



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الثاني عشر ، السنة الحادية والعشرون ، العدد ٥١ ، حزيران/ يونيو ٢٠١٥

اليرموك...
بعد ٦٧ عاماً على النكبة





الوضع الفلسطيني الراهن وتنفيذ قرارات المجلس المركزي



• بقلم: الأخ سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

تتسارع الأحداث والتطورات من حولنا ويتفرد الاحتلال الإسرائيلي ممثلا بحكومته المتطرفة الاستيطانية بأرضنا وشعبنا، والعالم والإقليم أشغلتهما الأحلاف والحروب المشتعلة في محيطنا، فالوضع على الأرض يزداد تعقيدا، والاحتلال يسابق الزمن في فرض سياساته وتغيير معالم مقدساتنا، وتشويه وجه أرضنا الفلسطينية بمستوطناته وجداره العنصري، والحالة الفلسطينية تزداد انقساما، وتطل علينا بين الحين والآخر مشاريع مشبوهة لسلخ قطاع غزة عن باقي الوطن في محاولة لضرب المشروع الوطني الفلسطيني.

إلى جانب ذلك كله، تعيش مؤسساتنا الوطنية حالة من تراجع الفاعلية، وتتزايد محاولات الانتقاص وتهميش مكانة ودور وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وهي التي تأسست من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤ بعد ٦٧ عاما مضت على النكبة التي لم تنته فصولها، ومخيم اليرموك خير شاهد عليها.

نقول وبشكل مباشر وصريح، هذا هو الواقع الفلسطيني بكل تجلياته المريرة، الذي يتطلب منا جميعا تحمل المسؤولية، والإقرار بضرورة مراجعة سياساتنا واستراتيجياتنا وأدواتنا، والتنفيذ السريع لما اقره مجلسنا المركزي من قرارات وخطط لإفشال المشروع الإسرائيلي الذي يريد إعادة القضية الفلسطينية إلى مرحلة ما قبل تأسيس منظمة التحرير، وتحويل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مجرد سلطة خدمية وظيفية، ونؤكد أننا لسنا بحاجة لقرارات جديدة او استراتيجيات، فالمطلوب فقط التنفيذ.

لذلك، فالمطلوب الاستمرار في بناء مؤسسات الدولة وإعداد دستورها، وهذا ما يجري العمل عليه الآن، وثانيا انتظام اجتماعات المجلس المركزي إلى حين إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة تشكيل وتنشيط لجانه المتخصصة، وإعادة تفعيل وتطوير دوائر ومؤسسات منظمة التحرير لتنهض بمسؤولياتها تجاه أبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده، والعمل على تعزيز دورها، وعدم انتظار تطبيق اتفاقات المصالحة، مع عدم اليأس من محاولات إنهاء الانقسام لما يشكله من خطر حقيقي على مشروعنا الوطني.

وثالثا، تكثيف النشاط الدولي وعزل دولة الاحتلال، والإعداد الجيد لتقديم ملفات الاستيطان والعدوان على غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية التي أصبحت سلاحا قانونيا في وجه الجرائم الإسرائيلية يجب عدم التراخي في استخدامه، ونحذر من الانخداع بأية مواقف لحكومة الاحتلال وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تلجأ إليها لتضليل الرأي العام الدولي.

ويترافق مع كل ذلك تطبيق قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة التي شكلت نقلة نوعية في العمل المؤسسي الفلسطيني ووضعت خطة تنفيذية للمرحلة المقبلة، وذلك بإعادة النظر في طبيعة العلاقة مع إسرائيل بوصفها دولة احتلال، وإعادة النظر في دور ووظيفية السلطة الفلسطينية في مختلف المجالات، وضمان ألا يكون الالتزام بالاتفاقيات الموقعة من جانب واحد، بل على أساس الالتزام المتبادل من الطرفين، وتعزيز حركات المقاطعة المحلية والدولية ضد إسرائيل، إلى جانب تصعيد المقاومة الشعبية بكافة أشكالها، فإسرائيل طوت صفحة المفاوضات منذ زمن بعيد، وهي مستمرة في بناء المستوطنات، ولا مجال لتجاهل هذه الحقيقة بأية مصطلحات أو صيغ، أو إعطاء فرص جديدة تحت أي مبرر أو مسمى.



داخل العدد ...



المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org

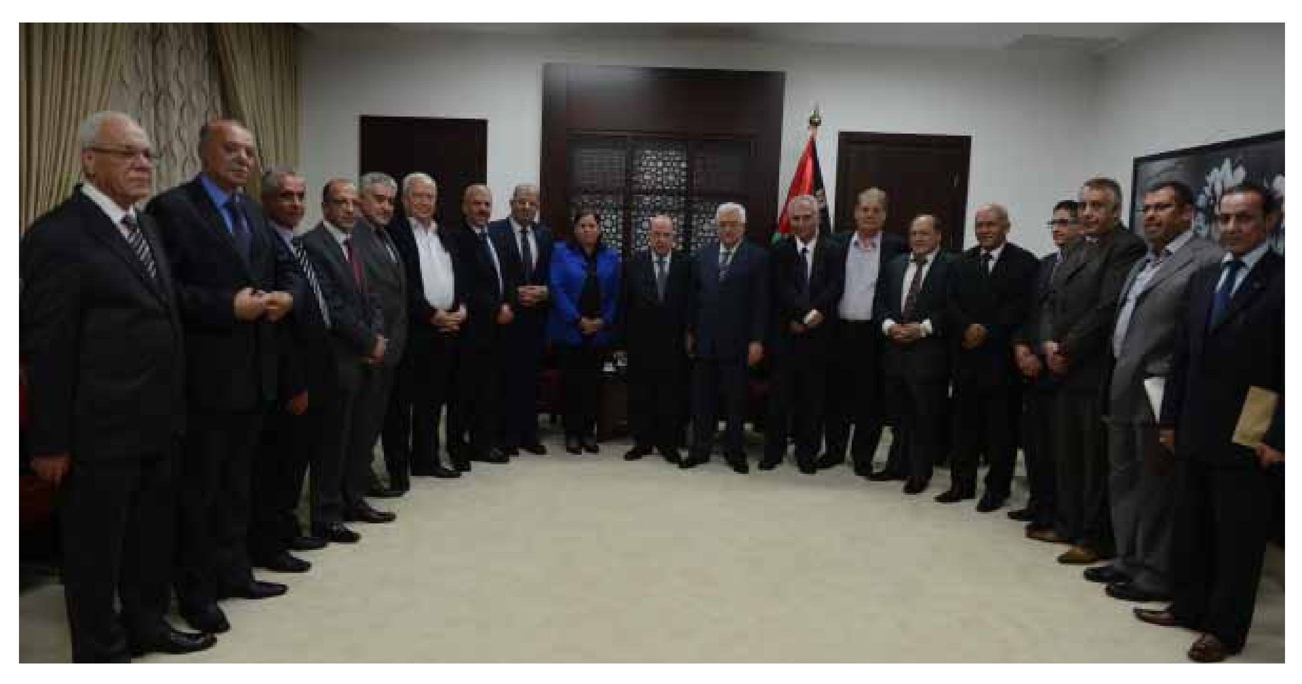


التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦



الرئيس عباس يستقبل رئيس وأعضاء لجنة الدستور



استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، أعضاء لجنة الدستور برئاسة رئيس اللجنة، رئيس المجلس الوطني الاخ سليم الزعنون.

وأطلع رئيس اللجنة، الرئيس على نتائج اجتماعات اللجنة التي تمت على مدار يومين متتاليين، ووضعه في صورة النقاشات لصياغة مسودة دستور دولة فلسطين.

ورحب سيادته بجهود اللجنة واستئناف عملها، مشددا على ضرورة الإسراع بإنجاز مشروع دستور دولة فلسطين، ليكون دستورا عصريا للشعب الفلسطيني يلبي حاجاته ويحفظ حقوقه وواجباته.

وأشار الرئيس إلى إمكانية الاستفادة من الدساتير الحديثة في الدول المتقدمة، في صياغة الدستور الفلسطيني.





لجنة الدستور الفلسطيني تستأنف أعمالها

استأنفت لجنة الدستور الفلسطيني برئاسة الأخ سليم الزعنون أعمالها في مقرها بمكتب المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة رام الله.

وقال الزعنون في مستهل الاجتماع خلال الفترة ٢-٢٠١٥/٥/٣ إن إنجاز الدستور هو أحد استحقاقات اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين في نهاية عام ٢٠١٢، وان اللجنة مصممة على الانتهاء من أعمالها والبناء على ما أنجزته لجنة الدستور الأولى من أعمال والخروج بمشروع دستوري فلسطيني عصر، مؤكدا أن انجاز دستور دولة فلسطين هو مسؤولية وطنية لا بد على الجميع تحملها.

وأوضح الزعنون أسباب توقف عمل اللجنة خلال الفترة الماضية، مضيفا أن هناك معيقات وأسباب ذاتية فلسطينية وأخرى موضوعية حالت دون استكمال اللجنة لما بدأته.

وأضاف الزعنون أن اللجنة عاقدة العزم على انتظام اجتماعاتها، وان انجاز دستور دولة فلسطين هو استحقاق وطني بامتياز بغض النظر عن ملفات المصالحة المتعثرة مطالبا الكل الفلسطيني المشاركة في جهود إعداد هذا الدستور لأنه يساعدنا في معركتنا القانونية والسياسية مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو أيضا يعزز ثقة المجتمع الدولي بنا بعد اعتراف ما يقارب من ١٣٨ دولة بدولة فلسطين.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة الآليات الأنسب والأفضل لتسريع عمل اللجنة، وتم كذلك استحضار ما تم انجازه خلال الفترة الماضية، وتبادل المجتمعون وجهات النظر والأفكار حول تقسيم العمل داخل اللجنة، وطريقة إعداد الدستور وطرق إقراره وفق الأصول العلمية الحديثة.

وفي اليوم الثاني تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور الفلسطيني، وقد باشرت هذه اللجنة أعمالها ابتداء من ٢٠١٥/٥/١٢ في مقر لجنة الدستور في المجلس الوطني الفلسطيني.

وقررت لجنة الدستور انه بمجرد انتهاء لجنة الصياغة من أعمالها سيقوم رئيس اللجنة بدعوتها للاجتماع بكامل أعضائها من قطاع غزة والضفة الغربية.



نتائج زيارة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له إلى الجمهورية الجزائرية

إعداد: عضوا الوفد خالد مسمار وعمر حمايل

بناء على دعوة من السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة الجزائري، قام الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له المكون من الأخوة: عبد الله عبد الله، خالد مسمار، محمد حسن الصيفي، مروان منى، عمر حمايل، وبمشاركة سفير دولة فلسطين في الجزائر د. لؤي عيسى، بزيارة رسمية إلى الجزائر استغرقت خمسة أيام خلال الفترة ٥-٩/٤/٢٠١٥، ويمكن تلخيص نتائج الزيارة بالآتي:

١. أسهمت الزيارة في إعادة تعزيز العلاقات الفلسطينية بالجزائر والانطلاق بها من جديد بعد زيارة الأخ الرئيس محمود عباس في ديسمبر/ كانون الاول الماضي.
٢. تم الاتفاق على إعادة تفعيل وتشكيل لجنة الصداقة البرلمانية مع المجلس الوطني الشعبي الجزائري برئاسة السيد محمد العربي ولد خليفة حيث تم تسمية الأعضاء من الجانبين، وكان للمجلس الوطني الفلسطيني ١٢ عضوا.
٣. تم الاتفاق على تشكيل لجنة للصداقة البرلمانية مع مجلس الأمة الجزائري، وقد تم تسمية الأعضاء من الجانب الفلسطيني، وننتظر تسمية ممثلين عن مجس الأمة الجزائري.
٤. تم الاتفاق مع المجلسين (مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني الجزائري) على التنسيق والتعاون بين الوفود البرلمانية المشاركة في الاتحادات البرلمانية العربية والدولية والأوربية وغيرها من الملتقيات والاتحادات، على أن يتم عقد اجتماعات ثنائية بين الوفدين الجزائري والفلسطيني على هامش تلك الاتحادات البرلمانية لتنسيق المواقف والرؤى.



لقاء مع رئيس مجلس الأمة الجزائري

٥. تم خلال اللقاءات مع رئيس الوزراء عبد الملك سلال والوزير المكلف بالشؤون الأفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل ، مناقشة ضرورة تفعيل عمل اللجنة الوزارية الفلسطينية الجزائرية المشتركة لتبدأ عملها بأسرع وقت ممكن.

٦. تم خلال اللقاء بالسيد مراد مدلسي رئيس المجلس الدستوري الجزائري مناقشة إمكانية قيام الجانب الجزائري بترشيح خبراء قانونيين لمساعدة الجانب الفلسطيني في ملف الجنائية الدولية، وقد أبدى الجانب الجزائري استعداده لذلك. كما شرح الأخ رئيس المجلس الوطني لتاريخ وتطور القضاء في فلسطين منذ الاحتلال البريطاني حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ارض الوطن وانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني. كما أوضح الأخ رئيس المجلس الوطني تشكيل المحكمة الدستورية في فلسطين وان المحكمة العليا هي التي تقوم بدورها في الوقت الحاضر. بدوره شرح رئيس المجلس الدستوري الجزائري دور المجلس في بلاده وتشكيلته .

٧. كشف الوزير عبد القادر مساهل المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية أثناء لقائه برئيس المجلس أن لجنة التشاور السياسية الفلسطينية الجزائرية سوف تجتمع قريبا لبحث كل القضايا السياسية، وتوقع عقد اللقاء بعد شهر رمضان القادم.

٨. في كل اللقاءات الرسمية وعددها ستة ، وعلى رأسها اللقاء مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كان الموقف الجزائري ثابتا تجاه استمرار دعم القضية الفلسطينية، مع المطالبة في كل اللقاءات للجانب الفلسطيني بالوحدة وإنهاء الانقسام، ومواصلة الكفاح خاصة المسلح.

٩. اعتبر المسئولون الجزائريون الذين تم اللقاء بهم أن قضية فلسطين قضية مقدسة بالنسبة للشعب والقيادة الجزائرية وانه مهما كانت الظروف فإن الجزائر برئيسها عبد العزيز بوتفليقة ملتزمة ومستمرة في الوقوف بقوة مع فلسطين.

١٠. تم التركيز خلال اللقاءات الرسمية خاصة مع الرئيس الجزائري على عرض الإستراتيجية الفلسطينية في المرحلة الحالية والتي تركز على تعزيز صمود شعبنا في وطنه ومواجهة كل السياسات العدوانية والعنصرية الإسرائيلية، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين حتى يدفع المجرم ثمن جرائمه، والتحرك الدبلوماسي الفلسطيني لكسب المزيد من الاعتراف بالدولة الفلسطينية والعمل على وضع نهاية للاحتلال.

١١. نقل رئيس المجلس للرئيس الجزائري تحيات وتقدير الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بكل فئاته وتثمينهم للدور الجزائري المميز والداعم للقضية الفلسطينية والمواقف المبدئية للجزائر منذ استقلالها حتى الآن.

١٢. عرض رئيس المجلس وشرح أثناء اللقاءات التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية من مصادرة الأراضي إلى بناء الاستيطان وهدم المنازل والاعتقالات وتدنيس المقدسات ومحاولات التهويد الشرسة للقدس ، وتنكرها لحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال، مؤكدا على استمرار نضال شعبنا بكافة الوسائل حتى يحصل على حقوقه.



لقاء مع رئيس الوزراء الجزائري

١٣. ثمن رئيس المجلس خلال لقاءاته مع المسؤولين الجزائريين الدعم السياسي الجزائري لفلسطين في كل المحافل الدولية والبرلمانية الدولية والأوربية والعربية، مشيرا إلى أن الجزائر من الدول التي تفي دائما بالتزاماتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني لتعزيز صموده على أرضه ولمواجهة محاولات الابتزاز الإسرائيلية للقيادة الفلسطينية، مع التأكيد على استمرار الشعب الفلسطيني وقيادته بالتمسك بالثوابت الفلسطينية واستمرار النضال الفلسطيني حتى تحرير فلسطين وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

١٤. استعرض رئيس المجلس خلال الزيارة جهود القيادة الفلسطينية في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإنهاء الانقسام، ومتابعة الجهود للتخفيف من معاناة أهلنا في قطاع غزة ، وطالب الوفد الفلسطيني الجانب الجزائري بالتدخل وبذل الجهود للمساعدة في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، مشيرا إلى المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وجهود القيادة في التصدي لتلك المخططات، مؤكدا أن لا دولة فلسطينية في غزة ولا يمكن قيام دولة فلسطينية بدون غزة ، مجددا رفضه للدولة ذات الحدود المؤقتة.

١٥. استعرض رئيس المجلس في كل لقاءاته العلاقات التاريخية بين الثورة الفلسطينية والجزائر منذ استقلالها والدعم غير المحدود الذي تقدمه الجزائر لنضال شعبنا الفلسطيني.

١٦. تم تقديم مجموعة من الطلبات والاحتياجات الخاصة بالجالية الفلسطينية في الجزائر وسفارة دولة فلسطين هناك، وأكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لرئيس الوفد الفلسطيني أنه سيعطي توجيهاته لمعالجة كافة قضايا الجالية الفلسطينية وسفارة دولة فلسطين في الجزائر.

١٧. ألقى رئيس المجلس محاضرة في مقر مجلس الأمة الجزائري بحضور رئيس المجلس وحشد كبير من ممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وعدد كبير من أعضاء المجلسين في الجزائر،مستعرضا خلالها مجمل الأوضاع الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية العنصرية والإجرامية بحق شعبنا وأرضنا، كما استعرض رئيس المجلس لمجمل التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية ، شارحا الإستراتيجية الفلسطينية داخليا وفي تعاملها مع الاحتلال، وخارجيا على مستوى الدول والبرلمانات ومؤسسات الأمم المتحدة.كما استعرض خلال المحاضرة العلاقات التاريخية بين الثورة الفلسطينية والجزائر.

١٨. التقى رئيس المجلس والوفد المرافق بالجالية الفلسطينية في الجزائر، واستمع لمطالبهم وهمومهم.... وشرح تفصيلا للعلاقات الفلسطينية الجزائرية منذ استقلال الجزائر حتى الآن وأجاب عن تساؤلاتهم حول مختلف القضايا.

بدوره شرح عضو الوفد الفلسطيني د. عبد الله عبد الله للجالية الفلسطينية الإستراتيجية الفلسطينية الحالية بعد تعثر العمق العربي ، كان لا بد من البدء بمرحلة التحرك الخارجي .... الدبلوماسي متمسكين بأهدافنا التي انطلقت ثوراتنا من أجلها... منذ عام ٢٠١١، وضرورة الخروج من العباءة الأمريكية وعملية السلام التي ترعاها، وشهد عاما-٢٠١٤ .٢٠١٥ اعترافا متزايدا بالدولة الفلسطينية للتعويض عن تراجع العمق العربي، كما شرح د. عبد الله التوجه الفلسطيني نحو المحكمة الجنائية الدولية.



تفصيل لقاءات رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له

اللقاء مع رئيس مجلس الأمة الجزائري

التقى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون والوفد المرافق له مع السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة الجزائري يوم الاثنين ٢٠١٥/٤/٦وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها.

وأكد الاخ رئيس المجلس لمضيف بن صالح متانة العلاقات التاريخية مع الجزائر مستعرضا الدور الجزائري الممتد منذ استقلالها عام ١٩٦٢ حيث كان أول مكتب يفتح للثورة الفلسطينية كان في الجزائر، واستمر هذا الدعم الكبير والسخي للقضية الفلسطينية حتى الآن، مؤكدا على الدور الطليعي للجزائر رئيسا وحكومة ومجلس امة وشعبا في دعم نضال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وشدد الاخ رئيس المجلس أثناء اللقاء على أن الجزائر كانت وستبقى الحضن الدافئ للثورة الفلسطينية، فكانت حاضنة لمعظم اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني وفيها أعلنت الدولة الفلسطينية لأول مرة عام ١٩٨٨ وكانت الجزائر أول دولة تعترف بها.

وثمن الاخ رئيس المجلس الدعم السياسي الجزائري لفلسطين في كل المحافل الدولية والبرلمانية الدولية والأوربية والعربية، مشيدا بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ودعمه المتواصل للشعب الفلسطيني، مشيرا إلى ان الجزائر من الدول التي تفي دائما بالتزاماتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني لتعزيز صموده على ارضه ولمواجهة محاولات الابتزاز الإسرائيلية للقيادة الفلسطينية.

وأكد الاخ رئيس المجلس لمضيفه عبد القادر بن صالح انه دائما كان صمام الأمان في تقوية وإدامة أواصر التعاون بين فلسطين والجزائر لتبقى العلاقات الفلسطينية الجزائرية علاقات أصيلة وممتدة خدمة لقضايا البلدين، ولتعزيز علاقات الشراكة الحقيقة بين الجانبين.

وأكد استمرار الشعب الفلسطيني وقيادته بالتمسك بالثوابت الفلسطينية واستمرار النضال الفلسطيني حتى تحرير فلسطين واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وان الجزائر كانت وستبقى على الدوام مع هذه الأهداف قلبا وقالبا.

واستعرض الاخ رئيس المجلس خلال الاجتماع مسيرة عملية السلام منذ اوسلو حتى الآن مشيرا الى ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات وما تفرضه من عقوبات بحق الشعب الفلسطيني، ونحن نعول على الجزائر في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها قضيتنا .

وأكد الاخ رئيس المجلس استمرار الجهود لإنهاء الانقسام الداخلي إلى الأبد ، وإعادة الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات التي تعصف بقضيتنا الفلسطينية.

ورحب الاخ رئيس المجلس بمقترح رئيس مجلس الأمة الجزائري تشكيل لجنة للإخوة البرلمانية الجزائرية الفلسطينية، مؤكدا على الاستمرار في تعزيز علاقات التعاون وتوثيق عرى الأخوة بين البلدين الشقيقين.

بدور، أكد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة الجزائري على موقف بلاده الثابت والقوي تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في النضال حتى يتحرر من الاحتلال ويقيم دولته المستقلة.

وأكد بن صالح أن كل مبادرة فلسطينية هي مبادرة جزائرية، ونحن في كل المحافل الدولية والإقليمية العربية مع فلسطين ظالمة او مظلومة، مؤكدا استمرار الدعم الجزائري لدولة فلسطين، قائلا : نحن معكم والى جانبكم في كل الساحات، ونحن على استعداد دائم للتنسيق والتعاون معكم برلمانيا وسياسيا في كل المؤتمرات والمحافل.

واستعرض بن صالح مسيرة التنمية والإصلاح التي مرت بها الجزائر ، مؤكدة أن بلاده تسير في طريق التنمية الاقتصادية و


لقاء مع رئيس المجلس الدستوري الجزائري

الإصلاح الديمقراطي، وأنها تبذل جهودا كبيرة في الاهتمام بقطاع الشباب وتوفير فرص العمل لهم، مؤكدا ان الجزائر تعيش حالة من الاستقرار والتمنية على كافة الصعد ، وهي ماضية في خططها الطموحة خدمة للشعب الجزائري.

اللقاء مع رئيس الحكومة الجزائرية

التقى الأخ رئيس سليم الزعنون المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له مع رئيس الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال بقصر الحكومة في العاصمة الجزائر العلاقات الثنائية بين فلسطين والجزائر بحضور الوفد المرافق وسفير دولة فلسطين في الجزائر لؤي عيسى.

واستعرض الأخ رئيس المجلس خلال الاجتماع مجمل الأوضاع في فلسطين وتطورات القضية الفلسطينية والتوجهات الفلسطينية المستقبلية للقيادة الفلسطينية خاصة على المستوى الدولي، والسير قدما في تقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى محكمة الجنايات الدولية، واضعاً مضيفه في صورة آخر التطورات والمستجدات للأوضاع على الساحة الفلسطينية، وجهود القيادة الفلسطينية في التصدي لممارسات الاحتلال.

كما استعرض الأخ رئيس المجلس تاريخ العلاقات الفلسطينية الجزائرية، والدعم الجزائري للثورة الفلسطينية منذ بداية الستينيات حتى اليوم، مثمنا في الوقت ذاته استمرار الجزائر في تقديم كل أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي، مؤكدا على تقدير الرئيس والشعب الفلسطيني للمواقف الجزائرية الثابتة والمشرفة تجاه القضية الفلسطينية.

وأعرب الأخ رئيس المجلس عن تطلعه لتطوير تلك العلاقات وتعزيزها والبناء على ما تم انجازه خلال زيارته الرئيس محمود عباس للجزائر، وتسريع عمل اللجنة الوزارية الفلسطينية الجزائرية المشتركة، مشددا على أن الشعب الفلسطيني بحاجة للجزائر رئيسا وحكومة وشعبا خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها قضيتنا وامتنا العربية.

بدوره، جدد رئيس الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال التأكيد على موقف بلاده المبدئي من القضية الفلسطينية، معتبرا إياها قضية مقدسة بالنسبة للشعب والقيادة الجزائرية، وأكد سلال على دقة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية في ظل الظروف التي تمر بها الأمة العربية، مشددا على ضرورة الصبر والصمود على الأرض الفلسطينية والتحلي بالحكمة، وأشار سلال إلى ان إسرائيل تصف الرئيس ابو مازن ودفاعه عن شعبه في المحافل الدولية بالإرهاب الدبلوماسي مؤكدا تضمان بلاده مع دولة فلسطين في وجه التحديات الراهنة.

وأكد سلال انه مهما كانت الظروف فان الجزائر برئيسها عبد العزيز بوتفليقة ملتزمة ومستمرة في الوقوف بقوة مع فلسطين، مبديا استعداد الجزائر لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة خاصة في ملف المحكمة الجنائية الدولية ، معربا عن استعداده لاستثمار علاقات الجزائر الإقليمية والدولية خدمة للقضية الفلسطينية.

اللقاء مع عبد القادر مساهل المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية

التقى الأخ رئيس سليم الزعنون المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له مع عبد القادر مساهل المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية وبحث معه علاقات التعاون والتنسيق بين فلسطين والجزائر، وسبل استثمار الجزائر لعلاقاتها مع القارة الإفريقية خدمة للقضية الفلسطينية، معربا عن تقدير الشعب الفلسطيني وقيادته لكل ما قدمته الجزائر من جهود في دعم القضية الفلسطينية. معربا عن أمله في استمرار التشاور والتنسيق بين البلدين خدمة للشعبين الشقيقين. ووضع الاخ رئيس المجلس الوزير مساهل في صورة الأوضاع الفلسطينية وخطط القيادة الفلسطينية المستقبلية.

بدوره، شدد الوزير مساهل على ان بلاده جاهزة لكل ما يخدم القضية الفلسطينية وهي تدعم استقلال القرار الوطني الفلسطيني المستقل، مستعرضا الدور الجزائري في القارة الأفريقية بما يفيد قضية الشعب الفلسطيني مؤكدا على استمرار العمل على


لقاء مع رئيس المجلس الوطني الشعبي الجزائري

نفس الدرب، مشيرا الى عمل الجزائر بحث البرلمانات الأفريقية على التصويت لصالح استصدار قرارات للاعتراف بالدولة الفلسطينية مؤكدا على تجنيد كل الطاقات على هذا الصعيد، وكشف الوزير ان لجنة التشاور الفلسطينية الجزائرية سوف تجتمع قريبا لبحث كل القضايا السياسية.

اللقاء مع رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

التقى الأخ رئيس سليم الزعنون المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧مـع رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري محمد العربي ولد خليفة وبحث الاجتماع آفاق التعاون البرلماني المشترك بين المجلسين الفلسطيني والجزائري والعلاقات الثنائية بين البدين ، بحضور الوفد المرافق وسفير دولة فلسطين في الجزائر لؤي عيسى.

واستذكر الأخ رئيس المجلس بدايات العلاقات بين الثورة الفلسطينية والجزائر التي سلمت راية التحرير والنضال لفلسطين، مشددا على ان الثورة الجزائرية كانت بمثابة المرشد لنا في مثاليتها وكبريائها الثوري في نضالنا ضد الاحتلال الإسرائيلي، معربا عن شكره للدعم المخلص والمتواصل الذي قدمته الجزائر لفلسطين سياسيا وماليا، مؤكدا على استمرار تلك العلاقات المتينة بين الشعبين الشقيقين.

كما وضع الأخ رئيس المجلس نظيره الجزائري في أخر المستجدات على الساحة الفلسطينية داخليا وخارجيا، معربا ان أمله بالجزائر كما كانت دوما في تقديم النصح والمشورة والدعم لاستكمال طريق التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وأكد الأخ رئيس المجلس لمضيفه الجزائري ان زيارة الرئيس أبو مازن وزيارة وفد المجلس الوطني الفلسطيني تهدف الى تعزيز تك العلاقات خصاصة في هذه المرحلة التي تنشغل فيها اغلب بلدان امتنا العربية بقضاياها الداخلية، ناقلا تحيات وتقدير الرئيس محمود عباس الى أخيه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مواقفه ودعمه ومساندته المستمرة للقضية الفلسطينية.

واتفق الاخ رئيس المجلس مع نظريه الجزائري على زيادة التنسيق والتشاور بين الوفد البرلمانية الفلسطينية الجزائرية في كافة المنتديات والملتقيات البرلمانية الإقليمية والأوربية و الدولية خدمة لمصالح الشعبين الشقيقين.كما اتفق الجانبان على إعادة تفعيل عمل لجنة الصداقة البرلمانية بين المجلسين وعقد اجتماعات لها .

بدوره، أعرب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري خلالا لاجتماع عن إيمانه العميق بحتمية انتصار الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافه بإقامة دولته المستقلة على أرضه بعاصمتها القدس، وان تضحيات الشعب الفلسطيني وكفاحه ضد المحتل سيكلل بالنجاح، مشيرا إلى تقارب السمار النضالي الفلسطيني مع نضال الثورة الجزائرية، مطالبا العرب استثمار مصالحهم لدى الغرب وأمريكا لخدمة القضية الفلسطينية.

وأكد ولد خليفة إن الفلسطينيين استطاعوا إقناع الضمير الحر العالمي بعدالة قضيتهم في مواجهة محاولات التزوير الإسرائيلية على المستوى العالمي ، وقال: إن قضية فلسطين هي قضية الجزائر وهي فوق كل الاعتبارات والمنافسات الداخلية الجزائرية، وواجبنا تجاه فلسطين واجب مقدس وليس للتفاخر، ونحن في على استعداد دائما لتقديم كل أشكال الدعم والمؤازرة لنضالكم المشروع ضد الاحتلال، وان دعما هو دعم مبدئي وفعلي، وان من حق الشعب الفلسطيني الدفاع عن نفسه أمام هذا الاحتلال الذي يوغل فيا لاستيطان والاعتقال والقتل والتنكر لكل حقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها وكفلتها قرارات الشرعية الدولية، مستنكرا قيام إسرائيل باحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية.

وشدد ولد خليفة على أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى دائما على جدول أعمالنا وعلى رأس أولوياتنا وفي كل اجتماعاتنا مع رؤساء البرلمانات او المسؤولين الدوليين الذين نزورهم أو يزورنا، مطالبا البرلمانات الأوروبية التي اعترفت بدولة فلسطين الضغط على حكومات بلداها لكي تعترف بدولة فلسطين المستقلة.



جانب من الحضور في المحاضرة التي ألقاها رئيس المجلس الوطني في الجزائر

بدوره، شدد عبد الله عبد الله عضو الوفد الفلسطيني خلال الاجتماع على الشراكة الفلسطينية الجزائرية، مستعرضا النشاط الدولي الفلسطيني سواء على مستوى البرلمانيات او على مستوى الدول والمنظمات الدولية مؤكدا انا في مرحلة تكثيف الجهود الدولية وان الجزائر قادرة على مساعدتنا في ذلك فهي صاحبة تجربة كبيرة ولديها علاقات تعاون كبير في أفريقيا وأوروبا.

كما استعرض عبد الله ما تعانيه مدينة القدس من عمليات التهويد المستمر من قبل إسرائيل واعتقال الأطفال والنساء وهدم المنازل وتشريد سكانها ، معربا عن أمله في أن تعزز الجزائر دورها في دعم وتثبيت صمود المواطن المقدسي على أرضه القدس عاصمة دولتنا.

اللقاء مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

استقبل رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون والوفد المرافق له بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ في مقر الرئاسة الجزائرية في العاصمة.

ونقل الاخ رئيس المجلس للرئيس الجزائري تحيات وتقدير الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بكل فئاته وتثمينهم للدور الجزائري المميز والداعم للقضية الفلسطينية والمواقف المبدئية للجزائر منذ استقلالها حتى الآن.

واستعرض الأخ رئيس المجلس للعلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، وشرح التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية من مصادرة الأراضي الى بناء الاستيطان وهدم المنازل والاعتقالات وتندس المقدسات ومحاولات التهويد الشرسة للقدس، وتنكرها لحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال، مؤكدا على استمرار نضال شعبنا بكافة الوسائل حتى يحصل على حقوقه.

كما شرح الأخ رئيس المجلس لمضيفه الرئيس الجزائري الإستراتيجية الفلسطينية في المرحلة الحالية والتي تركز على تعزيز صمود شعبنا في وطنه ومواجهة كل السياسات العدوانية والعنصرية الإسرائيلية، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين حتى يدفع المجرم ثمن جرائمه. وأوضح الزعنون أيضا التحرك الدبلوماسي الفلسطيني لكسب المزيد من الاعتراف بالدولة الفلسطينية والعمل على وضع نهاية للاحتلال.

واستعرض الأخ رئيس المجلس جهود القيادة الفلسطينية في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإنهاء الانقسام ، ومتابعة الجهود للتخفيف من معاناة أهلنا في قطاع غزة ، مشيرا إلى المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وجهود القيادة في التصدي لتلك المخططات مؤكدا أن لا دولة فلسطينية في غزة ولا يكمن قيام دولة فلسطينية بدون غزة ، مجددا رفضه للدولة ذات الحدود المؤقتة.

بدوره، أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مجددا على موقف بلاده الثابت من دعم القضية الفلسطينية في كافة المجالات، مشيرا الى زيارة الرئيس محمود عباس إلى الجزائر في ديسمبر الماضي.

وأكد بوتفليقة أن أبواب الجزائر مفتوحة كما كانت دائما لاستقبال الرئيس محمود عباس وكافة أعضاء القيادة الفلسطينية في اي وقت، وسنخر كل إمكانياتنا وعلاقاتنا خدمة للقضية الفلسطينية.

وأعطى بوتفليقة توجيهاته بمعالجة كافة القضايا الجالية الفلسطينية وسفارة دولة فلسطين في الجزائر.

اللقاء مع الجالية الفلسطينية في الجزائر

التقى الأخ رئيس المجلس والوفد المرافق بالجالية الفلسطينية في الجزائر، واستمع لمطالبهم وهمومهم.... وشرح تفصيلا للعلاقات الفلسطينية الجزائرية منذ استقلال الجزائر حتى الآن وأجاب عن تساؤلاتهم حول مختلف القضايا.

بدوره شرح عضو الوفد الفلسطيني د. عبد الله عبد الله للجالية الفلسطينية الإستراتيجية الفلسطينية الحالية بعد تعثر العمق العربي ، كان لا بد من البدء بمرحلة التحرك الخارجي .... الدبلوماسي متمسكين بأهدافنا التي انطلقت ثوراتنا من أجلها ... منذ عام ٢٠١١، وضرورة الخروج من العباءة الأمريكية وعملية السلام التي ترعاها، وشهد عامي-٢٠١٤ .٢٠١٥ اعترافا متزايدا بالدولة الفلسطينية للتعويض عن تراجع العمق العربي، كما شرح د. عبد الله التوجه الفلسطيني نحو محكمة الجنائية الدولية.



أثناء المحاضرة في مجلس الأمة الجزائري

رئيس المجلس يلقي محاضرة في مقر مجلس الأمة الجزائري

ألقى الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس محاضرة في مقر مجلس الأمة الجزائري بحضور رئيس المجلس وحشد كبير من ممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وعدد كبير من أعضاء المجلسين في الجزائر، مستعرضا خلالها مجمل الأوضاع الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية العنصرية والإجرامية بحق شعبنا وأرضنا. كما استعرض الأخ رئيس المجلس لمجمل التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، شارحا الإستراتيجية الفلسطينية داخليا وفي تعاملها مع الاحتلال، وخارجيا على مستوى الدول والبرلمانات ومؤسسات الأمم المتحدة.

كما شرح الأخ رئيس المجلس خلال المحاضرة العلاقات التاريخية بين الثورة الفلسطينية والجزائر منذ استقلالها والدعم غير المحدود الذي تقدمه الجزائر لنضال شعبنا الفلسطيني.

اللقاء مع رئيس المجلس الدستوري الجزائري مراد مدلسي

التقى الأخ رئيس سليم الزعنون المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له خلال اللقاء بالسيد مراد مدلسي رئيس المجلس الدستوري الجزائري ، وبحث اللقاء إمكانية قيام الجانب الجزائري بمساعدة دولة فلسطيني بخبراء قانونين للمساعدة في ملف الجنائية الدولية، وقد أبدى الجانب الجزائري استعداده لذلك.

كما شرح الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لتاريخ وتطور القضاء في فلسطين منذ الاحتلال البريطاني حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية الى ارض الوطن وانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني.

كما أوضح الأخ رئيس المجلس الوطني تشكيل المحكمة الدستورية في فلسطيني وان المحكمة العليا هي التي تقوم بدورها في الوقت الحاضر.

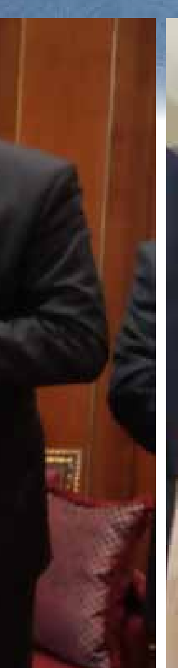
بدوره شرح رئيس المجلس الدستوري الجزائري دور المجلس في بلاده وتشكيلته، ومراحل تعديل الدستور الجزائري بما يساعد في تنمية وتطوير المسار الديمقراطي الجزائري.

مقتطفات من المحاضرة

- ثورة الجزائر – ثورة المليون ونصف المليون شهيد.
- بعد استقلال الجزائر بعام واحد، أي في عام ١٩٦٣ زار الشهيد ياسر عرفات الجزائر وأخذ موافقة لفتح أول مكتب لحركة فتح في العالم، لذلك نقول الثورة الفلسطينية ولدت من رحم ثورة أبناء الجزائر الأحرار...
- أبو جهاد وتسلمه مكتب الجزائر وقصة حياته فيها:
تسلم الشهيد ابو جهاد مكتب حركة فتح في الجزائر، وبعد ذلك التحقت زوجته به وعملت مدرسة في الجزائر، أرسل الشهيد أبو جهاد لنا يقول اقبضوا مكافأتي من وزارة التربية الكويتية وضعوها في صندوق الحركة، وأوقفوا إرسال ٤٠ دينار(كانت موازنة المكتب) لان انتصار زوجتي عملت مدرسة في الجزائر وراتبها يكفيها ويكفيني. رفض الانتقال من الجزائر إلى مكان أخر، وقال: أبقى في مكتب الثورة في الجزائر حتى لو عملت فراشا فيه.
- التحق العديد من كوادر حركة فتح في كلية شرشال العسكرية وقد تخرجوا ضباطا تسلموا فيما بعد المراكز الهامة في جسم الثورة الفلسطينية.
- لجان دعم الثورة الفلسطينية: كان للثورة الجزائرية في الدول العربية لجان نصرة، ساعدنا الجزائريون لتحويلها إلى لجان لنصرة فلسطين، أقوى هذه اللجان كانت لجنة الكويت.. كان فيها أكثر من ١٥ شخصية كويتية أصبحت فيما بعد لجنة فلسطين في الكويت.
- المجلس الوطني الفلسطيني والجزائر: استضافة الجزائر لمعظم اجتماعات المجلس الوطني وأهمها الدورة ١٨ عام ١٩٨٨ التي أعلنت فيها دولة فلسطين.

دعم الجزائر المتواصل....

- تتمتع الجزائر بمصداقية وصدق وتحول الموازنة المطلوبة منها لفلسطين في مواعيدها دون حاجة لمراجعة، فكان أخر تحويل قبل أيام بمبلغ ٥٢,٨٠٠ مليون دولار، إلى جانب تقديم







كافة أشكال الدعم لتعزيز صمود شعبنا فوق أرضه في مواجهة الاحتلال.

- وقع ٣٥ نائباً في المجلس الشعبي الوطني الجزائري على بيان مساندة للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ٩/٣/٢٠١٥.
- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية الجزائر، عندما ألقى الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات خطابه الأول في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، والذي قال فيه عبارته الشهيرة: (جئتكم اليوم في يدي غصن الزيتون، وفي اليد الأخرى بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي
- أهمية زيارة الرئيس أبو مازن للجزائر: كانت لتعزيز أواصر العلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، والتأكيد على الدور الجزائري الداعم والكبير والممتد منذ استقلالها لحقوق الشعب الفلسطيني، وكانت ايضا لتجنيد الدعم للطلب الفلسطيني المقدم في حينه إلى مجلس الأمن الدولي، لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.... لما للجزائر من علاقات ونفوذ في القارة الإفريقية خاصة.
- كذلك تطرقت الزيارة إلى بحث تطورات القضية الفلسطينية، وتوقف المفاوضات.. وما يقوم به الاحتلال من استيطان، واعتقال، وتهويد في مدينة القدس، واستمرار مصادرة الأراضي، فضلا عن الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية على حد سواء.

المستقبل: ماذا عن المستقبل؟

- نحن كشعب متمسكون بأرضنا باقون عليها، لن نرحل، ولن نقبل المساومة على حقوقنا، كذلك، سنبقى نناضل بكل ما نملك من قوة، لن نخضع للضغوط مهما عظمت......

وعلى ضوء ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات واعتداءات مستمرة بحق شعبنا وتنكرها لحقوقنا، وعلى ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي أنتجت من جديد حكومة يمنية عنصرية متطرفة ترفض الحقوق الفلسطينية، فإننا سوف نتابع القضايا التالية كجزء من إستراتيجية جديدة اقرها المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخير:

- ملفات المحكمة الجنائية الدولية حتى يدفع الاحتلال ثمن جرائمه بحق شعبنا وأرضنا، فقبل أيام أي في (١/٤/٢٠١٥) أصبحنا عضوا عاملا في المحكمة الجنائية الدولية، ولدينا اللجنة الوطنية العليا لمتابعة عمل هذه المحكمة وقد بدأت بإعداد ملفين مهمين لتقديمها للمحكمة وهما: ملف العدوان الأخير على غزة وملف الاستيطان، نذكر أن هذه اللجنة تضم ٤٠ عضوا إلى جانب ما يقارب من ٦٠٠ كادر متخصص في مختلف المجالات، إلى جانب ٤ لجان فرعية تسند وتساعد هذه اللجنة. وردا على ذلك قامت إسرائيل بقرصنة للأموال الفلسطينية التي تجبيها نيابة عنا، وتصعيد عدوانها على





شعبنا وأرضنا.

- كذلك نسعى مع لجنة المتابعة العربية لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد أمام مجلس الأمن الدولي خاص بإنهاء الاحتلال وانجاز التسوية النهائية واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية والدولية.
- سنواصل المطالبة بالتحرك العربي في جميع عواصم العالم لدعم إعلان مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة والصادر بتاريخ ١٧-١٢-٢٠١٤ لإنفاذ واحترام أحكام مواثيق جنيف الأربعة العام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وذلك لتوفير لحماية الدولية للشعب الفلسطيني وصولا إلى إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على الأراضي الفلسطينية على خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.
- نعمل على تكثيف الاتصالات مع البرلمانات خاصة الأوربية للاعتراف بدولة فلسطين، بعد اعتراف ١٠ برلمانات أوروبية بدلو فلسطين، ونسعى لنيل اعترافات البرلمانات الأخرى التي لم تعترف بعد.
- نشدد على أهمية زيارة القدس عاصمة دولة فلسطين: ونحن نقول دائما: إن زيارة السجين في سجنه لا تعني التطبيع أو الاعتراف بالسجان.

على صعيد تحديد العلاقة مع الاحتلال:

نقوم الآن بدراسة كيفية تطبيق قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في بداية الشهر الماضي(آذار) والداعية لإعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

على صعيد المصالحة الداخلية:

نحن في المجلس الوطني الفلسطيني طالما دعونا حركة حماس لتطبيق ما تم الاتفاق عليه معها ، ونؤكد على عدم اليأس والاستمرار في إتمام المصالحة الوطنية ومشاركة حركتا حماس والجهاد الإسلامي في هيئات النظام السياسي الفلسطيني ، والجهود مستمرة لطي مرحلة الانقسام وتذليل العقبات أمام إتمام المصالحة، وتمكين حكومة الوفاق الوطني في قطاع غزة من الإشراف على المعابر - وخاصة معبر رفح - والحدود والأمن لتسريع إعادة اعمار ما دمره الاحتلال في حربه العدوانية ضد شعبنا الصامد هناك.



الزعنون يستقبل السفير الجزائري في الأردن



استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بتاريخ ٢٣-٤-٢٠١٥في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان سفير الجمهورية الجزائرية في الأردن السيد محمد بو روبة، وبحث معه العلاقات الثنائية بين فلسطين والجزائر وسبل تطويرها وتعزيزها بعد زيارة وفد المجلس الوطني الفلسطيني الى الجزائر (نيسان الماضي).

و أعرب الزعنون للسفير الجزائري عن شكره والقيادة والشعب الفلسطيني للدعم الجزائري غير المحدود للقضية الفلسطينية، مثمنا المواقف الجزائرية المبدئية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني.

كما جرى خلال اللقاء بحث نتائج زيارة الأخ الرئيس محمود عباس وزيارة المجلس الوطني الفلسطيني للجزائر ومتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق مع المسؤولين الجزائريين.

بدوره، أكد السفير الجزائري على استمرار دعم الجزائر لدولة فلسطين في كافة المجالات، مؤكدا على تميز العلاقات الجزائرية الفلسطينية، وان الشعب الجزائري هو الأقرب إلى الشعب الفلسطيني نظرا لتشابه مسار النضال ضد الاستعمار الاستيطاني،

تقرير حول زيارة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق إلى تونس

إعداد: عمر حمايل
عضو المجلس الوطني الفلسطيني


مع رئيس الوزراء التونسي

بدأ التحضير لزيارة تونس أثناء الزيارة التضامنية التي قام بها الأخ رئيس المجلس والوفد المرافق إلى السفارة التونسية في عمان بعد الحادث الإرهابي في متحف باردو في العاصمة تونس.

حيث قدم واجب العزاء للسفيرة لتونسية السيدة عفيفة ملاح وأركان السفارة، وأعلن عن تضامنه ووقوفه الى جانب تونس التي ثمنت وقدرت عاليا زيارة رئيس المجلس لمبنى السفارة. وشددت أن حل القضية الفلسطينية كفيل بالقضاء على كل مظاهر الإرهاب في المنطقة.

أهداف الزيارة تونس التي تم الإعداد لها على عجل:

الهدف الأول: تقديم واجب العزاء للقيادة والشعب والبرلمان التونسي، إذا فهي كانت زيارة تضامنية.

الهدف الثاني: تعزيز العلاقات التونسية الفلسطينية وخاصة العلاقات البرلمانية وإعادة الزخم إليها.

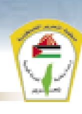
أولا: لقاء الأخ رئيس المجلس برئيس الحكومة التونسية:

١- خلال اللقاء برئيس الحكومة التونسية السيد الحبيب الصيد قدم الأخ أبو الأديب والوفد المرافق واجب العزاء وأعلن التضامن مع تونس ودعم فلسطين ووقوفها إلى جانب شقيقتها تونس في مواجهة الإرهاب.

٢- نقل الأخ رئيس المجلس تضامن ووقوف الأخ الرئيس أبو مازن مع تونس رئيسا وحكومة وشعبا وبعد الحادث الإرهابي الذي حاولت من خلاله قوى الإرهاب تعطيل المسار الديمقراطي بعد نجاح الشعب التونسي في الوصول إلى شاطئ الأمان، بعد ثورته المباركة.

٣- بعد ذلك بحث الأخ رئيس المجلس مع رئيس الحكومة العلاقات الثنائية بين البلدين وآفاق تطويرها. مشددا على متانة العلاقات الفلسطينية التونسية، وأشاد بموقف تونس المبدئي من القضية الفلسطينية،

٤- استحضر الأخ رئيس المجلس أمام رئيس الحكومة التونسية




مع رئيس البرلمان التونسي

احتضان تونس للثورة الفلسطينية أكثر من ١٢ سنة، والتي استقبلت القيادة الفلسطينية وكوادرها بعد الخروج من لبنان كثوار وليس كلاجئين.

رئيس الحكومة الحبيب الصيد:

١- ثمّن وقدّر زيارة الأخ رئيس المجلس والوفد المرافق له خاصة في هذه اللحظات الصعبة التي تمر فيها بلاده.

٢- واعتبر الزيارة وفاء من قبل الشعب الفلسطيني الذي امتزجت دمائه مع دماء الشعب التونسي في حمام الشط، وقبل ذلك في دفاع التونسيين عن فلسطين.

٣- قدر رئيس الحكومة التونسية المساندة والوقفة الفلسطينية الصلبة مع بلاده التي شجعتهم على الاستمرار في تصديهم لكل القوى التي تحاول تعطيل الانتقال الاقتصادي والاجتماعي التونسي .

٤- جدد التأكيد على الموقف التونسي الثابت تجاه القضية الفلسطينية وإقامة دولته المستقلة لتعود القدس حرة عربية عاصمة لهذه الدولة.

٥- شدد على متانة العلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني والتونسي، مؤكدا قدرة الشعب الفلسطيني على التغلب على الاحتلال ونيل كافة حقوقه.

ثانيا: اللقاء برئيس البرلمان التونسي محمد الناصر:

١- أيضا خلال لقاء الأخ رئيس المجلس والوفد المرافق برئيس مجلس نواب الشعب التونسي محمد الناصر، قدم واجب العزاء، وأعلن تضامنه والقيادة والشعب الفلسطيني مع الشعب التونسي وقيادته.

٢- أكد الأخ رئيس المجلس للناصر أن تونس لم تتعود على مثل هذه الأعمال لأنها بلد التسامح والحضارة، وأن هدف الإرهابيين الإساءة والإضرار بصورة تونس الحضارية المشرقة، إضافة إلى ضرب المسار الديمقراطي السلمي والذي تمثل بنجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية،

٣- أعرب عن ثقته بقدرة تونس على تجاوز المحنة ومعها كل أحرار العالم. فنحن معكم كما كنتم انتم معنا ومازلتم، فدمكم غالي علينا، وخير مثال على ذلك ما قدمته تونس من شهداء دفاعا عن القضية الفلسطينية.

٤- بعد ذلك بحث الأخ رئيس المجلس مع الناصر سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلسين وكيفية تطويرها والتأسيس لمرحلة جديدة من التعاون البرلماني المشترك،

٥- اتفق الجانبان على إحياء وتفعيل لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية- التونسية وتسمية الأعضاء من الجانبين، لفتح آفاق جديدة لتطور تلك العلاقات،

٦- كما اتفق الجانبان على تكثيف التواصل والتنسيق بين الوفود البرلمانية الفلسطينية والتونسية في المنتديات والاتحادات البرلمانية الدولية والأوربية وغيرها.

٧- وجه الأخ رئيس المجلس الدعوة إلى الناصر لزيارة فلسطين.

٨- بحث الجانبان العديد من القضايا الأخرى من بينها تطورات القضية الفلسطينية ونتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وصعود اليمين الإسرائيلي مجددا إلى الحكم وتأثيرات ذلك عليها.

محمد الناصر:

١- رحب رئيس البرلمان التونسي بزيارة الوفد الفلسطيني ورئيسه، وأعرب عن اعتزازه وافتخاره بالزيارة وما تمثله للشعب التونسي.

٢- أكد على متانة العلاقات التونسية الفلسطينية، واستمرار التعاون في مختلف المجالات التي فيها مصلحة للجانبين،

٣- رحب بإعادة تفعيل لجنة الصداقة البرلمانية بين المجلسين التونسي والفلسطيني وزيادة التنسيق بين المجلسين.

٤- وأيضا شدد الناصر على موقف بلاده الثابت من القضية الفلسطينية وان ينال الشعب الفلسطيني كافة حقوقه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس،

ثالثا: اللقاء مع راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسية:

اتسم اللقاء بالصراحة بين الجانبين

١- في البداية عبر الأخ رئيس المجلس والوفد المرافق له عن تقديره لموقف حركة النهضة ودورها في النهوض وتقوية نهج الاعتدال

والحكمة، ودور الغنوشي في الخروج بتونس من الأزمة ...

٢- استعرض الأخ رئيس المجلس تاريخ تأسيس الثورة الفلسطينية ونواتها الأولى وعلاقاتها بحركة الأخوان المسلمين....وتاريخ تطور تلك العلاقات....

٣- استعرض الوفد الجهود التي يقوم بها الأخ الرئيس أبو مازن لإنهاء الانقسام، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وإعادة الاعمار.

٤- أجاب الأخ رئيس المجلس والوفد المرافق له عن استفسارات الغنوشي حول عدد عن القضايا كتحديد العلاقة مع إسرائيل ووقف التنسيق الأمني وحل السلطة، وأحاله الأخ أبو الأديب إلى قرارات الدورة الأخيرة للمجلس المركزي وكلمته وهي موزعة عليكم في هذا الاجتماع.

٥- وطالب الوفد الفلسطيني الغنوشي بما له من علاقات وتجربة كبيرة بالتدخل لدى حركة حماس لإنهاء الانقسام وإزالة العقبات التي تضعها أمام تنفيذ اتفاق المصالحة.

بدوره، أكد الغنوشي للوفد الفلسطيني:

١- أننا كلنا فلسطينيون إلى أن تحرر فلسطين، وإذا لم ننجح في تحريرها، فليس هناك استقلال أو تنمية عربية....وستبقى معركة فلسطين أم المعارك.

٢- وأنها القضية الأولى للأمة العربية، والصهاينة يزدادون غرورا وقساوة والعالم بدأ يزداد كرها لهم، فهم يحملون عوامل الفناء في داخلهم.

٣- كان متحفظا على طلب الوفد الفلسطيني التدخل لإقناع حركة حماس بتنفيذ ما تم التوقيع عليه. وابلغ الوفد الفلسطيني انه يجري اتصالات مع الأخ خالد مشعل، ولكن هناك اتفاقات مصالحة موقعة بين الجانبين يجب تنفيذها ولا داعي لاتفاقات جديدة. مؤكدا انه لا يمكن استيعاب الاختلاف بين الفلسطينيين.

خامسا: نشاطات الوفد الأخرى:

١- زيارة مكان الحادث الإرهابي في متحف باردو....واللقاء بمدير المتحف الذي أطلع الوفد على ظروف وتفاصيل العمل الإرهابي الذي استهدف المتحف ووضع الأخ رئيس المجلس إكليلا من الزهور في المكان.

٢- زيارة الأخ أبو الأديب الوفد المرافق له مقابر شهداء الثورة الفلسطينية في حمام الأنف في ضواحي العاصمة تونس، وقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء ووضع الأخ رئيس المجلس إكليلا من الزهور على أضرحة الشهداء القادة أبو إياد وأبو الهول وأبو محمد العمري وعاطف بسيسو ...

٣- ثم توجه الوفد إلى النصب التذكاري في حمام الشط للشهداء الفلسطينيين والتونسيين الذين امتزجت دماءهم الزكية بفعل العدوان الإسرائيلي ، ووضع إكليلا من الزهور على النصب.

٤- زار الوفد الفلسطيني برئاسة الأخ رئيس أبو الأديب مقر الشهيد الرمز أبو عمار في العاصمة تونس،

٥- زار الوفد كذلك الأخ فاروق القدومي أبو اللطف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أخيرا ضم الوفد الفلسطيني الأخوة: عبد الله عبد الله، جمال عايش، عمران الخطيب، وعمر حمايل.

الزعنون يزور السفارة التونسية في عمَان



أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن تضامنه الشديد مع الشعب التونسي الشقيق ووقوفه إلى جانبه في مصابه الجلل بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف متحف باردو ، في العاصمة التونسية المحاذي لبناية مقر البرلمان، والذي وراح ضحيته عشرات القتلى والجرحى الأبرياء.

جاء ذلك، خلال زيارة تضامنية قام بها الزعنون بتاريخ ١٩-٣-٢٠١٥ على رأس وفد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لمقر السفارة التونسية في الأردن، حيث كان في استقباله سفيرة الجمهورية التونسية السيدة عفيفة الملاح وأركان السفارة.

وأعرب الزعنون للسفيرة التونسية عن بالغ الأسف والإدانة والاستنكار لهذا العمل الجبان الذي يهدف إلى ضرب استقرار الأمن في تونس، بعد نجاح التجربة الديمقراطية ونجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية فيها، كما يهدف إلى ضرب اقتصاد تونس الذي بدأ يتعافى مطالبا المقتدرين من الأشقاء العرب دعم الاقتصاد التونسي.

وأكد الزعنون خلال لقائه بالسفيرة انه سيترأس وفدا من المجلس الوطني الفلسطيني لزيارة تونس في القريب العاجل تضامنا مع شعبها وبرلمانها.

كما ثمن الزعنون الشجاعة التي يواجه بها الشعب التونسي هذه الأعمال، مضيفا: نحن معكم قلبا وقالبا، مقدرا للشعب التونسي وقيادته استضافة القيادة الفلسطينية في أحلك الظروف لمدة عشر سنوات، اختلط فيها الدم التونسي بالدم الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على تونس في ذلك الوقت.

وأضاف الزعنون: انه باسم دولة فلسطين وشعبها وباسم المجلس الوطني الفلسطيني، نؤكد لتونس رئيسا وحكومة وبرلمانا وشعبا إننا نقف إلى جانبكم في مواجهة هذه الجرائم البشعة، وإننا على ثقة بقدرتكم على تجاوز هذه المحنة بمزيد من الوحدة لينعم شعبها باستقرار وأمان.

بدورها، ثمنت السفيرة التونسية وقدرت عاليا زيارة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والوفد المرافق له لمبنى السفارة، مؤكدة أن هذه الزيارة تشجعنا أكثر على الصمود في مواجهة تلك الأعمال الإرهابية وتجاوز المحنة، ونحن في أعقاب تلك الحادثة الإرهابية نشعر أكثر مع إخواننا في فلسطين وما يعانونه من الظلم والقهر جراء ممارسات الاحتلال، مشددة أن حل القضية الفلسطينية كفيل بالقضاء على كل مظاهر الإرهاب في المنطقة.



رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يلتقي رئيس الوزراء الأردني في عمّان





زار رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون رئيس الوزراء الأردني د. عبد الله النسور في مكتبه في مقر رئاسة الوزراء في عمان.

وبحث الجانبان العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع على صعيد القضية الفلسطينية، وأكد الجانبان على استمرار التنسيق المشترك بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين، وخاصة استمرار التعاون بين المجلس الوطني الفلسطيني ومجلس الأمة الأردني بغرفتيه الأعيان والنواب.

وثمن الزعنون أثناء اللقاء للأردن ملكا وحكومة وشعبا الدعم المتواصل للشعب الفلسطيني وقضيته في مختلف المجالات، ودور جلالة الملك عبدالله الثاني في حمل الملف الفلسطيني في كافة لقاءاته واتصالاته العربية والإقليمية والدولية، مجددا التأكيد على عمق العلاقات الأخوية التي تربط بين الشعبين الأردني والفلسطيني.



يبدأ حملة تبرعات لصالح المخيم

المجلس الوطني الفلسطيني طالب بجلسة طارئة لمعالجة أزمة اليرموك

بدعوة عاجلة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عقد أعضاء المجلس المتواجدين في الأردن بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ اجتماعا ناقشوا خلاله مجموعة من القضايا أبرزها الأوضاع في مخيم اليرموك، ونتائج زيارة الوفد الفلسطيني برئاسة سليم الزعنون إلى كل من الجزائر وتونس، كما تطرق الاجتماع إلى نتائج الدورة الأخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني.

وتم خلال الاجتماع استعراض نتائج زيارة وفد المجلس الوطني الفلسطيني إلى الجزائر وتونس من قبل عضوي المجلس خالد مسمار وعمر حمايل، وما ترتب عليهما من نتائج لصالح تعزيز العلاقات مع البلدين وبرلماناتهما، بعد زيارة الأخ الرئيس محمود عباس إلى الجزائر.

وبعد التداول والنقاش بين أعضاء المجلس حول مأساة مخيم اليرموك، أعلن رئيس المجلس الاخ سليم الزعنون فتح باب التبرعات المادية ابتداء من اليوم ولمدة أسبوع (وتم تمديدها لاسبوع اخر لاحقا) من أعضاء المجلس المشاركين في الاجتماع لصالح أهلنا في مخيم اليرموك الذين يعانون الحصار والعدوان المسلح من قبل تنظيم داعش الإرهابي ومن يناصره، وذلك من باب الواجب الوطني لأهلنا في المخيم الجريح، وقال الزعنون أن اليرموك لا يريد كلاما فقط بل يريد دعما سياسيا وماديا أيضا.

وقد بلغ حجم التبرعات في ذلك اليوم ١٣,١٥٠ دينارا أردنيا، وأهاب رئيس المجلس بكافة الأعضاء إلى التبرع كما فعل إخوانهم أعضاء المجلس في الأردن.

ودعا الاجتماع اللجنة التنفيذية لسرعة الاجتماع ووضع خطة



عاجلة للتعامل مع كارثة اليرموك/ مشددا على ضرورة الإسراع في حمايته والدفاع عنه وعدم تركه وحيدا بين أنياب المجرمين من تنظيم داعش المجرم.

الزعنون يدعو لعقد جلسة طارئة للمركزي لمعالجة أزمة اليرموك بعد عدم تجاوب تنفيذية المنظمة

عمان ١٤-٤-٢٠١٥

صرح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون اليوم١٤-٢-٢٠١٥ بما يلي:

"في ظل عدم تجاوب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع دعوتي السابقتين بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ و١٠-٤-٢٠١٥ للاجتماع واتخاذ قرار فلسطيني موحد بما يخص أزمة مخيم اليرموك بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي للمخيم وارتكاب المجازر وجرائم القتل والاغتصاب والتجويع، واتخاذ ما تبقى من أبناء المخيم رهائن بين يديه، وفي ظل التخبط في التصريحات من أكثر من طرف فلسطيني حول سبل التعامل مع قضية اليرموك".

وعلى ضوء ما تقدم، قال الزعنون " أجد نفسي مضطرا إلى دعوة المجلس المركزي الفلسطيني لعقد جلسة طارئة لبحث أزمة مخيم اليرموك واتخاذ القرار المناسب بشأنها، وذلك وفقا للمادة رقم (٨) من اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني التي تنص على الآتي" ينعقد المجلس دوريا بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس، وتوجه الدعوات للاجتماع قبل موعد الانعقاد بوقت معقول ، ويرفق بالدعوة جدول الأعمال" .

كما دعا الزعنون الى سرعة عقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يضم كل الفصائل والقوى الفلسطينية بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، لمناقشة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية وسبل مواجهتها.



كما قال الزعنون في تصريحه: نؤكد على طلب الرئيس محمود عباس بخصوص الذهاب إلى التحكيم الدولي إذا استمرت إسرائيل في حجز أموالنا والتصرف ببعضها دون وجه حق، خاصة وان التحكيم الدولي جاء في اتفاقية أوسلو، وإذا لم ينجح التحكيم لا بد من الذهاب الى محكمة الجنايات الدولية".

وجدد الزعنون في تصريحه الصحفي التأكيد" على أن لا دولة فلسطينية في غزة، ولا يمكن قيام دولة فلسطينية بدون غزة، مجددا رفضه للدولة ذات الحدود المؤقتة التي تتحدث عن حكم ذاتي ردا على المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، مشيرا إلى جهود القيادة الفلسطينية في التصدي لتلك المخططات الإسرائيلية.

الزعنون يلتقي بالرئيس محمود عباس غدا لتحديد موعد انعقاد المركزي لبحث ازمة اليرموك

عمان-١٥-٤-٢٠١٥

صرح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون انه سيلتقي في-١٥-٤-٢٠١٥ بالرئيس محمود عباس في العاصمة الأردنية عمان، للتشاور في تحديد موعد لعقد جلسة طارئة للمجلس المركزي الفلسطيني لبحث أزمة مخيم اليرموك.

وأضاف الزعنون في تصريح صحفي مساء اليوم الأربعاء، أن اللقاء الذي سيجمعه بالرئيس عباس سيبحث أيضا تحديد موعد لعقد اجتماع للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (الإطار القيادي المؤقت) الذي تشارك فيه حركتا حماس والجهاد الإسلامي إلى جانب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لبحث مجمل الأوضاع الفلسطينية .

ويتوقع أن يحسم هذا اللقاء ويضع حدا لكل التصريحات المتناقضة بشأن سبل معالجة أزمة مخيم اليرموك وغيرها من التحديات التي يواجهها شعبنا الفلسطيني، ويقطع الطريق على البعض لاستغلال التناقض والتخبط الحاصل في تصريحات بعض المسؤولين الفلسطينيين.

تصريح صحفي صادر عن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عقب لقاء الرئيس محمود عباس

عمان ١٦--٤-٢٠١٥

صرح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في ١٦-٤-٢٠١٥ عقب لقائه بالأخ الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية- رئيس دولة فلسطين بان اللقاء الذي استمر لمدة ساعة بحث عقد جلسة طارئة للمجلس المركزي الفلسطيني لمعالجة الوضع المتفجر والمأساوي في مخيم اليرموك في دمشق بعد حالة الارتباك التي حدثت في الساحة الفلسطينية، وعدم عقد اجتماع للجنة التنفيذية لمعالجة أزمة اليرموك.

وأكد الزعنون أن الأخ الرئيس محمود عباس ابلغه بأنه دعا اللجنة التنفيذية للاجتماع يوم السبت القادم في رام الله وسيكون على جدول أعمالها بحث طلب رئيس المجلس عقد جلسة طارئة للمركزي وفقا للمادة (٨) من اللائحة الداخلية للمجلس المركزي







التي تنص (ينعقد المجلس دوريا بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس، وتوجه الدعوات للاجتماع قبل موعد الانعقاد بوقت معقول ، ويرفق بالدعوة جدول الأعمال).

وأشار الزعنون أن الأخ الرئيس محمود عباس قد أبدى تفهما لطلبه عقد جلسة طارئة للمركزي وسيتم عرض الأمر على اجتماع اللجنة التنفيذية يوم السبت القادم .

وأشار الزعنون انه تم البحث ايضا بضرورة عقد اجتماع للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (الإطار القيادي للمنظمة).

ووضع الزعنون الأخ الرئيس بصورة نتائج اجتماع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن حيث تم فتح باب التبرعات لصالح إغاثة أهلنا في مخيم اليرموك من الأعضاء في الأردن، مشيرا الى ان حجم التبرعات بلغ حتى الآن ٣٠ ألف دينار أردني.

كما وضع الزعنون الأخ الرئيس بصورة نتائج زيارته إلى الجزائر بعد الزيارة الناجحة للأخ الرئيس أبو مازن للجزائر، وسيتم الإيعاز بسرعة عقد اللجنة الوزارية الفلسطينية الجزائرية المشتركة، وسرعة عقد اجتماع للجنة الصداقة والأخوة البرلمانية بين الجزائر وفلسطين.

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يطالب بحماية مخيم اليرموك والدفاع عنه

عمان ٢١-٤-٢٠١٥

أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون انه يتابع عن كثب تطورات الأوضاع في مخيم اليرموك في دمشق، والتصريحات والمواقف بشأن سبل التعامل مع الأوضاع المتفجرة في المخيم .

وشدد الزعنون في تصريح صحفي صدر عنه بتاريخ ٢١-٤-٢٠١٥ انه مع أهمية جهود الإغاثة العاجلة التي أعلن عنها في الاجتماعات الرسمية الفلسطينية، إلى جانب النية لارسال وفد من قيادة منظمة التحرير يضم جميع الفصائل العاملة في المخيم لمتابعة المعالجة الميدانية هناك بشكل متواصل وبحث إخراج المخيم من دائرة الصراع التي زج بها أهلنا في مخيم اليرموك، فانه يؤكد على ضرورة تثبيت أهلنا في المخيم والدفاع عنهم، والبحث بشكل عاجل عن توفير وسائل الحماية الضرورية للمخيم وضمان البقاء والصمود فيه. والبحث مجدداً في عقد جلسة طارئة للمجلس المركزي لكي يتحمل الجميع مسؤولية إنقاذ أهلنا في المخيم.

وأكد الزعنون مجددا أن حملة التبرعات من أعضاء المجلس



الوطني الفلسطيني التي أعلنها مستمرة لصالح أهلنا في مخيم اليرموك، وقد بلغت حتى تاريخه ٥٠ ألف دينار أردني، وسيتم إرسالها إلى لجنة الإغاثة الفلسطينية الخاصة بالمخيم بوساطة لجنة حسب الأصول القانونية المرعية.

وقد تم تسليم الدفعة الأولى من تبرعات المجلس الوطني الى مخيم اليرموك الى لجنة من منظمة التحرير والبالغة ٧٠ ألف دولار وهناك دفعة أخرى يجري الاعداد لتسليمها.

المجلس الوطني الفلسطيني يطالب المجتمع الدولي بإنقاذ مخيم اليرموك وإعلانه منطقة محايدة

عمان٤-٤-٢٠١٥

طالب المجلس الوطني الفلسطيني إخراج مخيم اليرموك الفلسطيني من دائرة الصراع والتجاذبات في سوريا، مجددا على الموقف الفلسطيني الثابت بعدم التدخل بالشؤون الداخلية العربية.

ودان المجلس الوطني الفلسطيني قيام تنظيم 'داعش' الإرهابي باقتحام مخيم اليرموك وتحويله من جديد إلى ساحة حرب يدفع أهلنا اللاجئين هناك لتركه والنزوح عنه.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي لرئيسه سليم الزعنون السبت٤-٤-٢٠١٥

مجددا رفضه للزج بالمخيمات الفلسطينية في سوريا في أتون معارك وقتال لا علاقة للشعب الفلسطيني وقضيته بها.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي ومؤسساته ذات الصلة بتوفير الحماية لأهالي مخيم اليرموك، وإنقاذ أهله مما يتعرضون له من حصار وقتل وتدمير لبيوتهم، وإعلان المخيم منطقة محايدة.وتوفير مواد الإغاثة الطبية والأغذية إلى الأهالي هناك.

المجلس الوطني الفلسطيني يطالب كافة الأطراف بالخروج عن صمتها وحماية اليرموك من المجزرة

عمان-١٠-٤-٢٠١٥

طالب المجلس الوطني الفلسطيني كافة الأطراف ذات الصلة بالخروج عن صمتها وحماية مخيم اليرموك من المجزرة، ووقف كل الأعمال الإرهابية من قبل تنظيم داعش المجرم ومن يسانده، مشددا على حيادية المخيمات الفلسطينية وان لا تكون عرضة للتدخلات العسكرية، والعمل لوضع حد لمعاناة أبناء المخيم وحمايتهم من تلك التنظيمات الإرهابية .

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه الجمعة١٠-٤-٢٠١٥ على الموقف الفلسطيني بعدم زج المخيم في دائرة الصراع الدائر في سوريا، مجددا رفضه أن يصبح المخيم طرفاً في صراع مسلح على أرضه.

وطالبً المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتكثيف وتسخير كافة اتصالاتها وجهودها وعلاقاتها وإمكانياتها لوقف ما يجري في مخيم اليرموك والدفاع عن أبناء شعبنا اللاجئ هناك وحقن دمائه لأنه يتعرض لمجزرة في ظل صمت كل الأطراف التي من واجبها حماية المخيم ورد العدوان الهمجي عنه.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بترجمة تصريحاته إلى أفعال وتوفير الحماية الدولية لأبناء المخيم، فلقد حان الوقت للقيام بعمل ملموس لإنقاذ الأرواح، ولا يمكن البقاء مكتوفي الأيدي والسماح بحدوث مجزرة، ولا يجب التخلي عن سكان اليرموك، كما طالب بذلك بان كي مون اليوم.

كما دعا المجلس الوطني الفلسطيني جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية بالتدخل العاجل لحماية المخيم ورفع الحصار عنه وإغاثة سكانه، والعمل على فتح ممرات إنسانية لإيصال المساعدات للسكان الذين يعيشون كارثة حقيقة.



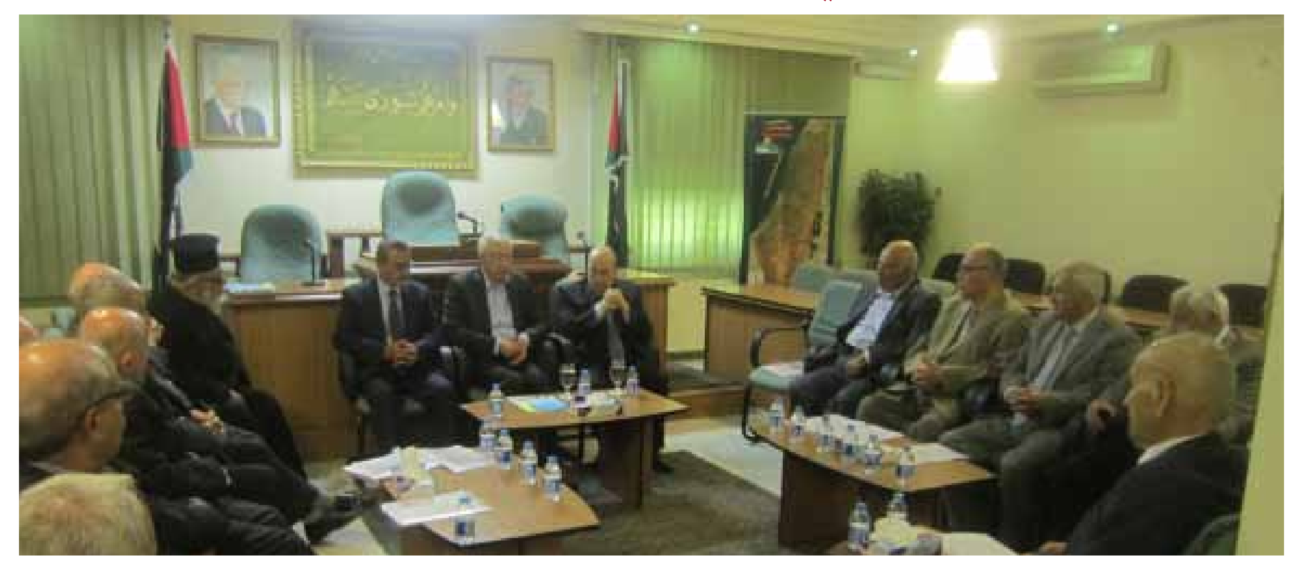
١٠ معلومات عن مخيم اليرموك ...

المخيم هو أحد عناوين النضال الفلسطيني ، حيث اثبت المخيم قدرة الشعب الفلسطيني على تحويل الخيمة من خيمة لاجئين الى خيمة ثوار ، ولطالما كان المخيم مخزوناً نضالياً حقيقي في كل حالات الثورة الفلسطينية المعاصرة ، فيما يلي ١٠ معلومات عن مخيم اليرموك :

- هو احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، بل وأكبرها حجما من حيث المساحة والتعداد السكاني، حيث بلغ عدد السكان (٤٠٠) ألف، منهم (١٨٠) ألف لاجئ عند بدء أزمة المخيم في ديسمبر ٢٠١٢ .
- المخيم أنشئ عام ١٩٥٢، على مساحة تقدر بـ٢,١١ كم مربع فقط ، يقع على بعد   (٨) كم جنوبا من مركز العاصمة السورية دمشق .
- تقدم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للمخيم، كافة الخدمات التعليمية والصحية فيه، وتعتبر نسبة المتعلمين فيه من أعلى النسب ليس على مستوى سوريا فحسب، بل على المستوى العربي .
- يعتبر رمزاً للعودة حاله حال باقي مخيمات الشتات الفلسطيني، و يعرف بـ "عاصمة الشتات الفلسطيني" ، علما انه يوجد في سوريا وحدها ثلاثة عشر مخيما تتوزع على ست مدن.
- في أحداث ٢٠١١ - ٢٠١٢ كان المخيم نفسه ملجأ لكثير من أهالي ريف دمشق وأهالي أحياء العاصمة دمشق التي تعرّضت للقصف.
- قوات النظام السوري التابعة للرئيس بشار الأسد ومجموعات مسلحة أخرى تابعة لها ، تحاصر المخيم بشكل تام منذ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ .
- ٢٠١٢ بدأت حملة عسكرية على المخيم بعد تقدم قوّات المعارضة من الأحياء الجنوبيّة في دمشق ، فقصف جامع عبد القادر الحسيني في المخيم والذي كان يؤوي الكثير من النازحين من الأحياء المجاورة ، وسقط عشرات القتلى والجرحى من أبناء المخيم ، ثم اندلعت اشتباكات بين طرفي النزاع، الجيش النظامي السوري و(الجيش الحرّ) مع بعض العناصر الفلسطينية التي انشقّت عن اللجان الشعبية التابعة لأحمد جبريل، تلا ذلك تمركز للدبابات عند ساحة البطيخة في أول المخيم، عندها بدأت موجة نزوح للأهالي بأعداد هائلة.
- في العام ٢٠١٥ اقتحمت مجموعات تنظيم داعش الإرهابية المخيم بمساعدة وتسهيل من مجموعات منشقة عن جبهة النصرة، وحولته إلى ساحة حرب بغرض السيطرة عليه ، ليكون مركز انطلاق لعملياتها، مما أدى إلى قتل وتشرد ونزوح عدد كبير من سكانه، لكن استطاع ما تبقى أهالي المخيم من التصدي لهم ومنع تقدمهم .
- وثقت مصادر فلسطينية - غير رسمية - مقتل أكثر من ٧٠٠ فلسطيني من المخيم فقط منذ بدء الأزمة في سوريا .
- يقبع الآن ما يزيد على (٦٠٠٠) ألف لاجئ وفق الإحصائية الأخيرة لشهر ابريل ٢٠١٥.

بحضور رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

حواتمة يلتقي بأعضاء اللجنة السياسية في المجلس



التقى الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٩ بالعاصمة الأردنية عمان بحضور رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بأعضاء اللجنة السياسية في المجلس.

وخلال الاجتماع استعرض رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ما تم من جهود للتعامل مع الأزمة القائمة في مخيم اليرموك ودعواته المتواصلة لتوحيد الجهود الفلسطينية وإنقاذ أهلنا في المخيم المنكوب وتثبيت صمود من بقي منهم فيه والعمل على إعادة من تم تهجيره منهم وإخراج المسلحين منه وإعلانه منطقة آمنة.

كما استعرض الزعنون الجهود والاتصالات التي قام المجلس الوطني الفلسطيني خلال الأسبوعين الماضيين ودعواته لعقد اجتماعات للجنة التنفيذية ومن ثم دعوته لعقد جلسة طارئة للمجلس المركزي بموجب المادة ٨ من اللائحة للمجلس المركزي الفلسطيني لمتابعة كارثة مخيم اليرموك، الى جانب استعراضه للاتصالات واللقاءات التي عقدها مع الاخ الرئيس محمود عباس في هذا الاطار، كما استعرض حملة التبرعات التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني من أعضائه لصالح أهلنا في مخيم اليرموك مؤكدا وصول الدفعة الأولى منها والبالغة ٧٠ ألف دولار أمريكي .

بدوره ، استعرض الأمين العام للجبهة الديمقراطية بالتفصيل ما يجري في مخيم اليرموك و تأثيره على باقي مخيمات الشتات خاصة المخيمات الفلسطينية في لبنان، شارحا حالة التخبط في التصريحات والمواقف من بعض الأطراف الفلسطينية التي سادت خلال الأسبوعين الماضيين .

وشرح حواتمة بدايات الزج بمخيم اليرموك منذ ديسمبر ٢٠١٢ الى أتون الصراع في سوريا وإقحامه في تلك الأزمة، مشددا ان التجربة الفلسطينية بشأن المخيمات تؤكد ان المخيم الذي يدمر ويشرد سكانه لا يعاد اعماره ولا يعود سكانه اليه وخير امثلة على ذلك ما حدث في مخيمات نهر البارد ومخيم النبطية ومخيم تل الزعتر في لبنان.

لذلك أكد حواتمة انه لا بد من حماية مخيم اليرموك وخروج الجماعات المسلحة منه وتعزيز صمود سكانه فيه وفتح ممرات لعودة من تم تهجيرهم اليه وإغاثته، مقترحا خصم يوم عمل في الشهر من اجرة موظفي السلطة وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية والا يقتصر ذلك على خصم يوم واحد لمرة واحدة وذلك لدعم اهلنا في مخيم اليرموك وباقي مخيمات الشتات .

ودعا حواتمة الى التصدي لكل الدعوات التي تنادي بخروج سكان المخيم الفلسطينيين منه ايًا كان مطلقها، وكذلك التصدي لكل الدعوات التي تنادي بالخيار العسكري في المخيم لان ذلك يعني تدمير المخيم وتشريد سكانه وهذا ما يخدم مخططات القضاء على رمز مخيمات الشتات الفلسطيني والمس بحق العودة وتشريد اللاجئين الفلسطينيين والرمي بهم الى المجهول .

ولخص حواتمة ما هو مطلوب بشأن مخيم اليرموك بالاتي: فك الحصار عنه وخروج المسلحين منه وفتح ممرات لعودة سكانه إليه وإغاثته بالغذاء والدواء وعدم السماح بفرض الخيار العسكري كحل لان ذلك سيؤدي الى تدميره، مع الحق في الدفاع عن المخيم .

كما دعا حواتمة الى استعادة الوحدة الوطنية من خلال تنفيذ برامج الإجماع الوطني الفلسطيني والاتفاقيات الموقعة فلسطينيا والعودة للشعب لإجراء الانتخابات على أساس نظام الانتخابات الذي تم إقراره وفق التمثيل النسبي الكامل.

كما استعرض حواتمة تسارع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ومواقف نتنياهو الأخيرة الرافضة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وان القدس عاصمة لدولته اليهودية مع رفضه لحق العودة ، لذلك أكد حواتمة ان السبيل لمواجهة كل ذلك يكون بالوحدة ومقاومة المشروع الاستيطاني بكل أشكال النضال والمقاومة.

كما تعرض حواتمة للأوضاع العربية والإقليمية المحيطة بالقضية الفلسطينية وتأثيرات ذلك على القضية الفلسطينية.

وختم حواتمة بتحديد الأولويات الفلسطينية وهي: حماية مخيم اليرموك وباقي مخيمات الشتات ومقاومة الاستيطان والتوسع الإسرائيلي بكل الوسائل وإسقاط الانقسام وتنفيذ برامج الإجماع الوطني وتنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخير، وإجراء الانتخابات .



الزعنون خلال جلسة المركزي:
يطالب بمراجعة كافة التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه الاحتلال



افتتح الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني- رئيس المجلس المركزي، بحضور الاخ الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين- رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدورة السابعة والعشرين للمجلس المركزي، دورة (الصمود والمقاومة الشعبية)بمقر الرئاسة برام الله، خلال الفترة ٤-٥/٣/٢٠١٥، بعد اكتمال النصاب القانوني للجلسة بحضور ٨٠ عضوا من أصل ١٠٩ أعضاء .

وأكد الأخ سليم الزعنون في كلمته ضرورة تغيير طريقة تعاملنا مع الاحتلال وما يحاول أن يفرضه بشأن مستقبل قضيتنا والحل الذي يريده لها، فهو يضع سقفا لهذا الحل لم يتنازل عنه منذ أن بدأت المفاوضات، وبتنا ندور في حلقة مفرغة يقوم هذا الاحتلال وحده باستغلالها بمزيد من الاستيطان والجرائم وفرض الحقائق الظالمة على الأرض.

و طالب الزعنون بكسر تلك الحلقة التي يحاول الاحتلال إحكامها حولنا، وأولى تلك الخطوات تكون في إعادة النظر بدور ووظيفة ومسمى السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعادة النظر في كافة التزاماتها تجاه الاحتلال ، فهي وجدت لتنقلنا نحو الدولة، ولكن ذلك لم يحدث، وبالعكس يحاول الاحتلال تكريس وظيفتها الخدماتية، مقترحا على المجلس المركزي الإعلان بأننا ما نزال في مرحلة تحرر وطني، وأن هذا الاحتلال لم يبق للسلطة أية سيادة أو صلاحية، محذرا في الوقت نفسه من الدعوات التي تطالب بحل السلطة لأن ذلك سلاح ذو حدين، فالسلطة قاعدة تقوم عليها الدولة.

واقترح الزعنون في كلمته على المجلس المركزي الطلب من اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة أمنية - سياسية، وأخرى اقتصادية متخصصة تناط بهما دراسة كيفية إعادة ترسيم ومراجعة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل، على أن تقدما تقريريهما للاجتماع القادم للمجلس، لنبدأ مرحلة جديدة خارج إطار الاتفاقيات التي دفنها الاحتلال، فهو دائم الاقتحامات للمناطق المصنفة أ، لذلك أصبح لزاما إعادة النظر في مسألة التنسيق الأمني، وهو يسابق الزمن لتنفيذ برنامجه الاستيطاني، ويفرض عقوبات اقتصادية على شعبنا، ويقوم بقرصنة الأموال الفلسطينية وابتزاز ومساومة مرفوضة، وهذا يعني إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي، وهو أيضا يغلق الباب أمام كل الفرص لتحقيق السلام. هذا هو الوضع القائم باختصار، ولا يمكن القبول باستمراره.

وذكّر الزعنون الحاضرين بأن المجلس المركزي هو الذي اتخذ قراراً بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف الانتقال بنا إلى مرحلة الدولة، وله أن يقرر مستقبلها ووظيفتها، فهو صاحب الولاية السياسية والقانونية في ظل عدم انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

كما شدد الزعنون ان ثاني خطوات بناء الإستراتيجية الوطنية



الجديدة تكون بملاحقة مجرمي الاحتلال ومستوطنيه على الصعيد الدولي ومعاقبتهم على جرائمهم وإرهابهم المتصاعد بحرق المساجد والكنائس كما حدث مؤخرا في القدس ونابلس، فنحن مع بداية نيسان القادم نصبح أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية التي من المفترض أن تكون ساحة من ساحات مقارعة الاحتلال، وهنا لا بد من تسريع عمل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع هذه المحكمة، ومن المفترض أنها قد بدأت بتحديد وترتيب برنامج عملها، والقضايا ذات الأولوية.

وقال الزعنون أن العنصر الثالث في تلك الإستراتيجية يكون بالتوجه مجددا إلى مجلس الأمن الدولي، وهذا الطريق بدأ منذ عام ٢٠١٢، وتطور بتقديم مشروع قرار إنهاء الاحتلال في نهاية العام الماضي والذي أفشلته الإدارة الأمريكية، واستُكملَ الطريق بالتوقيع على ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

و اضاف الزعنون في كلمته اننا بتلك الخطوات والعناصر ، نكون، ويكون شعبنا أمام طريق يعرف بدايته ويحدد هو نهايته بإنهاء الاحتلال بأشكاله ومسمياته كافة عن أرضنا التي احتلت في العام ١٩٦٧ وإقامة دولتنا وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار ١٩٤.

ورحب الزعنون بقرارات البرلمانات خاصة الأوروبية التي اعترفت أو دعت حكومات دولها للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، ونعتبر ذلك خطوة مهمة بالاتجاه الصحيح، خاصة أن ذلك يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مؤكد أن توالي تلك الدعوات

والاعترافات بحقوق شعبنا دليل إضافي على أن العالم قد ضاق ذرعا باستمرار سياسات الاحتلال العنصرية، وإمعانه في التنكر لكل قرارات الشرعية الدولية وتفضيله للاستيطان والقتل والإرهاب على الالتزام بمتطلبات إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام.

وأشار الزعنون أنه ومن أجل تعزيز صمود شعبنا على الأرض، فعلينا تكثيف المقاومة الشعبية بكل أشكالها كحق طبيعي للدفاع عن أنفسنا لمواجهة جرائم الاحتلال ومستوطنيه واستباحتهم للأرض والمقدسات، لذلك، ولا بد من توسيع نطاق هذه المقاومة، من خلال آليات يقرها مجلسنا المركزي، وتوسيع حركات المقاطعة المحلية والدولية للاحتلال، وضرورة الالتزام بتنفيذ قرار اللجنة الوطنية لمقاطعة منتجات الاحتلال. ووجه الزعنون التحية لروح الشهيد الوزير البطل زياد أبو عين... شهيد المقاومة الشعبية الذي روى بدمه الطاهر ثرى الوطن الغالي.

واشار الزعنون الى انه تلك الخطوات الأربع السالفة الذكر تؤسس لبناء عناصر إستراتيجية فلسطينية جديدة في تعاملنا مع الاحتلال، وهي مطروحة على المجلس لمناقشتها.

وبخصوص ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، أكد الزعنون ضرورة البدء بالإعداد لانتخابات شاملة وفي مقدمتها انتخاب برلمان دولة فلسطين لتغيير واقع المؤسسة التشريعية القائمة والمشلولة، ويترافق ذلك مع توجيه دعوة عاجلة لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني وتشكيل مجلس جديد وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ونؤكد على عدم اليأس والاستمرار في إتمام المصالحة الوطنية ومشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي في هيئات النظام السياسي الفلسطيني.

وطالب الزعنون بضرورة الاستمرار ببذل الجهود لطي مرحلة الانقسام وتذليل العقبات أمام إتمام المصالحة، وتمكين حكومة الوفاق الوطني في قطاع غزة من الإشراف على المعابر -وخاصة معبر رفح- والحدود والأمن لتسريع إعادة اعمار ما دمره الاحتلال في حربه العدوانية ضد شعبنا الصامد هناك، فكلنا يعلم ويتابع بألم شديد ما يعانيه أهلنا الصابرون في قطاع غزة من حصار وتشريد ومعاناة منذ سنوات، فلا بد لتلك المعاناة أن تنتهي وأن تتوقف. فغزة تعيش كارثة حقيقية، يتحمل الجميع مسؤولية إنقاذها....

وطالب الزعنون بضرورة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية والالتزام بها، مطالبا في الوقت ذاته مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال والأثرياء من أبناء شعبنا وهم كثر لتحمل مسؤولياتهم الوطنية في التخفيف من معاناة المواطن الناجمة عن سرقة إسرائيل لأموالنا.

وقال الزعنون أن القدس تتعرض للتهويد والاستيطان وطرد لسكانها وهدم لمنازلهم فهي جرائم متواصلة تضاف إلى جرائم الاحتلال في الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، ومنع المصلين من الوصول إليه، كلها تتطلب منا ايلاء عاصمتنا المقدسة الأهمية البالغة في دعم صمود أهلها على أرضهم وفي بيوتهم ليتمكنوا من إفشال مخططات الاحتلال في استكمال عملية تهويد المدينة، فلا بد من توحيد المرجعيات والمؤسسات العاملة في القدس، ومضاعفة الدعم المادي المقدم لهم.

ووجه الزعنون التحية للأسرى الأبطال مجددا لكافة أسرانا ومعتقلينا الأبطال في سجون الاحتلال وعلى رأسهم القادة مروان البرغوثي واحمد سعدات وفؤاد الشوبكي ود. عزيز دويك وغيرهم، والتأكيد على أن الإفراج عنهم دون قيد أو شرط متطلب لا غنى عنه لتحقيق السلام.

وادان الزعنون مؤامرة الصمت الدولية والتقصير في مساعدة أهلنا في مخيمات سوريا وما يعانونه ، و التقصير في رفع الحصار المفروض على مخيم اليرموك وإزالة كافة العوائق لدخول المواد الغذائية والطبية إلى المخيم المنكوب وإنقاذ حياة سكانه.

وقال الزعنون : " نعيش بمحيط إقليمي مشتعل بالحروب والإرهاب خاصة ما يمارسه تنظيم داعش والجرائم التي أقدم عليها هذا التنظيم المجرم بإعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة حرقا، وقد أعلنا بكل قوة عن تضامننا ووقوفنا مع الأردن الشقيق ملكا وحكومة وبرلمانا وشعبا، كما نقف بكل قوة مع جمهورية مصر العربية، وندين بشدة الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها بين الحين والأخر وخاصة إعدام داعش لواحد وعشرين مصريا دون وجه حق. ونؤكد في هذا السياق أن استئصال الإرهاب واجتثاثه من منطقتنا يتطلب على وجه السرعة تجفيف منابع هذا الإرهاب المتمثلة باستمرار الاحتلال الإسرائيلي وإرهابه» .

وأشاد الزعنون في نهاية كلمته بتوحد أهلنا داخل الخط الأخضر وتقدمهم بقائمة انتخابية واحدة في الإنتخابات القادمة.

وختم الزعنون كلمته بالتأكيد : " أن الخيارات أصبحت أمامنا واضحة، ولكنها صعبة، ولكن إرادة شعبنا صلبة لن يكسرها ما يقوم به الاحتلال ومن يسانده، وأن قرارنا المستقل لن ينال منه أحد، وهو ماض في طريقه حتى زوال الاحتلال، وأن حق شعبنا في الدفاع عن نفسه وممارسة كافة أشكال النضال، هو حق لا يمكن لأحد مصادرته أو مساومتنا عليه» .



البيان الختامي للمجلس المركزي

دورة الصمود والمقاومة الشعبية / رام الله ٤-٥ آذار ٢٠١٥

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته العادية السابعة والعشرين "دورة الصمود والمقاومة الشعبية" برئاسة الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني – رئيس المجلس المركزي يومي الأربعاء والخميس (٤-٥ آذار٢٠١٥) في مقر الرئاسة بمدينة رام الله .

وحضر الدورة الرئيس محمود عباس ورئيس مجلس الوزراء د. رامي الحمد الله وأعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامون للفصائل والأحزاب وممثلو البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في دولة فلسطين والأخ يحيى السعود رئيس لجنة فلسطين في البرلمان الأردني.

واستهل الأخ رئيس المجلس المركزي الجلسة بتلاوة أسماء الأعضاء للتثبت من النصاب حيث حضر (٨٠) عضوا من أصل (١٠٩) أعضاء، ولم يتمكن عدد من الأعضاء من الحضور بسبب اعتقالهم أو منعهم من قبل سلطة الاحتلال ‹إسرائيل›، وقد بدأت الجلسة بتلاوة آي من الذكر الحكيم وقراءة فاتحة الكتاب ترحماً على أرواح شهداء شعبنا وعزف النشيد الوطني.

وفي كلمته التي افتتح بها الجلسة قال الأخ سليم الزعنون ان التحديات الخطيرة والكبيرة تتطلب من مجلسنا أجوبة حاسمة على كل هذه التحديات، وهذه الجلسة في الواقع هي لمناقشة الأزمة الحالية لاتخاذ القرارات والآليات اللازمة للخروج من هذا المأزق الذي يواجه شعبنا وقضيته ، وطالب بإعادة النظر بالتنسيق الأمني مع إسرائيل وقال ان الاحتلال يسابق الزمن في تحقيق برنامجه الاستيطاني وابتزازنا عبر فرض عقوبات على السلطة وقرصنة أموالها .

وأدان الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة لتهويد مدينة القدس وطمس معالمها العربية الإسلامية والمسيحية، كما دعا في ختام كلمته الى ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وإجراء انتخابات شاملة، رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني.

كلمة الأخ الرئيس محمود عباس :

رحب الأخ أبو الأديب برئيس دولة فلسطين، الرئيس محمود عباس ودعاه لإلقاء كلمته امام المجلس.

وقد بدأ الرئيس كلمته بتحية المرأة الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام. وأعلن أننا



مع المساواة الكاملة ومع تمكين المرأة من المشاركة في كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأكد أننا وقعنا على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وميثاق الحقوق السياسية للمرأة، انطلاقا من مبادئنا الديمقراطية ومن دور المرأة الطليعي في كفاحنا الوطني.

وقد دعا الرئيس المجلس المركزي الى إعادة النظر في دور السلطة الوطنية ووظائفها وكذلك دراسة كيفية قيام سلطة وطنية ذات سيادة حقيقية وضمان الا يكون الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الموقعة من جانب واحد بل على أساس الالتزام المتبادل من الطرفين بهذه المعاهدات والمواثيق. وأكد الرئيس ان حل القضية الفلسطينية يساهم في إنهاء العنف والتطرف في المنطقة، وأكد ان السلطة مستعدة للعودة الى المفاوضات في حال أوقفت إسرائيل الاستيطان وأفرجت عن الأسرى القدامى.

وأكد رفضنا للدولة ذات الحدود المؤقتة كما هو الحال في رفضنا لفكرة الدولة اليهودية.

ورحب باعتراف السويد وبرلمانات دولية كثيرة بدولة فلسطين، وقال ان هذا الاعتراف لا يعني أننا لا نريد التفاوض، بل نؤكد تمسكنا بحل الدولتين وبالمفاوضات.

هذا وقد توقف الرئيس عند مختلف القضايا الوطنية سواء حول المصالحة وحكومة الوفاق و إعادة إعمار غزة وأكد على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي لإنهاء الانقسام واستعادة وحدتنا الوطنية.

بيان المجلس المركزي

وقد اصدر المجلس المركزي بعد انتهاء النقاش العام مساء الخامس من اذار ٢٠١٥ القرارات التالية :

اولاً: التمسك المطلق بالثوابت وبالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف:

يعلن المجلس المركزي الفلسطيني تمسكه والتزامه المطلق والثابت بحقوقنا الوطنية وبإعلان الاستقلال وحق دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على ارضها، ويؤكد المجلس ان طريق الامن والسلام والاستقرار في فلسطين وفي الشرق الأوسط لن يكون سالكا الا بقيام دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧وعاصمتها القدس ، وضمان حق اللاجئين في العودة وفق القرار ١٩٤، ومبادرة السلام العربية، وحق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني.

ثانيا : المجلس المركزي يدعو لتحقيق المصالحة الوطنية :

يؤكد المجلس المركزي على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية عبر التنفيذ الكامل لاتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية وبيان الشاطئ بكافة بنوده، بما يضمن تحديد موعد لتسليم السلطة الوطنية عبر الحرس الرئاسي لمعبر رفح وباقي المعابر الدولية لقطاع غزة إضافة الى دعوة لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير وانتظام عملها، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.

ويؤكد المجلس المركزي ان إنهاء الانقسام المدمر واستعادة الوحدة الوطنية هو طريق اعمار قطاع غزة وكسر الحصار الاسرائيلي، وهو ما يتطلب وجود حكومة التوافق الوطني في غزة، واضطلاعها بمسؤولياتها وواجباتها، وازالة العقبات التي تعترض طريقها، ومعالجة قضية الموظفين وفقا لاتفاق القاهرة .

ويؤكد المجلس المركزي على تفعيل هيئة العمل الوطني ودورها بتطبيق مرسوم الاخ الرئيس باعتبارها المرجعية الوطنية في قطاع



غزة ودعمها من اللجنة التنفيذية وحكومة السلطة الوطنية.

ويؤكد المجلس ان حكومة التوافق مدعوة لوضع خطة شاملة للتنمية ولمعالجة البطالة والفقر وإصلاح البنى التحتية ووقف تردي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ودعم المزارعين وأصحاب المصالح والمؤسسات المتضررة، ومعالجة مشكلة الكهرباء والماء.

ثالثا: المجلس المركزي يؤكد على الصمود والمقاومة الشعبية :

ان المجلس المركزي وفي ضوء هذه المتغيرات الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي تعصف بالمنطقة، يؤكد ان صمودنا الوطني وعبر تلاحمنا والتفافنا حول منظمة التحرير الفلسطينية هو الطريق الوحيد لإسقاط الغطرسة الإسرائيلية التي تتنكر لحقوقنا الوطنية وتصر على الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس، وان الصمود الوطني يتطلب من الجميع الارتقاء لمستوى الهم الوطني والإقلاع عن الدعوات الانقسامية والانضواء تحت رايات لا تمت بصلة لراياتنا الوطنية، وفي هذا السياق فان المقاومة الشعبية التي تبناها مجلسنا المركزي في دوراته السابقة تحتاج إلى أعلى درجة من الوحدة والتلاحم والمشاركة والتنسيق الميداني بين القوى والأحزاب والفعاليات الوطنية على مستوى القرى والبلدات والمخيمات ومن اجل وضع حد نهائي لاعتداءات المستوطنين على مساجدنا وكنائسنا. ان قطعان المستوطنين الذين يرفعون شعار دفع الثمن يجب ردعهم ووقفهم عند حدهم، ليعرف العالم أن الشعب الفلسطيني يرفض الاحتلال ويرفض الاستيطان ويتصدى عبر مقاومته الشعبية لحماية أرضه وحقوله ومساجده وكنائسه.

ويؤكد المجلس على تفعيل شبكة الأمان المالي العربية التي تعهدت بها الدول العربية.

رابعا : مسؤوليتنا تجاه صمود القدس:

وفي إطار مسؤولياتنا الوطنية تجاه القدس، فان المجلس يدعو الى دعم أهلنا بما يضمن تعزيز صمودهم على أرضهم وتصديهم لعمليات التهويد لعزل القدس عن محيطها، والتصدي للاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والاعتداءات المتكررة على أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية. والمجلس المركزي يحيي أهلنا وهم يخوضون هذه الانتفاضة الباسلة ضد وحشية وهمجية المستوطنين، وقوات الاحتلال هذه الانتفاضة التي أطلق شرارتها استشهاد الفتى محمد أبو خضير حرقاً على أيدي المستوطنين وغلاة المتعصبين في إسرائيل، وقد دفعت القدس ثمنا باهظا في هذه الانتفاضة بعدد من الشهداء ومئات من الجرحى والمعتقلين ، وقد برهن أهلنا الصامدون بهذه الصورة النضالية المشرفة ان القدس ستظل الى الأبد عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

وفي سبيل تعزيز صمود القدس وانتفاضتها الباسلة فان المجلس المركزي يدعو الى توحيد المرجعيات السياسية الوطنية للمدينة ورصد الموازنات اللازمة من اجل تعزيز صمود أهلنا وحماية مقدساتنا وعروبة المدينة بكل ما يتطلبه ذلك من تحركات عربية وإسلامية ودولية ومن خطوات قانونية وتنظيمية.

وتتولى اللجنة التنفيذية ومن خلال دائرة شؤون القدس تنفيذ القرارات الخاصة لحماية القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية من الاستيطان الزاحف على المدينة، ويؤكد المجلس ان خطورة الوضع في مدينة القدس يستدعي التحرك الوطني لإعطاء القدس الأولوية القصوى من الموازنات والاعتمادات والتحرك العربي والدولي.

خامسا : رؤية المجلس المركزي للعلاقة مع سلطة الاحتلال (إسرائيل):

في ضوء مواصلة الاستيطان غير الشرعي وفقا للقانون الدولي، ورفض إسرائيل لترسيم حدود الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وتنكرها لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة إضافة إلى رفضها الإفراج عن الأسرى، وحجز وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني وتصعيد الاعتداءات والاغتيالات والاقتحامات واستمرار حصار قطاع غزة، وتأكيداً لقرار المجلس المركزي السابق بوجوب تحديد العلاقة مع إسرائيل، ومتابعة انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق الدولية وتعزيز علاقاتنا العربية والدولية وبما يشمل الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على أراضي دولة فلسطين المحتلة.

فإن المجلس المركزي يقرر ما يلي:

١- تحميل سلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقاً للقانون الدولي.

٢- وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين .

٣- التاكيد على ان أي قرار جديد في مجلس الامن يجب ان يضمن تجديد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبما يضمن تحديد سقف زمني لانهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على ارضها المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها العاصمة القدس، وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤، على ان يتم ذلك تحت مظلة مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية ودول البركس ودول عربية وتتولى اللجنة التنفيذية بالعمل مع اللجنة العربية لتحقيق ذلك

٤- رفض فكرة الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود المؤقته ، وأي صيغ من شأنها إبقاء أي وجود عسكري أو استيطاني إسرائيلي على أي جزء من أراضي دولة فلسطين.

٥- تقوم اللجنة التنفيذية بمتابعة عمل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية من اجل ملاحقة جرائم الحرب الاسرائيلية ومحاسبة المسؤولين عنها وخاصة فيما يتعلق بجريمة الاستيطان وجرائم الحرب المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة، كما تقوم بمواءمة القوانين والتشريعات مع ما يترتب علينا من التزامات نتيجة انضمام دولة فلسطين الى عدد من المواثيق الدولية.

٦- ويؤكد المجلس المركزي على الاستمرار في حملة مقاطعه المنتجات الإسرائيلية كشكل من اشكال المقاومة الشعبية كما يدعو كل احرار العالم ولجان التضامن مع الشعب الفلسطيني للاستمرار في حملة مقاطعه اسرائيل ومعاقبتها وسحب الاستثمارات منها، ما دامت تواصل الاحتلال وسياسة التمييز العنصري، ومقاطعه أي شركات تدعم الاحتلال والاستيطان . ويدعو المجلس اصحاب المؤسسات الانتاجية والمصانع لتعزيز جودة المنتج الفلسطيني وضبط الاسعار وتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه العمال وشرائح شعبنا الفقيرة وتفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس لضبط الجودة والالتزام بالمعايير الدولية .

سادسا: المجلس المركزي يثمن توقيع الرئيس على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية :

ان المجلس المركزي وفي ظل انسداد الأفق السياسي أمام إمكانية تحقيق الحد الأدنى من الحقوق السياسية لشعبنا عبر المفاوضات الثنائية، التي استغلتها إسرائيل للاستمرار بسياساتها الاستيطانية التوسعية وانتهاكاتها لحقوق شعبنا وشنها اربعة حروب ظالمة ضد شعبنا في قطاع غزة، لذلك فان المجلس المركزي يثمن عاليا الخطوات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية والرئيس أبو مازن مؤخرا بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها التوقيع على اتفاقية روما والتوجه الى المحكمة الجنائية الدولية ويدعو المجلس المركزي الى مواصلة انضمام دولة فلسطين الى المواثيق والمؤسسات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية كافة .

سابعا : المجلس المركزي يدعو لمتابعة أوضاع اللاجئين في الشتات :

تابع المجلس المركزي اوضاع اهلنا وشعبنا في الشتات وخصوصا في سوريا ولبنان والعراق . وكلف المجلس اللجنة التنفيذية بمتابعة أوضاعهم الحياتية والمعيشية والسياسية مع المؤسسات الحكومية في هذه البلدان . والوكالات والمنظمات الدولية ذات الصلة وخصوصا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا).

ثامنا : المجلس المركزي يدين الجرائم الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي :

يدين المجلس المركزي الجرائم الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش ضد الشعوب العربية في العراق وسوريا ومصر وليبيا والاردن ، ويعبر عن تضامنه العميق مع مصر الشقيقة وقيادتها الشجاعة، ويدين قيام تنظيم داعش الإرهابي بذبح المواطنين المصريين الاقباط في الارض الليبية، وحرق الطيار الاردني معاذ الكساسبة، ويؤكد المجلس على وقوفه ضد كل اشكال الإرهاب ، ويدعو الى تضامن عربي فعال لانهاء هذه الظاهرة التي تلحق بامتنا العربية والإسلامية افدح الاضرار .

تاسعا: المجلس المركزي يؤكد على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة :

يؤكد المجلس المركزي على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، وان لا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن ٣٠٪ .

عاشرا : يحيي المجلس المركزي نضال الاسرى ويدعو لدعمهم :

يحيي المجلس المركزي نضال الاسرى، ويدعو الى دعمهم في نضالهم اليومي في وجه القمع والتضييق المستمر ضدهم في السجون والمعتقلات، ويدعو الى الالتفاف حول قضيتهم وخطواتهم النضالية والعمل على تحريرهم .

حادي عشر : يرحب المجلس المركزي بطلب المبادرة الوطنية الفلسطينية بالانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية ويوافق عليه .

ثاني عشر: يقرر المجلس المركزي انتظام دورة اجتماعاته مرة كل ثلاثة اشهر، وتتابع اللجنة التنفيذية تنفيذ هذه القرارات وتقدم تقريرها للاجتماع القادم للمجلس المركزي.



دورة المجلس المركزي السابعة والعشرون...

قرارات هامة في الاتجاه الصحيح

وليد العوض
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته الـ ٢٧ في مدينة رام الله التي اطلق عليها دورة الصمود والمقاومة الشعبية يومي الأربعاء والخميس (٤-٥ آذار٢٠١٥) في مدينة رام الله بحضور ٨٠ عضوا من اعضائه وغياب اخرين لأسباب مختلفة وقد كان على جدول إعماله ثلاث عشرة نقطة تناولت مجمل الوضع الفلسطيني والتحديات الراهنة من مختلف جوانبها حيث استمع بداية لكلمة السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني أكد فيها ان التحديات الخطيرة والكبيرة التي تواجه شعبنا تتطلب من مجلسنا أجوبة حاسمة تفتح الطريق لمعالجتها بما يصون حقوق شعبنا ، واشار الى ان هذه الجلسة في الواقع لمناقشة الأزمة الراهنة و لاتخاذ القرارات والآليات اللازمة للخروج من هذا المأزق الذي يواجه شعبنا وقضيته ، وطالب بإعادة النظر بالتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال.

وقال ان الاحتلال يسابق الزمن في تحقيق برنامجه الاستيطاني وابتزازنا عبر فرض عقوبات على السلطة كما ادان ابو الاديب في كلمته الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة لتهويد مدينة القدس وطمس معالمها العربية والاسلامية والمسيحية، كما دعا في ختام كلمته الى ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وإجراء انتخابات شاملة، رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني معتبرا ذلك الطريق لا بد منه لمواجهة كل المخاطر والتحديات التي ذكرت.

ومن ثم القى السيد الرئيس ابو مازن كلمته موجها التحية للمرأة الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام. وأعلن اننا مع المساواة الكاملة كما عبر عن تقدير شعبنا لدور المرأة الطليعي في كفاحنا الوطني، ودعا الرئيس المجلس المركزي الى إعادة النظر في دور السلطة الوطنية والتزاماتها ودراسة افضل السبل لضمان قيام سلطة وطنية ذات سيادة حقيقية واشار الرئيس الى ان هناك العديد من المشاريع التي يجري طرحها للقفز فوق حقوقنا الوطنية واكد في هذا المجال رفضنا للدولة ذات الحدود المؤقتة كما هو الحال في رفضنا لفكرة الدولة اليهودية ، واشار ايضا الى النجاحات التي يجري تحقيقها على المستوى الدولي مرحبا باعتراف السويد وبرلمانات دولية كثيرة بدولة فلسطين.

كما واستعرض السيد الرئيس الاوضاع الداخلية والعقبات التي تعترض مسيرة المصالحة الوطنية وحكومة الوفاق و والصعوبات التي تعترض إعادة إعمار غزة، مؤكدا ضرورة مواصلة الجهود والمساعي لإنهاء الانقسام واستعادة وحدتنا الوطنية. ، ومن ثم واصل اعضاء المجلس المركزي نقاشهم لبحث مجمل الوضع الفلسطيني الراهن وتحديات المرحلة المقبلة وقد سادت اجتماعات المجلس اجواء ايجابية عكست الجدية والحرص من الجميع الامر الذي جرى ترجمته بصدور البيان الختامي للمجلس بالاجماع وقد جاءت القرارات التي تضمنها البيان الختامي للمجلس لتحمل مؤشرا واضحا على ولوج مرحلة جديدة في مواجهة الممارسات والسياسات الإسرائيلية والاعتداءات المتواصلة ، وقد كان ذلك جليا من خلال قرار وقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله مع الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة لمواصلة الانضمام للمؤسسات الدولية والتوقيع على ميثاق روما والانضمام لمحكمة الجنايات الدولية واعداد ملف شكوى متكامل ضد الاحتلال وقادته على جرائمهم ضد شعبنا ، كما اكد المجلس في قراراته رفض الدولة اليهودية في نفس الوقت رفض بشدة الدولة ذات الحدود المؤقتة ، كما قرر المجلس تفعيل المقاومة الشعبية وتوسيع دائرة المشاركة فيها بعيدا عن كل اشكال الاستعراض، ومواصلة حملة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية، وتعزيز صمود أبناء شعبنا وبخاصة في القدس المحتلة للتصدي لمحاولات تهويدها. كما قرر المجلس زيادة الرعاية والعناية بشعبنا في الشتات خاصة في مخيمات سوريا ولبنان كما جاءت قرارات المجلس المركزي بدعوته لمواصلة الجهود من اجل إنهاء حالة الانقسام رغم العقبات المفتعلة لتؤكد على ان منظمة التحرير حريصة على طي هذه الصفحة السوداء من التاريخ الفلسطيني ولتؤكد انسجامها مع تطلعات أبناء شعبنا وبخاصة في قطاع غزة الذي يعاني من شتى أنواع القهر والظلم والفقر والإحباط وفي هذا السياق شدد المجلس على الطلب من حكومة الوفاق الفلسطينية اتخاذ كافة الإجراءات التي من شانها تعزيز دورها ومواجهة كافة الممارسات التي تنتقص من دورها وفعالياتها، والابتعاد عن سياسة التبرير او الإذعان لسياسة الأمر الواقع، وان تقوم بدورها كاملا في قطاع غزة، كما شدد المجلس على تفعيل دور منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها وفي هذا المجال قرر انتظام انعقاد اجتماعاته ومتابعة تنفيذ ما اتخذه من قرارات.

من خلال ما تقدم يلاحظ أن قرارات المجلس المركزي في هذه الدورة جاءت بدون شك لتلبي ما يتطلع له شعبنا الفلسطيني الذي يترقب تنفيذها على ارض الواقع كونها تمثل خطوة هامة لإعادة الاعتبار للحركة الوطنية الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني لم تستكمل مهمتها بعد وهي تواجه سياسة عنصرية اسرائيلية متطرفة ارادت ان تحصر شعبنا الفلسطيني في اتون سلطة يريد لها ان تكون عائقا امام اسم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الى ديارهم طبقا للقرار ١٩٤.

وفي هذا السياق جاءت قرارات المجلس لتعيد الامور الي نصابها الصحيح وتؤكد ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت وستبقى من يستطيع توجيه البوصلة الى مسارها الصحيح باتجاه مزيد من الكفاح الوطني لتحقيق الاهداف الوطنية لشعبنا الفلسطيني مهما كانت الظروف.

وفي هذا السياق فان القرارات التي اتخذها المجلس المركزي خاصة المتعلقة منها بإعادة النظر مع دولة الاحتلال والالتزامات المترتبة عن ما ابرم من اتفاقات تلك القرارات الهامة التي احيلت للجنة التنفيذية لوضع اليات تنفيذها ما زالت حتى الان في طور البحث لكن من الملاحظ ان البحث قد طال الامر الذي يصيب مصداقيتها بالعديد من الشوائب خاصة وان شعبنا كل شعبنا ينظر بقلق لطول الانتظار.

افتتاح كلية سليم الزعنون للقانون في جامعة الاستقلال بأريحا



افتتح رئيس دولة فلسطين محمود عباس بتاريخ ٢٠١٥/٥/١ مسجد الشهيد ياسر عرفات ومكتبة الشهيد خالد الحسن و كلية سليم الزعنون للقانون، ووضع حجر الأساس لقصر محمود عباس للمؤتمرات و في جامعة الاستقلال في محافظة أريحا والأغوار وسط حضور رسمي واسع.

وقد افتتح الرئيس المباني بحضور رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السيد سليم الزعنون ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي الحمد لله ورئيس مجلس أمناء الجامعة معالي اللواء توفيق الطيراوي ، ورئيس الجامعة أ. د عبد الناصر القدومي، وعدد من الوزراء، وأعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية، وعدد من المحافظين، وعدد من السفراء، ومجلس أمناء جامعة الاستقلال، أعضاء المجلس الثوري، وقادة مدراء الأجهزة الأمنية وموظفي الجامعة ، وعدد من المواطنين.

وأدى سيادته صلاة الجمعة في المسجد الجديد "مسجد الشهيد ياسر عرفات" ، بحضور عدد من المسئولين المدنيين والعسكريين، وقال قاضي القضاة خطيب الجمعة محمود الهباش، نلتقي اليوم في هذا المسجد بعد إعماره، داعيا الله عز وجل أن يبارك لبانيه في الدنيا والآخرة، وأشار إلى أهمية المساجد وعظمتها فهي بيوت الله ومنارات في مجتمعنا وتكرس صورة مشرفة عن ديننا وحضارتنا، وتعمر عبادة لله تعالى ولا ينبغي أن تكون لغير ذلك فهي بيوت التوحيد لله والوحدة بين أبناء الأمة، ولفت إلى أن كل مسجد يبنى في فلسطين هو فرع من أصل وان أصل مساجدنا هو المسجد الأقصى، وأن المساجد ستبقى حزينة حتى يعود أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين سيدها حرا كريما.

كما وتم عرض فيلم تعريفي عن جامعة الاستقلال يلخص مسيره الجامعة منذ انطلاقتها وما وصلت إليه الآن نال إعجاب السيد الرئيس .

وبعد أداء صلاة الجمعة وافتتاح المباني الجديدة تناول سيادته طعام الغذاء بمشاركة طلبة الجامعة والضيوف، ووجه رئيس مجلس الأمناء اللواء توفيق الطيراوي كلمة للطلبة أثناء تناوله طعام الغذاء قال فيها: "أقول لكم أبنائي وبناتي إن تسمية هذه المباني بأسماء قادة عظام في تاريخ حركة فتح هو ضمان لبقاء أعمالهم في ذاكرة الأجيال ، وأننا نعول على دوركم في المستقبل القريب في الحفاظ على سيادة القانون وأمن المواطن، فبالعلم والعطاء المخلص تبنى الأوطان وتحافظ الشعوب على تقدمها ورخائها وازدهارها وتحافظ على رقيها بين الشعوب" .

فيما وجه الاخ سليم الزعنون "أبو الأديب" كلمة للطلبة والضيوف قال فيها : أبارك افتتاح هذه المباني وأتمنى الاستمرار في المبادرات الأخرى التي سيجري تنفيذها مستقبلاً، والتي تنم عن الريادية والحرص على التطور والمبادرة، شاكرا كل من جعل هذه المبادرات ممكنة، هذه المبادرات التي تحتضن أجيالاً تنظر إلى غد مشرق زاه، تلبسهم ثوب العلم والمعرفة وتغرس فيهم قيمة العطاء والانتماء وحب الخير تستحق منا كل تقدير والاحترام>

وقد كرم الاخ سليم الزعنون اللواء توفيق الطيراوي بمنحه درع المجلس الوطني الفلسطيني تقديرا له على جهوده وعطائه الكبير في خدمة شعبه.



قصيدة بمناسبة افتتاح كلية سليم الزعنون للقانون

سليم الزعنون
أبو الأديب

نظمت هذه القصيدة بمناسبة افتتاح كلية سليم الزعنون للقانون بتاريخ ٢٠١٥/٥/١ في جامعة الاستقلال في محافظة أريحا والأغوار وسط حضور رسمي واسع.

قـدْ كـانَ فـي سـبأٍ عـزٌّ وتمكيـنُ
كـمْ موكـبٍ رقصتْ فيـهِ الريـاحينُ

صـرْحٌ على المـاءِ لا يخفي مَحاسنها
(بلقيـسُ) كـرَّمها مَجـدٌ وتـزيينُ

(سين) على (النونِ) سرٌّ سوفَ أعرفُهُ
لا زالَ فـي قلْبـهِ الزيتـونُ والتيـنُ

وللعَدالـةِ قـوْسٌ فيـه مُتَـزنٌ
وللضلالـةِ مـا تهـوى الشـياطينُ

إنَّ الـذي أخـرجَ المرعى وأنشأنا
يَدْعـوكَ للحـقِّ عِلْـمٌ فيـه تمديـنُ

حَـيٌ وَحيـدٌ وفيـهِ عـزّةٌ سَـلفتْ
والحادثـاتُ بِهـا الأرزاءُ والهُـونُ

وكلُّهـمْ دَرجـوا فـي ظِـلِّ مـوهبةٍ
للهِ والـشـعبِ كـان الحـبُّ واللـيـنُ

وكـمْ زعيمٍ قضـى في أوجِ معْركـةٍ
ضـجّـتْ لموكبِـهِ تِلْـكَ الميادينُ

يا أهـلَ غـزةَ قـدْ طـالَ الفراقُ ولَمْ
يهتـزُّ للشـوقِ مَكْلُـومٌ ومَحـزونُ

(كليةٌ) في أريحـا طـابَ مَطْلعُها
فيها مـنَ العـدْلِ ما يَرْجوه (قانونُ)

شُـكْراً وشُـكراً لمـنْ قامـوا بواجبهمْ
(أبـو حسيْنٍ)• له الإخلاصُ والديـنُ

• اللواء توفيق الطيراوي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال بأريحا



الفاتيكان يعترف بدولة فلسطين والبابا يصف الرئيس عباس بـ "ملاك السلام"



اعترف الفاتيكان رسميا بدولة فلسطين ويأتي الاعتراف من خلال اتفاقية جديدة تشرح بوضوح العلاقات الدبلوماسية للفاتيكان مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتنتقل إلى مستوى جديد من العلاقات التي تتناسب مع تسمية الدولة فلسطين والاعتراف بها.

ومن المتوقع ان يقوم بابا الفاتيكان بزيارة قريبة إلى فلسطين.

ووصف البابا فرانسيس الرئيس محمود عباس، بأنه ملاك السلام. جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس، بتاريخ ١٦-٥-٢٠١٥ مع البابا فرانسيس، في حاضرة الفاتيكان، وقد تم رفع علم فلسطين لأول مرة لوصول رئيس دولة فلسطين لحاضرة الفاتيكان.

وتناول الاجتماع العلاقات الثنائية بين فلسطين والكرسي الرسولي، وعلاقة الصداقة التاريخية والقوية بين الطرفين.

وجرى في نهاية الاجتماع تبادل الهدايا بين الجانبين.

الزعنون يهنئ الرئيس أبو مازن بوصف "ملاك السلام" واعتراف الفاتيكان بدولة فلسطين

هنأ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيس دولة فلسطين باسمه وباسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الوطن والشتات بمناسبة اعتراف الفاتيكان بدولة فلسطين، وإعلان قداسة البابا تقديس الراهبتين الفلسطينيتين لأول مرة في تاريخه، وإطلاق البابا وصف «ملاك السلام» على الرئيس أبو مازن.

وأكد الزعنون في رسالة وجهها للرئيس ابو مازن أن ذلك الوصف الذي أطلقه قداسة البابا عليه يعتبر رسالة قوية لإسرائيل بأن هناك رجل سلام قادر على صنع السلام العادل في أرض السلام، فلسطين، أرض ميلاد السيد المسيح عليه السلام ومسرى نبينا محمد عليه الصلاة والسلام ومعراجه إلى السماء، ويعتبر أيضا رسالة أخرى لحكومة الاحتلال والاستيطان والتطرف بأن الفاتيكان ومعه ٢ مليار نسمة انتصروا للشعب الفلسطيني وحقوقه وعذاباته، وعدالة قضيته.



"أبو مازن" ملاك السلام

د. صائب عريقات
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

على مدى ثلاثة أعوام ونيف لم يكل المسؤولون الإسرائيليون عن ترداد عبارة أن الرئيس محمود عباس ليس شريكا في عملية السلام ويجب التخلص منه، ولا بد من إيجاد قيادة فلسطينية بدلا منه تؤمن بالسلام وثقافة السلام.

وزعت الرسائل الرسمية من إسرائيل لدول العالم بهذا الخصوص وكانت سياسات إسرائيل الاستيطانية وفرض الحقائق على الأرض وتهويد القدس، وتدمير خيار الدولتين هي السائدة على الأرض.

أصوات عربية وفي بعض الأحيان فلسطينية كانت تتحدث عن عجز أبو مازن وكبر سنه وعدم قدرته على القيادة وصناعة السلام.

كان يعمل بصمت وبعيدا عن الشعارات التي لا طائل منها، كان يقبض على الجمر، ويواصل ليله بنهاره وراء كل صغيرة وكبيرة في الشأن الفلسطيني في داخل الوطن وخارجه، وكان مجمع ومنبع الأفكار التي تخدم فلسطين وتؤسس لإعادة فلسطين على خرائط الجغرافيا، من هنا جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتبار فلسطين دولة مراقب في عام ٢٠١٢، وجاءت تواقيعه للانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية وعلى رأسها مواثيق جنيف والمحكمة الجنائية الدولية، وكان سعيه أمام مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومشاركته في المظاهرات المناهضة للإرهاب في باريس وتونس.

أبو مازن كان مفتاحا للإستراتيجيات التي تعرض تحديد المحطات، فكان يساوم على الشكل ولكن لا يقبل حتى النقاش في المضمون.

يعرف تماما ما يدور داخليا وإقليميا ودوليا، ولكنه يتجاهل



الكثير في سبيل الحفاظ على مضامين الثوابت الفلسطينية.

في الثمانين من العمر يواصل الترحال والسفر وفي ليال كثيرة يهجره النوم، لا لشيء إلا لما يراوده من أفكار لكيفية التحرك والعمل ساعة بعد ساعة ويوما بعد يوم.

في شهر أيار ٢٠١٥، توجه إلى موسكو لمشاركة الرئيس بوتين في احتفالات الذكرى السبعين للانتصار على الفاشية والنازية، وبعدها ذهب إلى تونس للقاء الرئيس الصديق الباجي قايد السبسي قبيل سفره إلى واشنطن للقاء الرئيس أوباما، ثم كانت روما وكان الفاتيكان.

وقع الفاتيكان ودولة فلسطين اتفاقا تاريخيا اعترف الفاتيكان بمقتضاه بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، كانت سعادة الرئيس أبو مازن غامرة وهو يستمع لشرح طاقم العمل الشباب من وزارة الخارجية ودائرة شؤون المفاوضات عن مضمون الاتفاق.

كانت سعادته كبيرة وهو يقرأ عن تقديس الراهبة الفلسطينية ماري غطاس ابنة القدس ومريم بواردي من الجليل، حدث تاريخي كبير لفلسطين ولشعب فلسطين، ولنساء فلسطين ولأسرى وأسيرات فلسطين، وللفلسطينيين الذين يعانون في مخيم اليرموك ويغرقون في مياه البحر المتوسط الهادرة وهم يحاولون الهرب من جحيم بلاد العرب إلى أمن دول أوروبا.

ثم كان اللقاء مع قداسة البابا فرانسيس، وعلم فلسطين يرفرف لأول مرة في التاريخ، خفاقا على سارية الفاتيكان، الأمر الذي أدمع عيون أبو مازن لهذا المشهد الخالد في ذاك اليوم الشاهد والمشهود.

في حزيران ٢٠١٤، كان الرئيس أبو مازن في الفاتيكان لصلاة مشتركة مسيحية – إسلامية - يهودية، حيث قرأ القرآن لأول مرة في حاضرة الفاتيكان.

قداسة البابا فرانسيس، صديقا حميما للرئيس أبو مازن، وهذا اللقاء هو الرابع، حيث التقاه قبل ذلك مرتين في الفاتيكان ومرة في بيت لحم التي قام بزيارتها، ووقف متأملا وحزينا أمام جدار الفصل العنصري الذي عزل بيت لحم مدينة الميلاد عن مدن وقرى ومخيمات فلسطين وخاصة القدس عن العالم.

في اللقاء تحدث الرئيس عن الاستيطان والقدس والأسرى، وعملية السلام والمصالحة والأوضاع في العالم العربي، مؤكدا لقداسة البابا أمله بأن يكون الاتفاق بين دولة فلسطين والفاتيكان بمثابة البداية لاتفاقيات مماثلة مع مختلف الدول العربية.

في اليوم التالي كان الموعد لحدث تاريخي هو الإعلان عن قداسة الفلسطينيتين ماري غطاس ومريم بواردي.

المفاجأة الكبرى: البيان الذي صدر عن قداسة البابا فرانسيس بعد اللقاء مباشرة مع الرئيس أبو مازن حيث جاء البيان الذي أصدره الفاتيكان على لسان قداسة البابا 'إن الرئيس محمود عباس ملاك السلام›.

جاء الرد سريعاً من تل أبيب حيث قال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إن التوقيع على الاتفاق والاعتراف بدولة فلسطين يضر بعملية السلام ويقوض فرص إطلاق المفاوضات.

إسرائيل تقول أبو مازن ليس شريكا في السلام وقداسة البابا يقول أبو مازن (ملاك سلام) .

من سيصدق العالم ؟

كان الخبر الرئيسي في كل وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في جميع أرجاء العالم حتى محطة (فوكس نيوز الأمريكية اليمينية) 'إنه يوم لعباس' وقالت نيويورك تايمز ماذا لدى نتنياهو ضيف الكونغرس؟ هل سيستمر الكونغرس الذي يدعمه ادلسون وسابان في تأييد نتنياهو إلى حين إلقاء خطاب جديد له أمام الكونغرس في أيلول القادم.

الصحف الإسرائيلية حملت عناوين رئيسية عن (ملاك السلام) والاتفاق والاعتراف بدولة فلسطين.

جميع وكالات الأنباء في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية تحمل صور صفحاتها الأولى صورة للرئيس عباس مع قداسة البابا فرانسيس وتحت الصورة عبارة 'ملاك السلام›.

هنيئا لفلسطين، فاعتراف الفاتيكان الذي يتبعه ٢ بليون كاثوليكي، ليس كأي اعتراف، وقد يدخل التاريخ على أنه أم الاعترافات بدولة فلسطين.

هنيئاً لأسرى وأسيرات فلسطين والشعب الفلسطيني أيا كان مكان تواجده، ولعل ما حدث في الفاتيكان يومي ١٦ و١٧ أيار ٢٠١٥، يشكل مسحا مقدسا لآلام وعذابات الشعب الفلسطيني، كانت الراهبات والرهبان في حاضرة الفاتيكان يحملون علم فلسطين ويضعونه على أكتافهم.

الرئيس عباس بحلمه وعمله وحكمته ودماثته وبصبره ومنطقه وفوق هذا بإيمانه بقضية فلسطين وشعب فلسطين فهو لم يولد إلا لإعادة فلسطين إلى خارطة الجغرافيا، كان الشاهد والمبعوث الذي جاء من الأرض المقدسة، من أرض السلام من طريق السلام من القدس الأسيرة وبيت لحم المحاصرة، ليقول للعالم إنه زمن فلسطين، زمن العدالة، حيث أصبحت فلسطين رمزا للسلام والعدالة، وندعو الله أن تكون هذه الساعات القليلة بمثابة التنقية من الأحزان والآلام التي أصبحت رفيقا للشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن ٦٧ عاما.



عريقات يقدم تقريرا للمجلس حول الجنائية الدولية



التقى د. صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس اللجنة الوطنية العليا لمتابعة انضمام دولة فلسطين الى المحكمة الجنائية الدوليةبتاريخ ٢٠١٥/٥/١١ في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان بحضور رئيس المجلس سليم الزعنون وأعضاء المجلس المتواجدين في الأردن، حيث قدم تقريرا شاملا حول اخر مستجدات القضية الفلسطينية وخاصة ملف المحكمة الجنائية الدولية.

وفي بداية الاجتماع أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أهمية هذا اللقاء نظرا لتسارع الأحداث والتطورات على الساحتين الفلسطينية والعربية ومع استمرار ما يتعرض له مخيم اليرموك من حصار وتجويع وتدمير وتشريد لسكانه، الى جانب تشكيل حكومة المستوطنين في إسرائيل وما يمثله ذلك من تسارع في وتيرة الاستيطان والتهويد والاعتقال في فلسطين.

وأضاف الزعنون أن انضمام فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية يمثل انجازا وطنيا بحاجة الى ذوي الاختصاص من ابناء شعبنا وهم كثر وبحاجة للعلم والمعرفة والرجال المهنيين المخلصين لوطنهم القادرين على العمل خدمة لقضية شعبنا العادلة، خاصة ونحن نخوض معارك متواصلة مع إسرائيل من اجل نيل استقلالنا وحريتنا وإقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة لاجئينا وفق القرار ١٩٤. وشدد الزعنون على ضرورة مواصلة الجهد الفلسطيني على كل المستويات القانونية والدبلوماسية وتصليب الوضع الداخلي الفلسطيني .

بدوره استعرض د. عريقات الجهود الفلسطينية لمتابعة مسار تدويل القضية الفلسطينية بما فيها متابعة ملف المحكمة الجنائية الدولية لكي ينال المجرم عقابه ويرتدع عن مواصلة جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وأرضه، وأكد عريقات ان قرارات المجلس لمركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة واضحة ومحددة على هذا الصعيد، وعلى صعيد ضرورة إعادة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال اسرائيل لأنها لم تبق من السلطة الوطنية الفلسطينية التي قامت بموجب اتفاق اوسلو أية سلطة على ارض ولا اية صلاحية او اية ولاية، داعيا الى الحذر الشديد ومواجهة مخططات اسرائيل لفصل قطاع غزة عن باقي أجزاء الوطن الفلسطيني.

وأوضح عريقات ان الإستراتيجية الفلسطينية الحالية تقوم على تثبيت المفهوم القانوني لدولة فلسطين تحت الاحتلال والانضمام الى المنظمات والمواثيق والاتفاقيات الدولية حيث انضمت فلسطين حتى الآن الى ٤٠ منظمة واتفاق وبرتوكول وامامنا الكثير من تلك المنظمات للانضمام إليها.

وأكد عريقات خلال الاجتماع رفض الجانب الفلسطيني لأية مشاريع قرارات قد تنتقص من الحقوق الفلسطينية التي أقرتها الامم المتحدة وفي مقدمتها اقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية خالية من الاستيطان ومن اي تواجد عسكري او امني اسرائيلي عليها، وعودة اللاجئين حسب القرار ١٩٤، مشددا على ان الجانب الفلسطيني لن يقايض حقا مقابل حق فكلها حقوق فلسطينية ثابتة لا يمكن التنازل عن اي منها.

كما استعرض عريقات الأهداف الفلسطينية من فتح باب الحوار الاستراتيجي مع أوروبا، الى جانب استعراضه للطلب الفلسطيني لدى الأمين العام للأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية لدولة فلسطين،

وأوضح عريقات لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني أهمية انجاز المصالحة الفلسطينية من خلال تحديد مواعيد وتواريخ محددة لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه وتمكين حكومة الوفاق الوطني من بسط سلطتها على قطاع غزة وأولى تلك الخطوات تتمثل بإشراف الحرس الرئاسي الفلسطيني على المعابر في القطاع.

كما اشار عريقات الى أهمية الدعوة لانتخابات برلمان ورئيس دولة فلسطين لان العالم بات الآن يعترف بنا كدولة، مع تأكيده ان السلطة هي ثمرة كفاح الشعب الفلسطيني لكن السلطة التي قامت منذ عام ١٩٩٣ للانتقال بنا من الاحتلال الى الاستقلال قامت إسرائيل بتفريغها من مضمونها وجردتها من صلاحياتها وحرمتها من ولايتها على الأرض والشعب ولن نقبل بدور وظيفي خدمي لها فقط، ونؤكد على قرار المجلس المركزي الأخير بدعوة سلطة الاحتلال « اسرائيل» لتحمل مسؤولياتها حسب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها التي أصبحنا كدولة فلسطين طرفا فيها .

كما أكد عريقات ان المفاوضات حسب الشروط الإسرائيلية لم تعد قائمة والآن تغيرت المعادلة ونريد مؤتمراً دولياً لإنهاء الاحتلال ، موضحا اننا الآن في مرحلة جديدة في التعامل مع الاحتلال .

ووضع عريقات اعطاء المجلس بصورة الإجراءات الفلسطينية في متابعة ملف محكمة الجنايات الدولية وعمل اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعتها، و الطلب الفلسطيني لبدء التحقيق في جرائم إسرائيل منذ ١٣حزيران عام ٢٠١٤ ، مشيرا إلى ان الجهود متواصلة في هذا السياق.

من جانبه، قدم د. ماجد بامية من وزارة الخارجية الفلسطينية والمختص القانوني عرضا شاملا ومفصلا للجانب الفني لعمل المحكمة الجنائية الدولية وتركيبتها واختصاصاتها والجرائم التي تنظر فيها ومدى انطباقها على الوضع الفلسطيني، إلى جانب استعراضه لكيفية ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لعملها من الإحالة و الإعلان ، إلى جانب شرحه للمراحل التي تمر بها القضايا المرفوعة أمامها من مرحلة الدراسة التمهيدية إلى التقييم الأولي إلى مسألة الاختصاص ونحن في الحالة الفلسطينية في هذه المرحلة، إلى مرحلة المقبولية ومبدأ التكامل ومرحلة العدالة ، مشيرا إلى أننا فلسطينيا ننتظر قرار البدء في التحقيق الفعلي في جريمة عدوان غزة الأخير والاستيطان وما حصل في كامل الأراضي الفلسطيني منذ حزيران عام ٢٠١٤.

وبعد ذلك ، تم فتح باب النقاش والأسئلة والاستفسارات من قبل أعضاء المجلس الوطني المشاركين في الاجتماع



فلسطين الدولة الـ ١٢٣ في المحكمة الدولية

أعلنت المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ انضمام دولة فلسطين رسميا إلى المحكمة لتصبح العضو ١٢٣ في المحكمة التي يوجد مقرها في مدينة لاهاي بهولندا.

وقد استقبلت القاضية كونيكو اوزاكي رئيسة المحكمة الجنائية الدولية بالولاية، صباح اليوم، وفد دولة فلسطين برئاسة وزير الخارجية ، وإلى جانبها كل من رئيس جمعية الدول الأطراف السفير صديقي كابا، والنائب الاول السيد ألفارو مويرزينجر، و نائب المدعية العامة السيد جيمس ستيوارت، بالإضافة إلى قلم المحكمة السيد هيرمن ڤون هيبل.

وفي مستهل الاحتفالية قدمت رئيسة المحكمة القاضية كونيكو اوزاكي كلمة رحبت فيها، بفلسطين الدولة العضو الجديد في المحكمة والتي انضمت الى جهود معظم دول العالم لرفع الحصانة والمساءلة على الجرائم الفظيعة، وهو تعبير ان فلسطين تلتزم بقواعد القانون الدولي، وان اي جريمة يجب الا تمر دون عقاب.

وتمنت القاضية ان دخول عضوية فلسطين حيّز النفاذ سيشجع دول العالم بما فيها العربية، ودول اسيا والباسيفيك للانضمام الى الجهود الدولية لرفع الحصانة عن المجرمين. وشددت ان فلسطين دخلت في معظم اتفاقيات حقوق الانسان التي تشكل بالاضافة الى نظام روما فسيفساء القانون الدولي، وهنأت بالختام القاضية اوزاكي دولة فلسطين، وقالت ان دولة فلسطين الان تستطيع المشاركة باتخاذ القرار جنباً الى جنب مع الدول الأطراف في المحكمة.

وقدم رئيس جمعية الدول الأطراف السفير صديقي كابا، كلمة جمعية الدول الأطراف رحب بها بفلسطين الدولة ١٢٣ في جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وقال اننا نحتفل اليوم في هذا الجمع، بدخول دولة فلسطين، وأكد ان شعوب العالم أينما كانوا يعتزون بمبادئ القانون الدولي، والسلام العدالة للجميع، وشدد ان دولة فلسطين هي الدولة ١٩ من دول اسيا والباسيفيكي هي الان جنبا الى جنب مع دول العالم في محاربة الافلات من العقاب ورفع الحصانة عن المجرمين. وتعزيز قيم العدالة، والقيم العالمية للكرامة الانسانية. وثمن توقيع فلسطين على اتفاقية الحصانات والامتيازات للمحكمة، وهو ما سيساهم في تسهيل عمل أعضاء المحكمة، وفي الختام هنأ دولة فلسطين بالنيابة عن جمعية الدول الأعضاء، والعائلة المتعاظمة للمحكمة الجنائية الدولية.

وقامت رئيسة المحكمة خلال مراسم الاحتفالية بتسليم د.رياض المالكي نسخة خاصة من ميثاق روما، بدوره عبر وزير الخارجية عن سعادته أن علم دولة فلسطين سيرفع الى جانب أعلام الدول الأعضاء في أركان المحكمة الجنائية الدولية، وقال خلال كلمة ألقاها في الاحتفال أن انضمام دولة فلسطين سيساهم في تحقيق عالمية نظام روما الأساسي. وقال: إنه لشرف عظيم لي أن أخاطبكم نيابة عن الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية من تاريخ شعبي، حيث تصبح دولة فلسطين الدولة ١٢٣ وتنضم رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية". وشكر المالكي كل من يشارك الشعب الفلسطيني هذه اللحظات التاريخية، والتي تجسد خطوة نحو إنهاء حقبة من عدم المساءلة والإفلات من العقاب، وفي نفس الوقت إعلاء مبادئ العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأضاف: "نحن ننظر إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها عنصراً لا غنى عنه في الالتزام الدولي لتعزيز ودعم سيادة القانون وضمان الطابع العالمي لمبادئ المساءلة والمساواة في الانتصاف»

"وفي ختام الحفل أقامت المحكمة حفل استقبال شارك فيه قضاة المحكمة وعدد من أعضائها هذا وكانت فلسطين قد وقعت صك انضمامها إلى المحكمة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ والذي يدخل حيز النفاذ بتايخ ٢٠١٥/٤/١.

كما أن دولة فلسطين أودعت إعلاناً بموجب المادة ١٢/(٣) والذي قامت على أساسه المدعية العامة بفتح دراسة أولية حول الحالة في أرض دولة فلسطين.



الأسرى ومحكمة الجنايات الدولية

عيسى قراقع
رئيس هيئة شؤون الأسرى

يتمثل أهم حق حصلت عليه فلسطين عقب الانضمام إلى نظام روما في إمكانية إحالة حالة ما إلى مدعي عام المحكمة يبدو فيها ان جريمة ما أو أكثر من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة قد ارتكبت، وقد اصدر الرئيس مرسوماً بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لمتابعة العلاقة مع المحكمة الجنائية الدولية والمشكلة من شخصيات قانونية حكومية وأهلية.

ومن هنا يجب على دولة فلسطين متابعة الحقوق المكتسبة نتيجة إيداع الإعلان لدى مسجل محكمة الجنايات الدولية والذي قبلت بموجبه اختصاص المحكمة على الجرائم التي تم ارتكابها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤ وعلى الانضمام إلى نظام روما والذي من المفترض ان يدخل حيز النفاذ في ١ نيسان /٢٠١٥.

ومع ان اللجنة الوطنية العليا وضعت أولويات وطنية للتوجه إلى محكمة الجنايات بقضيتي الاستيطان والعدوان على قطاع غزة، فان قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب القابعين في سجون الاحتلال تحتل أيضا أهمية كبيرة وقصوى، ومن الضروري إدراجها ضمن الملفات التي يجب التوجه بها إلى المحكمة.

ان الأسباب التي تجعل من قضية الأسرى ذات أولوية أمام محكمة الجنايات الدولية:

١- محاولات حكومة الاحتلال الإسرائيلي تجريد الأسرى من صفتهم القانونية والشرعية كمقاتلي حرية وأسرى حركة تحرر وطني ناضلوا بشكل مشروع ووفق كافة القوانين والشرائع والقرارات الدولية والتعاطي معهم كمجرمين وإرهابيين سواء في محاكمها العسكرية أو من خلال ممارستها داخل السجون.

٢- التشريعات العنصرية الخطيرة التي دأبت حكومة إسرائيل على سنها في الكنيست الإسرائيلي والتي تنتهك حقوق الأسرى والمخالفة للقانون الدولي واتفاقيات جنيف.

٣- عدم التزام إسرائيل واعترافها بانطباق اتفاقيات جنيف على المعتقلين سواء العسكريين بموجب الاتفاقية الثالثة أو المدنيين بموجب الاتفاقية الرابعة.

٤- سياسة القضاء العسكري الإسرائيلي ومن خلال المحاكم العسكرية وفرض أحكام دفع تعويضات على الأسرى لصالح الجنود والمستوطنين ووضع مقاومة الشعب الفلسطيني في إطار الجريمة وما يعني ذلك من محاكمة سياسية لكل من يفكر ان يناضل ضد الاحتلال وبالتالي رفع الغطاء عن النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال.

٥- المخالفات الجسيمة المتصاعدة ضد الأسرى والمساس بحقوقهم وكرامتهم الإنسانية وبما ينتهك الأحكام والأعراف الدولية كالتعذيب، اعتقال الأطفال، الاعتقال الإداري، الاعتداء على الأسرى في السجون، الحرمان من الزيارات، العزل الانفرادي، الإهمال الطبي وغيرها..

٦- عدم تضمن التشريعات الإسرائيلية أية قوانين تدين ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وهذا ما نلاحظه من خلال رد اغلب الشكاوى المرفوعة إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية حول ممارسات التعذيب أو القتل أو الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى.

وقد سقط في سجون الاحتلال ٢٠٧ شهداء سواء بالتعذيب أو القتل المباشر العمد أو الإهمال الطبي، ولم يقدم أي مسؤول إسرائيلي للمحاكمة أو المساءلة كون التشريعات الإسرائيلية تعطي حصانة للمحققين والمسؤولين الإسرائيليين.

واستخدمت إسرائيل الأسرى دروعاً بشرية، واعتقلت قاصرين بشكل يخالف اتفاقية حقوق الطفل الدولية، وطبقت الاعتقال الإداري بشكل روتيني ومستمر واستخدمت القوة والأسلحة المحرمة في قمع الأسرى داخل السجون، إضافة إلى حرمان الأسرى من حقوقهم الأساسية كالحق في الزيارة، لقاء المحامي، التعليم، إضافة إلى نقل الأسرى إلى سجون داخل إسرائيل (الدولة المحتلة) بما يخالف اتفاقية جنيف الرابعة.

ان التوجه بقضية الأسرى إلى محكمة الجنايات الدولية يعني التحرر من استمرار الخضوع لمنظومة القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية الظالمة التي تعمل بموجبها محاكم الاحتلال، وإنصاف لحق الضحايا الذين سقطوا واعتدي عليهم بشكل تعسفي خلال مرحلة الأسر، وما ينتج عن ذلك من عملية ردع لدولة الاحتلال ومسؤوليها ومحققيها عن استمرار التعامل مع الأسرى كأنهم ليسوا من بني البشر، عندما يصبحون مساءلين ومعرضين لمحاكمة دولية عن أفعالهم وممارساتهم بحق الأسرى، لا سيما ان عدد الأسرى يزداد ويتصاعد، والإجراءات الإسرائيلية القمعية أيضا تتصاعد بحقهم في ظل موجة يمينية متطرفة داخل الحكومة الإسرائيلية وضعت الأسرى هدفاً سياسياً للانتقام منهم.

وبناء عليه من الأهمية وضع خطة وطنية بخصوص قضية الأسرى وتوثيق المعلومات بدقة من قبل المؤسسات المعنية للاستعداد لرفع قضايا تمثل جرائم حرب أو مخالفات جسيمة إلى محكمة الجنايات الدولية، والانتقال من مرحلة العاطفة والشعار إلى مرحلة المواجهة القانونية الملموسة والجدية وذلك لحماية الأسرى وحقوقهم وعدم إبقاء المجرمين الإسرائيليين طلقاء، وحتى لا تظل دولة إسرائيل دولة فوق القانون تستبيح حقوق الأسرى وتستهتر بالثقافة والعدالة الإنسانية .

محاكمة اسرائيل في محكمة الجنايات الدولية .. الانضمام وتبعاته !!

الدكتور حنا عيسى
استاذ القانون الدولي

المحكمة الجنائية الدولية هي منظمة دولية دائمة تسعى إلى وضع حد للثقافة العالمية المتمثلة في الإفلات من العقوبة، وهي أول هيئة قضائية دولية تحظى بولاية عالمية، وبزمن غير محدد لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري. تأسست سنة ٢٠٠٢ كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء. وتعمل على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة في كل بلد، ولا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تبد المحاكم الوطنية رغبتها على التحقيق أو الادعاء ضد تلك القضايا.

المحكمة تنظر في أربع قضايا، ثلاث منها أحالتها عليها دول صادقت على المحكمة، وهي الكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، وأوغندا، وتتهم أشخاصا بارتكاب جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية على أراضيها. والقضية الرابعة أحالها على المحكمة مجلس الأمن متهما فيها الرئيس السوداني ومسؤولين آخرين بارتكاب جرائم مماثلة في إقليم دارفور غرب السودان.

وأول شخص تم تقديمه للمحكمة الجنائية الدولية هو توماس لوبانغا، زعيم إحدى المليشيات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بتهمة ارتكاب جرائم حرب، حيث قيل إنه جند أطفالا قاصرين واستخدمهم في الحرب.

وتسعى المحكمة أيضا إلى متابعة قادة مليشيا جيش الرب الأوغندي، المتهمين بدورهم بتجنيد أطفال واستغلالهم في الحروب.

وفيما يتعلق في مسألة انضمامنا إلى محكمة الجنايات الدولية، فهناك معوقات ستواجه الانضمام الفلسطيني للمحكمة يتمثل



أولها أنه بعد الانضمام لن نستطيع محاكمة أو محاسبة إسرائيل لأنها ليست عضوا في اتفاقية روما (النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية). الا عبر قرار صادر عن مجلس الامن يطلب من المدعي العام للمحكمة بملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين على جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني. وهذا لن يحصل بسبب الفيتو الامريكي.

اما العائق الثاني بعد انضمام دولة فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية، فهو عند الانضمام للمحكمة، يحق لاسرائيل رفع دعوى قضائية ضد النشطاء الفلسطينيين العسكريين منهم والسياسيين في المقاومة الفلسطينية باعتبارهم مسؤلون عن كافة العمليات الفدائية (الانتحارية) في تل ابيب وغيرها. وستكون الملاحقة محددة زمنيا منذ سنة ٢٠٠٢ وما بعدها. وليس قبل ذلك.

ومن عوائق ما بعد الانضمام للمحكة الجنائية الدولية، أنه سيكون هناك ملاحقة المسؤولين عن إطلاق الصواريخ تجاه البلدات والمستوطنات داخل الخط الأخضر من ارض ١٩٤٨ من الفلسطينيين. إضافة ان اسرائيل ستقوم بطلب تعويضات بجبر الضرر عن ضحاياها فى كافة الاعمال التي تسببت في مقتل اسرائيليين بسبب نشاط المقاومة، وتعويضات عن الخسائر المادية والاقتصادية الخ. حيث تنص المادة ٩١ من البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ على الالتزام بدفع تعويض عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ومن تبعيات الانضمام، انه ستوضع أسماء الفلسطينيين – قيادة - أو جنوداً - أو رؤساء - أو وزراء - من المطلوبين للعدالة الدولية على لائحة الملاحقة باعتبارهم مجرمي حرب. وسيتم ملاحقتهم دوليا من طرف الدول الأعضاء في نظام روما.

كما أنه بالانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، عليها القيام بملاءمة قانونها الداخلي الوطني مع القانون الدولي والنظام الأساسي للمحكمة، وعلية يجب إن تقوم دولة فلسطين بإلغاء قانون حكم الإعدام. وكذلك ملاءمة القانون الجنائي الداخلي مع الدولي.

ومن المهم إدراك أن الانضمام يعني أيضا استعدادنا في دولة فلسطين تسليم الأشخاص المتهمين كمجرمي حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية مهما كان منصبهم - قائد سياسي - قائد عسكري - رئيس الدولة - رئيس الوزراء - وزير- ضابط - جندي...الخ، حيث لا حصانة لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية. ويتم ملاحقتهم بشكل شخصي وليس بصفتهم الرسمية التى لا تمنحهم الحصانة من الملاحقة والمحاكمة.

والإنضمام يعني تحمل دولة فلسطين كافة النفقات المالية أثناء سير وانعقاد المحكمة الجنائية الدولية، وهناك امور أخرى مثال ضرورة موافقة المجلس التشريعي ومصادقتة على الانضمام للمحكمة. وان يقوم كذلك بالغاء قوانين او تعديلها حتى لا تتعارض مع اتفاقية روما لسنة ١٩٩٨.

ونلفت أنه من اجل التوجه لهذه المحكمة يجب توافر الشروط التالية مجتمعة، أولا يجب أن تقام الدعوى باسم الدولة، وثانيا أن تكون الدولة التي تقيم الدعوى طرفا موقعا ومصادقا على اتفاقية روما، وثالثا أن تكون الدولة المدعى ضدها طرفا في تلك الاتفاقية.

وعلى ضوء ذلك فإن خيار ملاحقة ومقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين قائم على قرار من مجلس الأمن الدولي ويصدر القرار بموجب الفصل السابع ولكن من المعروف أن التوجه لمجلس الأمن حاليا سوف يصطدم بالفيتو الأمريكي. لكن ما يهمنا من ناحية القانون هو توثيق جرائم الحرب وتقديمها لجهات الاختصاص في الوقت المناسب لان جرائم الحرب لا تسقط مع مرور الزمن.

المجلس الوطني:

أصبح لدينا سلاح قانوني وقضائي دولي يردع الاحتلال

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني انضمام دولة فلسطين رسميا، إلى المحكمة الجنائية الدولية انجازا كبيرا لشعبنا، وانتصارا لأرواح مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى والمبعدين عن وطنهم نتيجة جرائم الإبادة والحرب الإسرائيلية.

وقال المجلس في بيان صدر عنه بتاريخ ١-٤-٢٠١٥، إن هذا الانضمام الرسمي لدولة فلسطين إلى المحكمة الدولية يعتبر بداية لمرحلة رفع الحصانة عن جرائم الاحتلال، ومساءلة مجرميه وملاحقتهم أمام القانون الدولي ليدفعوا ثمن جرائمهم بحق شعبنا وأرضنا.

وأضاف أن دولة فلسطين لديها الآن سلاح قانوني وقضائي دولي يردع الاحتلال ويحاسبه على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، ويمكّن المجتمع الدولي ومؤسساته ذات الصلة من زيادة الضغط ومحاصرة سياسة الاحتلال وإرهاب مستوطنيه، ووقف استيطانه وجرائمه وعدوانه المتكرر ضد أبناء شعبنا في الضفة الغربية والقدس وفي قطاع غزة، وانتهاكاته لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان واستمرار احتلاله لأراضي دولة فلسطين.



النكبة صارت نكبات... وحق العودة ثابت لا يتغير

تيسير نصر الله
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

يُحيي الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تجمّعه الذكرى السابعة والستين للنكبة، كما في كل عام، بمسيرات الغضب، والتأكيد على تمسكه بحقوقه الثابتة، وفي مقدمتها حقه بالعودة إلى دياره الأصلية التي طُرد منها عام ١٩٤٨م على أيدي عصابات القتل والإجرام الصهيونية، ولا شك أنّ مناسبة النكبة مدعاة لإعادة التركيز على الألم والمأساة المتجددة، ففي كل عام هناك نكبة جديدة تحلّ بالشعب الفلسطيني في أماكن مختلفة، وكأنّ قدر هذا الشعب أن يبقى يعيش فصول النكبة وما رافقها من حياة التشرّد واللجوء حتى يومنا هذا، وإن كانت في أثواب جديدة، ولكنها في نهاية المطاف اقتلاع من الجذور، وامتحان جديد في القُدرة على التحمّل والصبر.

ويبدو أنّ منظومة المجتمع الدولي التي ساهمت عبر المئة عام الماضية في التناوب على تكريس مفهوم النكبة المتجددة، وإن كانت بأساليب مختلفة، بحق الشعب الفلسطيني، إلاّ أنها بقيت عاجزة، حتى الآن، عن إعطاء بصيص أمل بقرب انتهاء هذه المأساة، رغم أنّه كان بإستطاعتها فعل ذلك قبل سبعة وستين عاماً، حين كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين في بدايتها، وكان عددهم لا يتجاوز المليون نسمة، وكانت بيوتهم وممتلكاتهم ما زالت جاهزة لاستقبالهم باستثناء بعض القرى التي تم تدميرها، ولكنّ هذه المنظومة الدولية بقيت تستنسخ العجز والفشل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وكأنها مسلوبة الإرادة، ومشلولة الأداء، بينما نراها في مواقع أخرى شبيهة، بل ربما أقل توتراً وتعقيداً، تُحرّك أساطيلها، وتُنشئ التحالفات العملاقة، وتقوم بالحملات العسكرية، بل تشنّ الحروب تلو الحروب لضرب هذه الدولة أو تلك ممن تعتبرها راعية للإرهاب، في إشارة واضحة لسياسة الكيل بمكيالين، والمعايير المزدوجة التي أصبح العالم يتعامل بها.

وعندما يتعلّق الأمر بالكيان الإسرائيلي، الذي هو رمز الإرهاب العالمي المُمنهج، تصبح هذه المنظومة الدولية بلا أظافر، مهيضة الجناح، لا تقوى على شيء، وليس لها أية قوة تُذكر، غير قادرة على فعل شيء سوى المطالبة باحترام المواثيق الدولية التي صادقت عليها عبر مسيرة الصراع الطويلة بين الفلسطينيين والكيان الإسرائيلي، ودعوة الطرفين إلى التزام الهدوء، والمزيد من الأمنيات لتحقيق السلام، في الوقت الذي يواصل فيه هذا الكيان الغاصب، على مرأى ومسمع من هذه المنظومة الدولية، سياسة مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات عليها، وسنّ القوانين



العنصرية لتهويد الأرض، وبالتالي فرض واقع جديد يُحبط أية محاولات تدعو للسلام العادل والشامل بين الشعبين، أو تكريس حلّ الدولتين الذي استندت إليها العديد من القرارات الأممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، فلم يعُد ممكناً تحت كل الظروف تطبيق هذا الحل في ظلّ استمرار الاستيطان، وتمدد المدن الاستيطانية، وبناء جدار الضم والفصل العنصري فوق الأرض الفلسطينية، ومواصلة المطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية المبنيّة على أسس التمييز العنصري، وسياسة الطرد والتهجير بحق أبناء الشعب الفلسطيني الصامدين فوق أرضهم.

لم يعُد بالإمكان تصديق مقولات السلام المزعوم، ونحن نعيش في كل عام نكبة جديدة، أشدُّ إيلاماً من سابقاتها، فنكبة أبناء شعبنا في مخيم نهر البارد بلبنان ما زالت بلا حلّ منذ عدة سنوات، بعد أن دمُرت منازلهم وهم ينتظرون إعادة إعمارها ليعودوا للسكن في المخيم. ونكبة أبناء شعبنا في قطاع غزة، هي الأخرى قائمة على أثر الحروب الثلاثة التي شنّها الكيان الإسرائيلي في أقل من عشر سنوات، أكلت الأخضر واليابس هناك، وشرّدت الآلاف من أبناء شعبنا، الذين ما زالوا يعيشون تحت رحمة تعاقب الفصول الأربعة عليهم، وما تحمله من برد وحرّ ومعاناة حقيقية دون أن يحرّك المجتمع الدولي ساكناً، في الضغط على الكيان الإسرائيلي للسماح بإعادة إعمار ما دمرّه الإحتلال.

وما حدث لمخيم اليرموك في سوريا يندرج تحت نفس العنوان، باستمرار النكبات على شعبنا، فبدل أن يُطالب الفلسطيني اللاجئ بالعودة إلى مسقط رأس أجداده وابائه الذين طردوا منه عام ١٩٤٨م، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحق العودة وفق القرار ١٩٤، صار يُطالب بالعودة إلى مخيمه المُدمّر، وبيته الآيل للسقوط، أو البحث عن مكان لجوء جديد، وهجرة جديدة، من خلال اعتلاء أمواج البحار والمحيطات عبر قوارب مهترأة، وتجار دماء يتفقون مع أسماك القرش على كيفية أكل لحوم الفلسطينيين وهم يغرقون في قاع البحر. ورغم كل هذه النكبات إلاّ أن حلم العودة ما زال يراود كل الفلسطينيين، فهو الحلّ الشافي لكل آلامهم، والدواء السحري لنكباتهم، وهو القاسم المشترك الأعظم لوحدتهم، ومن خلاله تطبيقه يصبح الحديث عن الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط له معنى، ودون ذلك فسيبقى الصراع محتدماً، وستزداد قوى التطرف والإرهاب في المنطقة.

إنّ أولى مهمات القيادة الفلسطينية هي إبقاء وهج القضية الفلسطينية قائماً، وإعادة البريق للوحدة الوطنية الفلسطينية، ومواصلة الطرق على أبواب مؤسسات المجتمع الدولي وهيئاته المختلفة ونيل العضوية فيها، ومواصلة اعتراف برلمانات وحكومات العالم بالدولة الفلسطينية القادمة. إنّ مواصلة ثبات الإنسان الفلسطيني فوق أرضه، وتعزيز أسس الصمود الوطني، وتوفير كل المقومات الضرورية لهذا الصمود، هو الآخر، يندرج في المهمات التي تضطلع بها القيادة، بالإضافة إلى استمرار المقاومة الشعبية وتفعيلها، وتطوير أدواتها، وتوسيع رقعتها وامتدادها الجغرافي.

في ذكرى النكبة، يتعمّق الحنين إلى الذكريات، وإلى أرض البرتقال الحزين، وإلى شاطئ يافا وحيفا، وإلى اسوار عكا، وإلى صرخات الزير وجمجوم وحجازي وهم يلاقون حتفهم بالإرادة الحرّة، لا يهابون حبل المشنقة ما دام هذا الحبل هو الذي سيوصل شعبهم إلى طريق الخلاص من الاحتلال، وإلى إحقاق الحق الفلسطيني طال الزمان أم قصُر.

في ذكرى النكبة، يواصل الفلسطيني إيمانه المُطلق بحتمية النصر، ساعياً نحو عودته مهما ادّلهمّ الليل، وازدادت الطريق وعورة، فالحق لا يضيع، وبقاء الحال من المحال، وسُنّة الكون التغيير، ولن يدوم الظلم والاستعمار، فإرادة الشعوب الحرّة هي التي سنتتصر في النهاية.

إسرائيل اعتقلت مليون فلسطيني منذ نكبة عام ١٩٤٨

قال رئيس هيئة شؤون الأسرى، عيسى قراقع، ٢٠١٥/٠٥/١٣، إن سلطات الاحتلال اعتقلت ما يزيد على مليون فلسطيني منذ عام ١٩٤٨، تعرض خلالها الأسرى لجرائم إنسانية تعد من أكبر النكبات التي يتعرض لها القانون الدولي، والعدالة الإنسانية.

وقال: لم يكن هناك سياسة للاعتقال في حرب ١٩٤٨ من قبل الإسرائيليين، بل كانت عملية التخلص من الأسرى وإعدامهم هي السياسة القائمة بشكل أساسي، وهذا ما كشفت عنه العديد من الحقائق الموثّقة عن إعدامات جماعية للسكان المدنيين بعد إلقاء القبض عليهم.



اليهود يسيطرون على أكثر من ٨٥٪ من فلسطين التاريخية

عدد الفلسطينيين في العالم ١٢,١٠ مليون

قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بيان له عشية الذكرى السابعة والستين للنكبة أن مساحة فلسطين التاريخية تبلغ حوالي ٢٧,٠٠٠ كم٢ وتستغل إسرائيل أكثر من ٨٥٪ من المساحة الكلية للأراضي، بينما يستغل الفلسطينيون حوالي ١٥٪ فقط من مساحة الأراضي.

وذكر الجهاز أن نسبة الفلسطينيين في الداخل بلغت ٤٨٪، مما يقود إلى الاستنتاج بان الفرد الفلسطيني يتمتع بأقل من خمس مساحة الأرض التي يستحوذ عليها الفرد الإسرائيلي.

وأضاف انه تم تهجير وتشريد نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة خلال النكبة، فضلاً عن تهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقائهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١,٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية.

وتشير البيانات الموثقة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قد سيطر خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة، حيث قام بتدمير ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية، كما اقترفت القوات الإسرائيلية أكثر من ٧٠ مذبحة ومجزرة بحق الفلسطينيين وأدت إلى استشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني خلال فترة النكبة.

وتظهر المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطين تشكل ٤٣,١٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية العام ٢٠١٤، كما بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأول من تموز للعام ٢٠١٤، حوالي ٥,٤٩ مليون لاجئ فلسطيني، يعيش حوالي ٢٩,٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في ٥٨ مخيماً تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن و٩ مخيمات في سوريا و١٢ مخيماً في لبنان و١٩ مخيماً في الضفة الغربية و٨ مخيمات في قطاع غزة.

عدد الفلسطينيين في العالم ١٢,١٠ مليون

قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إن " عدد الفلسطينيين المقدر في العالم بلغ حوالي ١٢,١٠ مليون" ؛ من بينهم ٤,٦٢ مليون يقيمون في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وحوالي ١,٤٦ مليون في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، إضافة إلى ما يقارب ٥,٣٤ مليون في الدول العربية ونحو ٦٧٥ ألف في الدول الأجنبية.

وأوضح الجهاز في تقرير إحصائي أصدره مع نهاية العام ٢٠١٤ أن أكثر من ثلث السكان يقيمون في قطاع غزة الذي بلغ عدد سكانه ١,٧٩ مليون نسمة، فيما بلغت نسبة السكان اللاجئين نحو ٤٣,١٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين؛ ٣٨,٨٪ من إجمالي اللاجئين في دولة فلسطين في الضفة الغربية و٦١,٢٪ في قطاع غزة.

ووصف التقرير المجتمع الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بأنه " مجتمع فتي" ؛ حيث بلغ عدد الفلسطينيين هناك حوالي ١,٤٦ مليون فلسطيني مع نهاية العام ٢٠١٤،

وبلغت نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة من العمر حوالي ٣٥,٤٪، مقابل حوالي ٤,٣٪ للأفراد ٦٥ سنة فأكثر.

أما عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حسب التقرير فـ" سيتخطى عدد اليهود عبر الزمن" ، إذ بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي ٦,٠٨ مليون مع نهاية عام ٢١٠٤، في حين بلغ عدد اليهود ٦,١٠ مليون بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية نهاية عام ٢٠١٣، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم ٦,٢١ مليون مع نهاية عام ٢٠١٤.

وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود مع نهاية عام ٢٠١٦ حيث سيبلغ ما يقارب ٤,٢٦ مليون، فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً. وستصبح نسبة السكان اليهود حوالي ٤٩,٠٪ من السكان بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ حيث سيصل عددهم إلى نحو ٦,٨٧ مليون يهودي مقابل ١,٤٧ مليون فلسطيني.



المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السابعة والستين للنكبة

حق شعبنا في العودة لن يسقط بالتقادم

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السابعة والستين لذكرى النكبة، تمسك شعبنا الفلسطيني بحقوقه الوطنية المشروعة في مقدمتها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى مدنهم وقراهم وأراضيهم التي هجروا منها قسراً العام ١٩٤٨م، معرباً عن الثقة المطلقة بقدرة شعبنا على مواصلة النضال والصمود في وجه التحديات والتنكر الإسرائيلي لحقوقنا العادلة، مؤكداً أن حق شعبنا في العودة لا يمكن أن يسقط بالتقادم، فإرادة شعبنا صلبة وعصية على الكسر.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بمناسبة الذكرى الـ٦٧ النكبة تشبث شعبنا بحقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة، رافضاً كافة المحاولات الهادفة إلى النيل من ثوابته، داعياً الأسرة الدولية ومؤسساتها ذات الصلة إلى رفع الظلم التاريخي الواقع على شعبنا بفعل الاحتلال وسياساته الجائرة، بإنهاء معاناة شعبنا المتواصلة منذ ٦٧ عاما بتطبيق الشرعية الدولية وقراراتها ذات العلاقة وتمكين شعبنا من ممارسة حقوقه بالعودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وجدد المجلس الوطني الفلسطيني التأكيد على أن الشعب الفلسطيني سيبقى وفياً للأهداف التي قضى لأجلها الشهداء، من خلال المضي على دربهم ومواصلة مشوارهم النضالي ضد المحتل الغاشم وصولاً إلى تحقيق تطلعات شعبنا في الحرية والاستقلال في ظل دولة مستقلة يعيش فيها شعبنا بأمن وكرامة وحرية أسوة بباقي شعوب الأرض.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه موجهاً التحية الى شعبنا في كافة أماكن تواجده الذي يواصل التفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني التي تقود نضال شعبنا ضد الاحتلال وسياساته العنصرية، مشدداً بأن قوة الاحتلال الغاشمة لن تنال من الاستعداد الدائم للتضحية والتصدي للاحتلال ومخططاته الرامية إلى مصادرة الأرض وطرد أصحابها الأصليين منها.



تقرير: إسرائيل قتلت أكبر عدد من الفلسطينيين في ٢٠١٤ منذ حرب ١٩٦٧

قدرة الحكومة الاسرائيلية على التلاعب بالحقائق من خلال الاعلام الامريكي

قتلت اسرائيل عددا أكبر من المدنيين الفلسطينيين في عام ٢٠١٤ مما قتلته في أي عام آخر منذ بدء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، حسبمًا قال تقريرٌ للامم المتحدة.

أسفرت أفعال إسرائيل في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية عن وفاة ٢٣١٤ فلسطينيا وإصابة ١٧١٢٥ آخرين، مقارنة بـ ٣٩ حالة وفاة و ٣٩٦٤ مصابا في عام ٢٠١٣، وفقا للتقرير السنوي الذي صدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

كان الصراع في غزة في شهري يوليو وأغسطس مسؤولًا عن الزيادة الكبيرة في عدد القتلى، حيث أودى بحياة ٢٢٢٠ من سكان غزة، من بينهم ١٤٩٢ من المدنيين، و٦٠٥ من المقاتلين و١٢٣ لم يتم التحقق من انتمائهم.

وجُرح أكثر من ١١ ألف شخص ونزح حوالي ٥٠٠ ألف فلسطيني داخليا خلال الصراع، ولا يزال حوالي ١٠٠ ألف نازحين.

وكان هناك أيضا ارتفاع حاد في الوفيات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث قُتل ٥٨ فلسطينيا وجرح ٦٠٢٨ – وهو أكبر عدد من الوفيات في حوادث اشتركت فيها القوات الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٧ وأكبر عدد من الإصابات منذ عام ٢٠٠٥.

حدثت معظم الحوادث في النصف الثاني من العام، في أعقاب اختطاف وقتل محمد أبو خضير، الأمر الذي أدى إلى أعمال شغب واحتجاجات يومية في القدس الشرقية.

خضير، وهو فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاما، كان قد اختطف وقُتل في يوليو، في أعقاب اختطاف وقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين في الشهر السابق.

ويوثق التقرير الذي يحمل عنوان "حيوات مفتتة" الزيادة في عدد الفلسطينيين الجرحى والسجناء والنازحين، مقارنةً بالعامين السابقين.

يلاحظ التقرير زيادةً في استخدام القوات المسلحة الإسرائيلية للذخيرة الحية، وهي المسؤولة عن جميع الوفيات تقريبًا، و١٨٪ من الإصابات.

كما ارتفع عدد هجمات الفلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين – ومعظمهم من المستوطنين –وضد قوات الأمن في عام ٢٠١٤، مع زيادة الوفيات الإسرائيلية من ٤ إلى ١٢. وزادت حوادث عنف المستوطنين التي أدت إلى سقوط ضحايا وإصابات فلسطينية، ولكن قلت عدد الحوادث التي أدت إلى تضررالممتلكات والأراضي الفلسطينية.





وارتفع عدد الفلسطينيين المحتجزين تحت الاعتقال الإداري من قبل السلطات الإسرائيلية بنسبة ٢٤٪ في عام ٢٠١٤، ولكن عدد الأطفال المعتقلين إداريا انخفض. بلغ المعدل الشهري للاعتقالات ١٨٥ في العام الماضي مقارنة بـ ١٩٧ في عام ٢٠١٣، أي بانخفاض قدره ٦٪. ولم يجر اعتقال أي أطفال دون سن ١٤ عاما في سجن عسكري في عام ٢٠١٤.

كشف جديد لأول مرة عن أحد أسرار الحكومة الإسرائيلية للتلاعب بالإعلام الأمريكي.

عادة ما تنفذ إسرائيل هجماتها الأقل حصولا على الدعم العالمي، بل والأكثر دموية أحيانا، ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالتزامن مع الأحداث الضخمة التي تشغل وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، حتى لا تحصل الهجمات على تركيز إعلامي كبير، حسبما أوردت دراسة جديدة.

إدارة الأخبار متقدمة للغاية لدرجة أن الحكومة الإسرائيلية جيدة بشكل خاص في تجنب "المتابعات" الصحفية المضرة بشأن هجماتها، أي الأخبار التي تتضمن على الأغلب تفاصيل إنسانية حرجة عن الضحايا وعائلاتهم.

حسبما توصلت دراسة أجراها روبين دورنت، الأستاذ بمعهد العلوم السياسية "ساينس بو" بباريس، وإيكاترينا زهورافسكايا، الأستاذة بكلية باريس للاقتصاد.

اطلع على الدراسة: الهجوم عندما ينشغل العالم؟ الإعلام العالمي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

نتائج الدراسة ليست مفيدة للمهتمين بمتابعة أخبار الشرق الأوسط فقط، ولكنها جذابة أيضا لدارسي التسويق، التلاعب بالرأي العام والدعاية في كل مكان، سواء في السياسة أو الأعمال.

درس الباحثون التدخلات العسكرية الإسرائيلية في فلسطين على مدار ١١ عاما، بداية بعام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١١، ثم قارنوها بما احتل منصات الأخبار خلال تلك الفترة. وشمل ذلك البحث عن تزامن الهجمات مع أحداث كبيرة شغلت المنصات الإخبارية، وإن كان هناك أخبار مجدولة أم لا – مثل بطولة "سوبر بول" – أو غير مجدولة، مثل حدوث زلزال أو تسونامي أو تحطم طائرة في مكان ما حول العالم.

وقال الباحثون: "توصلنا إلى الاحتمالية العالية لتنفيذ الهجمات الإسرائيلية قبل الأيام المضغوطة إخباريا بشدة بفعل أحداث متوقعة". حيث حدث ارتفاع كبير في الأعمال العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الإجازات والأحداث الرياضية الكبيرة، ولكن ليس قبل الأحداث التي لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من توقعها.

ربما يبدو الأمر مثيرا للسخرية، وربما لا. ولكن بنيامين نتنياهو، والذي أعيد انتخابه منذ أيام كرئيس لوزراء إسرائيل بعد سباق انتخابي مذهل استمر حتى اللحظة الأخيرة، تفاخر منذ عام ٢٠٠١ بالقدرة الإسرائيلية على التلاعب بالرأي العام الأمريكي.

حيث قال نتنياهو متباهيا في اجتماع تم تسجيله: "تمثل أمريكا شيئا يمكن تحريكه بسهولة شديدة، وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح". وقال لمستمعيه إنهم ليس عليهم القلق بشأن تكوين الأمريكيين لآرائهم الخاصة بشأن الصراع في الشرق الأوسط.

ونتنياهو بارع في ذلك، لدرجة أنه قادر على المجيء للولايات المتحدة لمعاقبة الرئيس الأمريكي، حتى مع تكليف دافعي الضرائب الأمريكيين ٣ مليارات دولار سنويا في صورة منحة عسكرية لإسرائيل.

وفي الأيام التالية لهجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، عندما كان العالم مذهولا بسبب الهجمات الإرهابية في نيويورك وواشنطن، استغلت الحكومة الإسرائيلية بقيادة آرييل شارون الفرصة لإرسال الدبابات داخل الضفة الغربية، وإرسال المروحيات المهاجمة إلى غزة.

لم تبتكر الحكومة الإسرائيلية ذلك الأسلوب. فمعظم أساليب التسويق قديمة للغاية. وبالعودة لعام ١٩٩٤، نجد أن سيلفيو بارلسكوني، رئيس الوزراء الإيطالي حينها، قد استفاد من تقدم منتخب كرة القدم الإيطالي نحو نهائي كأس العالم ليدفع بقرار غير مدعوم شعبيا يهدف إلى إنقاذ السياسيين الفاسدين من السجن. وزامنت روسيا عام ٢٠٠٨ اجتياحها لجورجيا مع افتتاحية الأولمبياد في بيكين.

فإن كان لديك بعض الأنباء السيئة لترميها إلى الرأي العام، عليك أولا أن تتفقد الجدول الزمني. ففي النهاية يستطيع الرأي العام أن يركز مع عدة أحداث في ذات الوقت. ويمكنك ممارسة تلك اللعبة بسهولة بمجرد معرفة الطريقة الصحيحة لإدارتها.

المجلس الوطني يرحب بدعوة البرلمانيين الأوروبيين وقف العمل باتفاق الشراكة مع إسرائيل

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بدعوة المجموعة البرلمانية الأوروبية لأحزاب اليسار في البرلمان الأوروبي، تعليق العمل باتفاق الشراكة مع إسرائيل وضرورة تطبيق حظر سلاح كامل وبدء العمل بحظر على المنتجات الإسرائيلية المنتجة من الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وأشاد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بمواقف المجموعة البرلمانية الداعمة لحق الشعب الفلسطيني بالسيادة والحرية والعيش بكرامة واحترام، معتبرين أن فلسطين تشهد عملية استعمار منافية للقانون الدولي متواصلة بسرعة وليس عملية سلام وإن على إسرائيل أن تدفع ثمن ما ارتكبته، ويجب وضع حد لإفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني البرلمان الأوروبي إلى تبني دعوة المجموعة البرلمانية لأحزاب اليسار والتركيز على العمل ضد الاحتلال، خاصة بعد اعتراف ٧٠ من العسكريين الإسرائيليين بأن الهجوم الذي استهدف قطاع غزة في صيف ٢٠١٤ لم يميز بين المدنيين واستهدفهم بشكل متعمد.

ومن جانب أخر، ثمن المجلس الوطني الفلسطيني موقف البرلمان البرازيلي الداعم لنضال شعبنا، وحقه في الحرية والاستقلال، وإدانته لإسرائيل في احتلالها للأرض الفلسطينية وحصارها وعدوانها المستمر على قطاع غزة والقدس والضفة الغربية وإدانته لإرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه إسرائيل، ومطالبته بإطلاق سراح كافة الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

تجدر الإشارة إلى أن البرلمان البرازيلي أحيا يوم الجمعة ٢٠١٥/٥/٨ في قاعته الرئيسية (يوم الجالية المسلمة في البرازيل) بحضور عدد من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ والسفراء ورؤساء المؤسسات الإسلامية في البرازيل وحشد من أبناء الجالية المسلمة، حيث أكد نواب في البرلمان البرازيلي مواقف بلدهم الداعم للقضية الفلسطينية.

المجموعة البرلمانية لليسار الموحد في البرلمان الاوروبي تدعو الى وقف العمل باتفاق الشراكة مع اسرائيل

دعت المجموعة البرلمانية الاوروبية لأحزاب اليسار الى وقف العمل باتفاقيات الشراكة مع اسرائيل وذلك بعد شهادة عدد من العسكريين الاسرائيليين الذين اكدوا على انه قد تمت مهاجمة المدنيين الفلسطينيين دون تمييز.

واكد البرلمانيون في بيان صحفي تم توزيعه في بروكسل على انه يجب على البرلمان انهاء العمل بهذه الاتفاقيات بشكل نهائي خاصة بعد ان قام ٧٠ من العسكريين الاسرائيليين بالاعتراف بان الهجوم الذي استهدف قطاع غزة في صيف ٢٠١٤ لم يميز بين المدنيين واستهدفهم بشكل متعمد.

وقد تلا البيان السيد انخل فايينا باسم المجموعة البرلمانية حيث قام بطلب الاجابة على عدد من الاسئلة التي وجهها الى مسؤولة السياسة الخارجية والدفاعية فريدريكا موغيريني، مشيرا في الوقت ذاته الى ان تقرير الامم المتحدة الاخير اثبت ان القصف الاسرائيلي قد طال بشكل مباشر ومتعمد مقرات الامم المتحدة ووكالة الغوث "الاونروا" في غزة.

واضاف ان التقرير الذي قدمه الامين العام للامم المتحدة مؤخرا لرئيسة مجلس الامن دينا قعوار وفيه ملخص تحقيق الامم المتحدة حول الهجوم على مقرات الامم المتحدة والاونروا في عملية الرصاص المصبوب حيث سقط نتيجة القصف ٤٤ قتيلا و جرح ٢٢٧ شخصاً . واشار الى ان اتفاقيات جنيف تمنع اي هجوم او تعد على مقرات المنظمات الانسانية لكل ذلك فاننا نطالب بوقف العمل وحذف اي نوع من الامتيازات الاقتصادية للدولة التي تقوم بالهجوم. اضاف قائلا.

وقد اشار في بيانه كذلك الى التقرير الاخير الذي اصدرته منظمة "كسر الصمت" الاسرائيلية حيث ذكر مديرها انه على عكس التقارير السابقة فان الجنود الاسرائيليين قد تقدموا بشهادتهم طواعية.

واضاف ان الاتفاق الذي تم توقيعه مع اسرائيل عام ٢٠٠٠ ينص على ضرورة احترام حقوق الانسان وهذا ما تنتهكه اسرائيل بشكل دوري.

واشار الناطق الرسمي باسم المجموعة البرلمانية الى انتهاكات حقوق الانسان وخاصة ما حصل مؤخرا مع ٢٦ من المتضامنين يوم ٢٠١٥/٠٥/٣ الماضي وجاء في التقرير الذي تم رفعه للمجلس الاوروبي انه قد تم قمعهم اثناء مشاركتهم في مظاهرة سلمية في تل ابيب من اجل التنديد بالعنف والتمييز العرقي الذي تمارسه الحكومة الاسرائيلية ضد سكان اسرائيل من اصول اثيوبية، متسائلا في الوقت نفسه: ما هو موقف الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي من اتفاقية الشراكة مع اسرائيل والتي تنص في بندها رقم ٢ على احترام حقوق الانسان .

الاتحاد البرلماني الدولي يوفد بعثات للتوصل إلى حلول بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالنواب

عقدت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي عشر جلسات استماع ونظرت، خلال اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للجمعية، في قضايا تخص ما مجموعه ١٧٨ نائباً من عشرة بلدان. وتشمل تلك البلدان كينيا ورواندا وزامبيا وباكستان والفلبين وبيلاروس وفلسطين/إسرائيل.

ويعد لجوء إسرائيل إلى الاعتقال الإداري فيما يخص عدداً كبيراً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني قضية مستمرة. وأعرب الاتحاد بوجه خاص عن انزعاجه لتواصل احتجاز رئيس المجلس عزيز الدويك إذ تخشى اللجنة أن يعزى هذا الاحتجاز إلى انتمائه السياسي لحماس عوضاً عن أي تهمة رسمية بارتكاب أعمال إجرامية محددة.

السيد الدويك، الذي قُبض عليه مراراً وأفرج عنه تكراراً منذ عام ٢٠٠٦، محتجز في السجن منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤ دون توافر أي معلومات عن التهم المنسوبة إليه. ويحث الاتحاد البرلماني الدولي السلطات الإسرائيلية على محاكمته محاكمة عادلة وشفافة، تشمل الحق في الدفاع، إذا وُجهت إليه أي تهم رسمية أو الإفراج عنه فوراً.

اللجنة السياسية في الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط تشكل لجنة عمل لمتابعة تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية

قررت اللجنة السياسية في الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط اثناء اجتماعها في لشبونة - البرتغال ٢٠١٥/٥/١٢ تشكيل لجنة عمل من اجل متابعة تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق قرارات الامم المتحدة ذات الصّلة.

جاء هذا القرار الذي نالَ موافقة جميع الأعضاء بعد نقاش طويل و معمق في وجه بعض المداخلات السلبية من قبل وفود كل من ألمانيا و بولندا و بلغاريا و هنغاريا .

وتكررت مداخلات ممثل المجلس الوطني الفلسطيني د.عبد الله عبد الله و الذي يشغل منصب نائب رئيس اللجنة السياسية المذكورة ، حيث قام بالرد على بعض المواقف او توضيح الأسباب وراء أخذ هذا القرار الذي يعزز المواقف الإيجابية المتطورة للاتحاد الأوروبي و دوله لتحفيزهم على لعب دور اكثر فاعلية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ و عاصمتها القدس الشرقية .

والجدير بالذكر ان الاتحاد من اجل المتوسط يضم ٤٣ دولة أوروبية و متوسطية ، هذا و يأتي هذا القرار عشية تشكيل الحكومة الإسرائيلية المتطرفة كرسالة واضحة بان الاتحاد الأوروبي لن يتهاون في الخروج عن قراراته و موافقة الخاصة بحقوق الإنسان و الالتزام بحل الدولتين من اجل توفير الأمن للجميع و خلق الاستقرار في المنطقة من جانب اخر ، طالب د. عبد الله عبد الله رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني لاجتماعات الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط المنعقد في لشبونة يومي ١١ و ١٢ أيار ٢٠١٥ ، أعضاء الجمعية بضرورة مراجعة الاتحاد الأوروبي لاتفاقية الشراكة الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية بسبب الانتهاكات الأخيرة لبنود تلك الاتفاقية الخاصة بضرورة احترام حقوق الانسان والالتزام بمبادئ حسن الجوار و السلام .

و قد استعرض الأخ عبد الله خلال كلمته اليوم امام الجمعية تلك الانتهاكات منذ توقيع اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ فبدلا من أن تؤدي عملية السلام والمفاوضات الى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية

المستقلة على الأراضي التي احتلت عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشريف مع إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الاممي رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ، أصبحت عملية المفاوضات مجرد إدارة لهذا الصراع بدل حله.

وأكد عبد الله ان الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استغلت ذلك من اجل ترسيخ الاحتلال ومصادرة مزيد من الأرض والتوسع في الاستيطان وتقييد الحريات وممارسة العدوان ومحاولة تغيير هوية القدس و تدنيس المقدسات المسيحية والإسلامية، مشيرا الى تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي عشية الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة و الذي أكد فيه رفضة لإقامة دولة فلسطينية مادام في الحكم مما يعني تحديا جديدا للإجماع الدولي الذي يعتبر حل الدولتين هو الأسلوب الوحيد الذي يؤدي لحل الصراع في المنطقة.

كما طالب عبد الله البرلمان الأوروبي ان يصعد من حملته ضد منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة و التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي غير شرعية بهدف ارسال رسالة قوية للحكومة الإسرائيلية ان استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية له تكلفة كبيرة ، يمكنها التخلص منها بإنهاء هذا الاحتلال.

وأشار عبد الله أنه كما نجحت أوروبا في التعامل مع الأزمة الاوكرانية ومساهمتها في حل مسألة البرنامج النووي الإيراني والأسلحة الكيماوية السورية يمكنها ان تساهم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يشكل استمراره تهديدا أكثر خطورة من البرنامج النووي الإيراني.

وشدد عبد الله انه في ضوء تشكيل الحكومة الإسرائيلية الأخيرة من احزاب تتسم بالعنصرية والفاشية و التطرّف تكون إسرائيل قد أغلقت الباب امام المفاوضات على المنهج القديم فقد حان وقت العمل الجاد من خلال التمسك بقواعد القانون الدولي واحترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصّلة والاتفاقيات الموقعة و إرسال رسالة واضحة للحكومة الإسرائيلية بضرورة إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والعمل وفق مرجعية سياسية محددة على إقامة الدولة الفلسطينية ضمن فترة زمنية محددة .

واكد عبد الله ان وذلك يكون عبر مؤتمر دولي يمكن لأوروبا ان تلعب فيه دورا مركزيا يخدم أمن و سلام الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني كما يخدم مصلحة الاتحاد الأوروبي .

ودعا عبد الله في كلمته البرلمان الأوروبي الذي سبق وقرر إرسال لجنة تقصي حقائق بخصوص الأسرى الفلسطينيين وما يواجهونه من تعذيب و إهمال طبي أودى بحياة ٢٠٨ أشخاص الى الاسراع في إرسال هذه اللجنة و ان تصر على لقاء الأطفال الفلسطينيين الأسرى والذي كان آخرهم لا يتجاوز عمره التسع سنوات، كما عليها ان تصر على لقاء زملائهم النواب الفلسطينيين المنتخبين والمعتقلين لدى اسرائيل و البالغ عددهم ١٦ و آخرهم النائب خالدة جرّار .

مؤتمر الذكرى الستين لدول اسيا وافريقيا (باندونغ)

جاكرتا/ باندونغ ١٩-٢٤/٤/٢٠١٥

د. عبد الله عبد الله
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

دعت جمهورية اندونيسيا الدول الاسيوية والافريقية لاحياء الذكرى الستين لمؤتمر باندونغ الذي أسس لحركة عدم الانحياز والذي عقد في نيسان ١٩٥٥ وكان ابرز اركانه الرؤساء احمد سوكارتو رئيس اندونيسيا، وجمال عبد الناصر رئيس مصر، وجواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند.

ولأول مرة دعيت برلمانات الدول الاسيوية والافريقية لعقد مؤتمر مواز للمؤتمر الحكومي. وقد مثل فلسطين رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله يرافقه وزير الخارجية. كما كلف رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الآخ ابو الاديب نيابة عنه الآخ عبد الله عبد الله.

شارك الآخ عبد الله عبد الله في الجلسات العامة لرؤساء البرلمانات أو من ينوب عنهم. وقدم مداخلة في جلسة الافتتاح تحدث فيها عن الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال ومقاومة الشعب الفلسطيني لسياسات الاحتلال وممارساته القمعية ضد شعبنا وأرضنا ومقدساتنا.

كما ترأس الآخ عبد الله الجلسة الختامية التي خصصت لفلسطين حيث تبارى المتحدثون في اعلان تأييدهم للحقوق الفلسطينية الثابته وفي نهاية الكلمات تحدث الآخ عبد الله مطولاً عن نضال الشعب الفلسطيني الهادف إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وحل عادل لقضية اللاجئين وفق القرارات الدولية ذات الصلة.

وتحدث عن العدوان على غزة وما أوقعه من دمار وقتل، مطالبا بضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة والإسهام الدولي في إعادة اعمارها.

كما شرح الآخ عبد الله الاستراتيجية الفلسطينية المستقبلية والهادفة إلى عقد مؤتمر دولي ينهي التفرد في رعاية عملية السلام والتي أثبتت حتى الآن عدم جدواها، وفي نفس الوقت العمل على ضرورة الاعتراف بدولة فلسطين من الدول التي لم تقم بذلك حتى الآن تكريسا لاعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٦٧/١٩ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ كذلك العمل على توسيع مقاطعة الشركات والبضائع ذات العلاقة مع المستعمرات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تعتبر غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي، ومواصلة الجهد لفرض العزلة السياسية على اسرائيل الدولة المحتلة حتى يصبح استمرار احتلالها لأرضنا بالغ الكلفة تمهيداً لانهائه كما حصل مع نظام الابرتهايد في جنوب افريقيا.

وفي الختام شكر الآخ عبد الله المتكلمين الذين عبروا عن دعمهم لحقوق شعبنا في الحرية وتقرير المصير والاستقلال الوطني، كما شكر اندونيسيا رئيساً وحكومة وبرلماناً وشعباً على تنظيم هذا المؤتمر وجعل قضية فلسطين مركزية في المناقشات باعتبارها القضية الوحيدة التي لم تنجز بعد منذ مؤتمر باندونغ الأول.

اعلان المؤتمر:

شارك الآخ عبد الله في لجنة الصياغة لإعداد اعلان المؤتمر وقد تمكن من تضمين الاعلان خمسة قرارات بما فيها قرار حول الأسرى وآخر حول القدس وثالث حول الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية بناء على ما طلبه منه الوفدان السوري واللبناني.

وقد طلب من رؤساء الوفود البرلمانية التوقيع على الاعلان، وقع الجميع باستثناء الوفد الايراني الذي اعتبر الاشارة للصراع الفلسطيني الاسرائيلي نشاطات جانبية، وكأنه اعتراف باسرائيل، وايران لا تعترف باسرائيل.

التقى الآخ عبد الله مع رئيس وفد لاوس ورئيس وفد كوريا الجنوبية وفيتنام والفلبين وكينيا وزامبيا وناميبيا وبابوا وغينيا الجديدة وتيمور الشرقية والجزائر وسوريا والاردن والعراق وايران ووزيرة خارجية جنوب افريقيا ورئيس وزراء ماليزيا ورئيس مجلس النواب الاندونيسي ونوابه وكان الحضور الفلسطيني بارزاً.

المجلس الوطني يشارك في ندوة دولية حول حماية الموروث الثقافي



شارك المجلس الوطني الفلسطيني في ندوة دولية حول الموروث الثقافي العالمي المهدد بالتدمير، التي نظمها برلمان المملكة المغربية، بالشراكة مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في الرباط.

وترأس عضو المجلس الوطني الفلسطيني، نائب رئيس اللجنة الدائمة الثالثة في الجمعية البرلمانية المتوسطية بلال قاسم، الجلسة الأولى للندوة بعنوان: 'ثروة ثقافية وذاكرة الانسانية مهددة بالتدمير'.

واستعرض قاسم في مداخلته الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق شعبنا منذ النكبة ولغاية الآن، وقال: إن أول اعتداء نفذه الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ عقب احتلال مدينة القدس الشرقية، هو هدم حارة المغاربة في البلدة القديمة من القدس والاستيلاء على مبان تاريخية ودينية مغاربية.

اجتماع اللجنة السياسية للاتحاد من اجل المتوسط

المنعقد في برشلونة بتاريخ ٢٠١٥/١/٣٠

د. عبد الله عبد الله
عضو الوفد الفلسطيني

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات اللجنة السياسية المنبثقة عن الجمعية البرلمانية الاورو- متوسطية (الاتحاد من أجل المتوسط) والتي تضم ممثلية عن ٤٣ دولة منها ٢٨ دولة أعضاء الاتحاد الاوروبي و ١٥ دولة تمثل جنوب المتوسط.

وترأس اجتماعات اللجنة السياسية التي عقدت اجتماعها في برشلونة يوم ٢٠١٥/١/٣٠ السيد سورو (ايطاليا). وتشكل الوفد الفلسطيني من الاخوين تيسير قبعه رئيساً و د. عبد الله عبد الله الذي يشغل نائباً لرئيس اللجنة السياسية.

وقد قدم رئيس اللجنة خطة عمل للجنة في المرحلة القادمة والتي تتركز على تعميق التعاون والتنسيق بين دول ضفتي المتوسط، مؤكداً على ضرورة العمل المشترك في مواجهة التحديات التي تواجه منطقتنا بما في ذلك الأعمال الارهابية، والهجرة، وتطوير المشاريع التنموية لما فيه المصلحة العامة.

وقد طلب الرئيس موافقة اللجنة على دعوة الوفد الفلسطيني لزيارة فلسطين والاطلاع على ما يجري في القدس. ووافقت اللجنة على قبول الدعوة بالاجماع.

وقبل بدء النقاش طلب الوفد الفلسطيني اضافة بند على جدول الأعمال حول الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني وتمت الموافقة عليه.

وقد فتح النقاش بمداخلة مطولة من الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط السيد فتح الله سيجيلماسي (المغرب) حيث افاض في ذكر نشاطات الاتحاد من أجل المتوسط وذكر عدداً من المشاريع في بعض الدول والمناطق.

تم فتح النقاش العام حول هذا البند وتحدث كل الأعضاء الحاضرين مركزين بصفة خاصة على موضوع الارهاب ورفض الصاقه بالاسلام.

شارك الوفد الفلسطيني بمداخلة أدانت الارهاب الموجه ضد المدنيين وشرح غياب التناسب في ادانة الارهاب الاسرائيلي الرسمي والذي راح ضحيته في الحرب الاخيره على غزة أكثر من ألفين وثلاثمائة شخص أكثر من نصفهم من النساء والاطفال.

ثم قدمت نائب الأمين العام للشؤون الاجتماعية والمدنية تقريراً عن نشاطات الاتحاد في عقد اجتماعات على مستوى الوزراء وكذلك مستوى الخبراء الساميين حيث تمخض ذلك عن اقرار ٢٩ مشروعا ويجري العمل على تنفيذها.

وتبعتها نائب الأمين العام لشؤون الطاقة والتي أكدت على أهمية التعاون والتنسيق بين أطراف الاتحاد والعمل على دعم مصادر الطاقة المتجددة.

وقدم الوفد الفلسطيني مداخلة حول المشاريع في فلسطين، وطالب الاتحاد بمسألتين:

الأولى: الاسراع في انجاز مشروع تحلية المياه في غزة، ومشروع توليد الكهرباء، ومشروع معالجة مياه الصرف الصحي، كما طالب العمل على توفير الأموال المتبرع بها أثناء مؤتمر اعادة اعمار غزة والضغط لتسهيل دخول مواد الاعمار.

والثانية: ضرورة مطالبة الاتحاد الاوروبي حكومة الاحتلال بالتعويض عن المشروعات التي مولها الاتحاد ودمرتها الاعتداءات الاسرائيلية.

وبعد ذلك طلب رئيس اللجنة من الوفد الفلسطيني الحديث حول البند الذي اضافه على جدول الأعمال.

قدم الوفد شرحا وافيا عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي في اعقاب جمود عملية السلام وفشل المفاوضات التي رعاها وزير الخارجية الامريكية جون كيري، مما سارع في وتيرة مصادرة الأراضي الفلسطينية والتوسع في بناء المستوطنات، والاعتداءات المتكررة للمستوطنين الاسرائيليين ضد املاك الفلسطينيين بحماية الجيش الاسرائيلي وكذلك المحاولات المستمرة لتهويد القدس في الاعتداء على المقدسات الاسلامية والمسيحية والاعتقالات التي طالت الاطفال ومنهم الطفلة ملاك الخطيب ابنة الأربع عشرة سنة والتي حكم عليها بالسجن في خرق واضح لميثاق حماية الطفولة.

كما ان الاحتلال يصادر اموال الضرائب والجمارك التي تجبى من الفلسطينيين في محاولة لتجويع الشعب الفلسطيني كون هذه الضرائب تشكل الجزء الاكبر من رواتب الموظفين.

وحيا الوفد الدول والبرلمانات التي اتخذت قرارات بالاعتراف بدولة فلسطين لتخفيف الخلل في الموازنة حيث ان الاجماع الدولي يقول بحل الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني على أساس الدولتين، وهذا يتطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية بجانب دولة اسرائيل التي يعترف بها العالم. كما أكد الوفد على ضرورة الضغط على دولة الاحتلال لالزامها باحترام القانون الدولي والاتفاقات الموقعه مع الجانب الفلسطيني.

وطالب باعادة النظر في اتفاقية الجوار الموقعه بين الاتحاد الاوروبي واسرائيل حتى تلتزم اسرائيل باحترام حقوق الانسان الفلسطيني والتوقف عن انتهاك القانون الدولي في مصادرة الارض والاستيطان والتطهير العرقي وهدم المنازل والتعدي على الممتلكات والمقدسات.

وجرى نقاش ايجابي ومتفهم لوجهة النظر الفلسطينية. واتفق أن يوضع هذا البند على جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة والذي سينعقد في شهر نيسان القادم في بروكسل.

وسيقدم الوفد الفلسطيني تقريراً عن انتهاكات حقوق الانسان لرفعه إلى اجتماع الجمعية العامة للجمعية البرلماني والذي سيعقد في لشبونة في شهر آيار القادم.

الجلسة العامة التاسعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

٢-٤ شباط ٢٠١٥ (إمارة موناكـــو)

بلال القاسم
عضو الوفد الفلسطيني

عقدت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط جلساتها العامة في موناكو في الفترة من ٢ -٤ شباط ٢٠١٥ وناقشت التقارير السياسية والاقتصادية والثقافية وحقوق الإنسان وحوار الحضارات، وعلى مدى يومين متواصلين توصل المجتمعون بعد حوارات طويلة إلى اعتماد التقرير السياسي المقدم من اللجنة السياسية بعد إدخال التعديلات عليه بما يخدم الموقف الفلسطيني ودعمه في مواجهة سياسة الاحتلال والعدوان المستمر على شعبنا، وتأكيده على دعم نضال شعبنا من أجل الاستقلال وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، إضافة للتقرير الاقتصادي الذي ركز على ضرورة دعم دول الشمال لدول الجنوب من أجل تنمية اقتصادها والقضاء على الفقر والبطالة للحد من الهجرة إلى الشمال، وكذلك لمواجهة الإرهاب ومراكزه ، وتم الاتفاق على إقامة ودعم المشاريع الصغيرة التي تساعد على التنمية وتطوير الاقتصاد في دول الجنوب.

وفي مجال حقوق الإنسان وبناء على طلب الوفد الفلسطيني تم سحب التقرير المقدم لما يحتويه من مغالطات وتركيزه على اتجاه واحد بما يخص الربيع العربي خدمة لحزب بعينه، وعلى هذا الأساس تم الغاؤه على ان تجتمع اللجنة الثالثة من أجل إعداد تقرير جديد يركز على الأوضاع الإنسانية الصعبة للشعب الفلسطيني والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان في فلسطين . وكان حفل الافتتاح قد تميّز بكونه حفلا لامعا اتّسم بحضور سياسي وعلمي وحقوقي إنساني واقتصادي وبمشاركة العديد من المنظمات الدولية والأممية، وتوّج بكلمة لسموّ الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو الذي أكّد في كلمته على أهمية الجمعية البرلمانية للمتوسط كفضاء للتبادل والتشاور حول الوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة، وخصّ بالذكر الإرهاب والهجرة السرية والتغيرات المناخية والبيئية، ودعا في هذا السياق إلى إيلاء أهمية خاصة لقضايا البيئة وبالخصوص الحفاظ على البيئة البحرية وتنوعها، وهي محاور قال إنها توجد في صلب المبادرات الدولية لإمارة موناكو كما أبرز ضرورة مضاعفة جهود التنمية وحماية البيئة.

اجتماع مكتب الرئاسة

عُقد الاجتماع السادس والعشرون لمكتب الجمعية البرلمانية المتوسطية، حيث قدم السيد سيرجيو اماروزو عرضا سريعا لنشاطات الجمعية والمقترحات المعدة لجلسات مؤتمر الجمعية البرلمانية المتوسطية التاسع في موناكو وملخّصا عن نشاطات الجمعية بين اجتماعين وعرضا للوضع المالي للجمعية، ونظرا للظروف والاوضاع الصعبة التي تعيشها دول الحوض في الجنوب وخاصة فلسطين، سوريا، العراق، لبنان، مصر وليبيا فقد تم مناقشة الكيفية التي نستطيع بها كجمعية القيام بدور يخدم شعوب المتوسط وخاصة الدول التي تعاني من أزمات. من جهته طالب الاخ تيسير قبعة السادة الحضور بإدانة تصرف الحكومة الفرنسية القاضي بمنع دخول أعضاء الوفد السوري وقال بأن هذه سابقة خطيرة وأيده بذلك المندوب الفرنسي والعديد من المندوبين، بالإضافة إلى تأييد السيد سيرجيو اماروزو .

اجتماع المجموعة العربية المشاركة في اجتماع البام في موناكو

شارك الوفد الفلسطيني في الاجتماع ممثلا بالاخ تيسير قبعه نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والاخ بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني حيث دعا سعادة د.محمد حلايقة الأخ تيسير ليرأس الاجتماع ، وبدوره قدم الأخ تيسير مداخلة حول المناصب المطروحة للانتخاب وأشار إلى أن الجميع متفقون فيما بينهم على ذلك، المغرب رئيسا للجمعية عن الجنوب ، نائبا الرئيس فلسطين ـ والجزائر ورئاسة اللجنة السياسية للأردن .

الانتخابات

تم انتخاب السيد محمد الشيخ بيدالله من المغرب وشكر الجميع على انتخابه، كما أكد في كلمته على أن المغرب جعل من بعده المتوسطي احدى الأولويات الرئيسية لتوجهاته الاستراتيجية، وأنه يعمل على جعل المتوسط "نموذجا للتكامل الاقتصادي والتعايش السلمي" وألقيت مجموعة من الكلمات للسادة المشاركين في الاجتماع ناقشت وأكدت على أهمية العمل على إنجاز كافة القضايا المطروحة.

اجتماع اللجنة الدائمة الثانية للتعاون الاقتصادي والبيئي

عرض السيد المربوح تقريرا حول النشاطات، وناقش المشاركون القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والبيئي بإسهاب وتناول المخاطر التي تهدد البيئة من مختلف النواحي، ومن جهته قدّم الأخ بلال قاسم المداخلة التي شكر فيها الجهود المبذولة وطالب برفع الحصار الاقتصادي الكامل المفروض من سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، كما قال بأننا نأمل أن تواصل جمعيتنا جهودها لفك الحصار الظالم عن قطاع غزة من خلال إعادة فتح مطار ياسر عرفات – غزة، وإعادة بناء الميناء كما طالب بوقف كل تصرفات الاحتلال والمستوطنين المتمثلة بتدميرهم للاقتصاد الفلسطيني من خلال الاعتداءات على البشر والشجر والحجر والسياحة والبيئة والمناخ، وقال بأنني لا أريد أن اطيل عليكم أو أكرر فجميعكم تعرفون جيدا ما يعانيه اقتصاد الشعب الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال، وأن فلسطين ستبقى تدعم كل الأعمال والجهود لحماية البيئة والمناخ، وفي هذا السياق تم التأكيد على أنه سيكون هناك فرصة لتعزيز التنمية المستدامة في قمة باريس وأدعو الجميع لحضور المؤتمر في ٥-٤ حزيران ٢٠١٥ وكذلك حضور المؤتمر المنوي عقده في مرسيليا.

الجلسة المسائية

الجلسة المسائية كانت برئاسة العين د. محمد حلايقة رئيس اللجنة الدائمة الأولى للجمعية البرلمانية المتوسطية وتحدث فيها كل من السيّد ويشيونغ شن نائب المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب للأمم المتحدة، وشرح فيها دور الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب وكذلك السيد شارلوت واراكوال، رئيس قسم الشؤون السياسية – مكتب الأمم المتحدة – جنيف حيث تحدّث عن دور الدبلوماسية البرلمانية والتعاون بين الأمم المتحدة وجمعية البام (PAM) وضرورة التنسيق بعد ذلك تحدّث السيد السيناتور لويجي كومبانا من إيطاليا وقدّم تقريره حول مكافحة الإرهاب والمقاتلين الأجانب. ثم تحدث السيد تيسير قبعة قائلا اننا أمام ثلاثة تقارير هي البام عمليا : أ. تقرير الإرهاب : محاربة الإرهاب ليست عسكرية ، إنما ثقافية واقتصادية واجتماعية، ويجب أن ننظر إلى جذور الإرهاب ، هنالك ربع مليون سوري قتلوا على أيدي الدول التي تآمرت على سوريا ودفعت المال. فلسطين : هنالك عدوان كل ثلاث سنوات - العدوان على غزة - ليس لدينا شوارع لكن لدينا أرض، وعندنا وطن .الاحتلال العسكري : سيأتي اليوم الذي يتم فيه التوسل للشعب الفلسطيني من أجل السلام، ، إذ أن الإرهاب المنظم هو الأكثر خطورة ، راجيا أن لا نكيل بمكيالين، ويجب أن نحارب في هذا المجال وان نقوم ببرامج وحملات لمحاربة إرهاب الدولة، وطالب بطرد إسرائيل من الجمعية ومندوبي الكنيست لأنهم يعتبرون أنفسهم فوق أي قانون من قوانين الإنسانية والبرلمانية. بعد ذلك تحدّثت السيدة جاستين كراوانة الوزيرة في حكومة مالطا وقدمت تقريرها عن التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ونظرا لأهمية الموضوع دار الكثير من النقاشات والمداخلات، وفي مداخلة أضاف الأخ تيسير قبعة: في البداية

هذا التقرير غير منصف وكنا قد أرسلنا رسالة حول التعديلات المطلوبة، الصراع في فلسطين بين إسرائيل والشعب الفلسطيني وليس حماس وإسرائيل، الاحتلال الإسرائيلي يقوم بالاعتداءات اليومية على شعبنا، ويوميا يتم سرقة الأراضي وبناء المستوطنات، الحرم القدسي والأقصى يوميا يتم تدنيسه من المتطرفين والجنود الصهاينة . العدوان الإسرائيلي المجرم البشع على غزة والآن الشهداء معظمهم من الأطفال والنساء، هنالك وحشية ارتكبت في العدوان خلال ٥١ يوما لم يبق شيء ، قصفت المدارس، الجوامع وبيوت العبادة ، حتى رياض الأطفال تم تدميرها وإسرائيل تسرق أموال الشعب الفلسطيني لأننا توجهنا إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية للمطالبة بحقنا، وأنه من واجبنا أن نقوم بأي عمل يخدم قضيّتنا وعلى المجتمع الدولي وعلينا كبرلمانيين أن نوقف هذا العدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا وإلا سيأتي اليوم الذي تتمنى إسرائيل على العالم لأن يطلب من الشعب الفلسطيني السلام، نحن الآن مع السلام. أما فيما يخص سوريا فالتقرير كان مجافيا للحقيقة ، فسوريا تتعرض لعدوان غاشم من قبل ٩٠ دولة تشارك في هذا العدوان لأن سوريا دولة وطنية ودولة مقاومة ورفضت أن تكون جزءا من التحالف الأمريكي والغربي، ما تتعرض له سوريا هو عدوان من خلال إرسال الإرهابيين الأجانب والسلاح لقتال الشعب السوري وضرب وحدة سوريا. والمقاتلون في داعش والقاعدة والنصرة وغيرهم من الإرهابيين معروف جيدا من أين يأتون وعبر أي حدود ومطارات، وهنا تدخل الأخ العين محمد حلايقة مطالبا أن يترك الدور للوفد السوري وحصل سوء تفاهم وطالبه الأخ تيسير قبعة بالاعتذار وقال له يجب أن يكون كل العرب مع سوريا لموقفها المقاوم، لا أن نبدأ بالهجوم على سوريا، وطالبه بالاعتذار وبعد تدخل تم حل الإشكال وأكد الأخ تيسير قبعة على موقفه. ثم جاءت كلمة السيد رئيس البرلمان السوري الذي قال أن اربع سنوات مرت على سوريا من عدوان مستمر وبتدخل عربي ودولي مفضوح ، ٤ اعوام افتتحت بها المنابر الخليجية والتركية والدولية للهجوم على سوريا، فتحت الحدود باختراق فاضح للاتفاقات الدولية ، هنالك أكثر من ٢٠٠ ألف مقاتل أجنبي إرهابي جهزوا ودربوا وأرسلوا إلى الحدود للقتال ضد سوريا الدولة والشعب، لكن هذا الإرهاب كما قلنا لكم سيرتد عليكم ويعود لكم، وهذا ما حصل ، قراران لمجلس الأمن الدولي ضد الإرهاب لأن الإرهاب ارتد على داعميه ومموليه، وسوريا أعلنت أكثر من مرة أنها جاهزة للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب لكن التحالف الدولي ما زال مستمرا بالحرب على سوريا، والحكومة التركية ترفض ضبط حدودها ، لا بل تقدم كل الدعم العسكري واللوجستي والمطارات لعناصر داعش والنصرة، وفي الجنوب إسرائيل تساعد داعش والنصرة وهي تقدم لهم الدعم اللوجستي والحماية ، وهذا موثق في تقرير قوات ال UN المراقبة الدولية من خلال تقاريرها للأعوام ٢٠١١-٢٠١٤.

اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة للحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان

التقرير المرسل قبل الاجتماع كان قد أثار الاستغراب قبل عرضه، وقد أرسلت فلسطين ومصر وسوريا والجزائر رسائل للجمعية قبل أسبوعين من المؤتمر من أجل الفائدة لأنه لا يمكن إجراء تعديلات عليه ، وهو يمثل وجهة نظر تركيا وليس اللجنة الثالثة ، ولم يعرض على اللجنة. وعندما بدأ المندوب التركي بإلقاء التقرير بعد إجراء تعديلات بسيطة عليه، بدأ بوجهة نظره الشخصية أو التركية المتمثلة بالهجوم على النظام السوري وممارساته القمعية، وهنا تدخل المندوب السوري بالهجوم عليه، كذلك طالب الأخ تيسير قبعة بوقف قرائته للتقرير ورفض أن يستمر بتقريره. وبعد أن قوطع عدة مرات استمر بعرض وجهة نظره ، وبناء على طلب الرئاسة استمر في قراءته التقرير مركزا بشكل رئيسي على سوريا ومصر وسمى ما جرى بثورة ٣٠ يونيو انقلاباً عسكرياً، كذلك فيما يخص ليبيا استمر في دعم وجهة نظر الإخوان المسلمين مما أثار استياء أغلبية المشاركين. وبعد الانتهاء من قراءة التقرير قال الأخ بلال قاسم نحن طالبنا بإلغاء التقرير وما زلنا نرى أن هذا التقرير لا يصلح للمناقشة أيضا ويجب سحبه لأنه يمثل وجهة نظر طرف واحد بعينه، وقد أيّد مندوب الجزائر الموقف الفلسطيني وقال أن هذا تقرير يعرض وجهة نظر خاصة لتركيا. أما المندوب السوري فقد وجّه هجوما لاذعا للطريقة التي كتب فيها التقرير وقال أن سوريا تحارب الإرهاب، وتركيا الداعم الرئيسي للإرهاب للنصرة والقاعدة وداعش وجميعهم أتوا أو قدموا إلى سوريا عبر البوابة التركية وبمساعدة حكومية مباشرة من تركيا.

ونرى أن التقرير تجاهل وضع حقوق الإنسان في تركيا وقيامها باضطهاد الأكراد والعرب والعلويين ، وما تقوم به تركيا من تقييد على حرية الصحافة والانترنت، لذا فإن سوريا ترفض هذا التقرير بالكامل. السيدة رولا النائب في قبرص أيدت سحب التقرير سيما وأنه لم يتطرق بالاضافة لما ذكر لأوضاع حقوق الإنسان في تركيا، ولم يتحدث ايضا عن المعاملة للقبارصة المحتلة أرضهم من الجيش التركي. بعد أن تم تقديم أكثر من ٢٠ طلباً للمناقشة وبالاتفاق مع الأخ تيسير قبعة والامين العام سيرجيو تحدث الاخ بلال قاسم بنقطة نظام قائلا : بما أن التقرير لم يعرض على اللجنة الدائمة الثالثة ومن موقعي كنائب لرئيس اللجنة ممثلا لدول الجنوب المتوسطي، وكنت قد أرسلت رسالة للسيد رئيس الجمعية والأمين العام للجمعية ولرئيس اللجنة الثالثة وكذلك للسيد كورال معدّ التقرير ، وعبرّت فيها أن هذا التقرير لا يصلح لأن يقدم لاجتماعنا هذا لأنه يمثل وجهة نظر واحدة فقط، ولا يمثل رأي اللجنة الثالثة، وقد قلت هذا في انتاليا، وأيدني مندوبو الجنوب الحاضرون هناك ، لذلك أطالب بسحب التقرير والدعوة لاجتماع بعد المؤتمر للجنة الدائمة الثالثة لبحث الموضوع. إن المشكلة في النفوس وليست في النصوص، ولاقى الاقتراح موافقة من الأغلبية، وتم سحب التقرير ورفعت الجلسة .

الجلسة الختامية

ترأس الجلسة الختامية الأخ تيسير قبعة نائب الرئيس، وقد تم عرض أنشطة الجمعية البرلمانية والتقرير المالي للجمعية للعام ٢٠١٥ وقدمها السيد سيرجيو بيازي الأمين العام للجمعية، بعدها تحدث الأخ تيسير قبعة وقام بتوجيه الشكر لكل من ساهم بإنجاح هذه الدورة في موناكو ، وقدم الشكر لموناكو أميرا وحكومة وبرلمانا وشعبا لحسن الاستقبال والضيافة، كذلك قدم الشكر للمترجمين والعاملين والسكرتارية الذين ساهموا بإنجاح هذه الدورة ، وشكر الرئيس أماروزو على جهوده الطيبة وتفانيه في إنجاح الدورة، ومن ثم قدّم قائمة بأسماء الدول الممثلة لمكتب الرئاسة :

- الرئيس السيد العين محمد الشيخ بيدالله من المغرب. نائب الرئيس السيد تيسير قبعة من فلسطين – المجلس الوطني الفلسطيني. نائب الرئيس السيد مختار يوسف من الجزائر. رئيس اللجنة السياسية العين د.محمد حلايقة من الأردن. كذلك رشحت دول الشمال المتوسطي كلا من فرنسا وإيطاليا كنواب للرئيس. والبرتغال رئيسة للجنة الثالثة ومونت كارلو رئيسة للجنة الثانية. وبعد ذلك تم تسليم الحائزين على جائزة الجمعية البرلمانية المتوسطية لعام ٢٠١٤.

وقد حصل الأخ تيسير قبعة نائب رئيس الجمعية ، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني على جائزة الجمعية البرلمانية كنائب لرئيس الجمعية ولدوره الفاعل فيها. كذلك الأخ بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني نائب رئيس اللجنة الدائمة الثالثة على جائزة الجمعية البرلمانية المتوسطية وتم إعادة انتخابه كنائب لرئيس اللجنة الدائمة الثالثة لحوار الحضارات وحقوق الإنسان.

وفي النهاية قدّم رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الجديد العين محمد الشيخ بيدالله وجهة نظر سريعة حول أنه سيكمل الطريق الذي بدأه أسلافه الرؤساء السابقون في تطوير الجمعية وعملها وأدائها.

تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني في اعمال الجمعية الـ ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي

هانوي ٣/٢٦ -٢٠١٥/٤/١

اعداد بشار الديك

شارك وفد فلسطيني يمثل المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الجمعية ال ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في مركز المؤتمرات الوطني في العاصمة الفيتنامية – هانوي وضم الوفد كلا من:

١- تيسير قبعة – رئيسا للوفد
٢- عزام الاحمد – عضو
٣- انتصار الوزير – عضو
٤- زهير صندوقه – عضو
٥- بشار الديك – سكرتير الوفد

الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧

لقاء امين سر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

بناء على دعوة من الحزب الشيوعي الفيتنامي وبتنسيق مع سفارة فلسطين في فيتنام، عقد الوفد لقاء مع امين سر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفيتنامي السيد لاي هونج أينه في مقر اللجنة المركزية للحزب بحضور سفير دولة فلسطين لدى فيتنام سعدي الطميزي. ونقل رئيس الوفد تيسير قبعة، تحيات الرئيس محمود عباس للمسؤول الحزبي الفيتنامي وإلى القيادة الفيتنامية، وثمن عاليا موقف فيتنام الثابت والدائم المؤيد للحقوق الوطنية المشروعة للشعب للفلسطيني في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه الوطنية بما فيها حقه في أقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وابدى اعضاء الوفد اعجابهم بالتجربة الفيتنامية في الانتقال من بلد يرزح تحت الاحتلال إلى بلد ينهض ببنيته وحقق نموا في كافة المجالات، مؤكدين على العلاقات التاريخية ودعم الثورة الفيتنامية للثورة الفلسطينية واستفادة الثورة الفلسطينية من التجربة الفيتنامية، مؤكدين اعتزاز الفلسطينيين بهذه العلاقات وأملهم في البناء عليها.
من جهته رحب السيد لاي هونج أينه بوفد فلسطين، مؤكدا مواقف فيتنام حزبا وحكومة وشعبا، المؤازر والمؤيدة لكفاح الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية الفلسطينية.
كما تم خلال اللقاء بحث العديد من القضايا التي تهم فلسطين وفيتنام بما في ذلك تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلس الوطني الفلسطيني والجمعية الوطنية الفيتنامية.
كما تم التأكيد على تبادل الوفود والخبرات بين البلدين للدفع بعلاقات التعاون والصداقة التقليدية بين البلدين والشعبين الصديقين.

السبت ٢٠١٥/٣/٢٨

الاجتماع التنسيقي للمجموعة الاسلامية :

في اطار التنسيق بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عقدت المجموعة الاسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعا تنسيقيا حضره الوفد الفلسطيني، وذلك بهدف تنسيق المواقف من مختلف القضايا المدرجة على جدول اعمال الجمعية ال ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي، وتركز النقاش على بند واحد على جدول الاعمال وهو البند الطارئ الذي سيتم ادراجه على جدول اعمال الجمعية ال ١٣٢، حيث تم استعراض البنود الطارئة الثمانية المقدمة والتي كان خمسة منها مقدمة من دول إسلامية وهنا قدم الاخ تيسير قبعة رئيس الوفد الفلسطيني مداخلة اكد فيها ان الدول الاسلامية تعاني في هذه المرحلة من الإرهاب مؤكدا في الوقت ذاته ان الارهاب لا يقتصر فقط على الجماعات المسلحة وإنما يتجاوز ذلك إلى ارهاب الدولة المنظم وهو ما تقوم به اسرائيل من اعمال ارهابية بحق الشعب الفلسطيني متجاوزة بذلك كل الاعراف والمواثيق الدولية،واقترح ضم كل المواضيع المدرجة في بند واحد هو تحت عنوان «الارهاب وإرهاب الدولة المنظم». واثنى كل من الوفد السوري والأردني على مقترح الاخ تيسير. واتفق الحضور على تشكيل لجنة صياغة مشتركة لصياغة بند واحد بالتوافق مع مقترح الاخ تيسير.

الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية :

ناقش الاجتماع موضوع الشواغر في اللجان المختلفة عن المجموعة العربية وتم الاتفاق على الترشيحات.
من جانب اخر ناقش الاجتماع موضوع البند الطارئ حيث قدم الاخ عزام الاحمد مداخلة اكد فيها على مقترح الاخ تيسير قبعة في اجتماع المجموعة الاسلامية بدمج البنود في بند واحد تحت عنوان: "الارهاب وإرهاب الدولة" وتم التصويت بالاجتماع على المقترح واعتماد قرار بشان ذلك.

اجتماع لجنة الشرق الاوسط

وفي بداية الاجتماع استعرض اللورد جود الاجتماعات والزيارات التي كانت مزمعة للجنة، وابدى اسفه على الشعور بالإحباط بسبب تأجيل زيارتين للجنة: اجتماع البحر الميت صيف ٢٠١٤، والزيارة الثانية التي كانت مزمعة في نهاية العام ٢٠١٤ لتقصي الحقائق حول الحرب الاخيرة على قطاع غزة بسبب رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة، داعيا اسرائيل الى التوقف عن وضع العراقيل امام مهمتها.
ثم وقدم عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الاردني مداخلة قال فيها ان غياب حل عادل وشال للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية يعني اضاعة فرصة حل كافة قضايا الشرق الاوسط وان ذلك يوجد بيئة خصبة للجماعات المتطرفة ويغذي بذور الارهاب والتطرف في المنطقة ما يهدد المنطقة برمتها. مؤكدا ضرورة عدم الربط بين الارهاب والدين الاسلامي فالإسلام دين التسامح.
وأشار إلى جهود القيادة الاردنية لحشد جبهة مناهضة للإرهاب من خلال تعزيز قيم التسامح والوسطية ومناهضة التطرف ومحاربة الفكر المتطرف. وأنها عملت على محورين لمناهضة الإرهاب المحور العسكري ومحور الحرب الفكرية.

وأكد انه لا يمكن مواجهة الاخطار المحدقة بالمنطقة في ظل غياب حل عادل للقضية الفلسطينية، وان تعنت الجانب الاسرائيلي واستمرار الاجراءات الاحادية المتمثلة بالاستيطان والاعتداء على المقدسات والإمعان في تهويد القدس تغلق الباب امام أي فرصة للحل، ما يقلص هوامش الاعتدال والوسطية تحت عنوان غياب الاستقرار. كما اكد ان غياب الدعم الدولي الجدي لحل سياسي وعادل يضمن حل الدولتين يعطي فرصة لإسرائيل للامعان في اجراءاتها.

كما قدم محمد اللحام رئيس مجلس الشعب السوري مداخلة امام اللجنة قال فيها ان اقامة الاحتلال الاسرائيلي ادخل المنطقة في دوامة من العنف فهو سبب المشاكل في الشرق الاوسط وسببا لغالبية التوترات والحروب في المنطقة من خلال ممارساته لطمس الهوية الفلسطينية. واستعرض في حديثه موجة الارهاب التي تجري في المنطقة بدعم من حكومات ودول اقليمية وغربية تحت اسم الربيع العربي مؤكدا ضرورة ايجاد استراتيجية متفق عليها لمكافحة الارهاب.

وقدم عزام الأحمد عضو اللجنة مداخلة استعرض فيها التطورات على الساحة الفلسطينية، خاصة جمود عملية السلام نتيجة ممارسات ومواقف الحكومة الإسرائيلية وآثار العدوان الاسرائيلي الاخير على شعبنا، والتهديد الدائم للاماكن المقدسة. وأكد ضرورة ازالة العقبات امام عملية اعادة اعمار القطاع ووضع حد لمعاناة ابناء شعبنا هناك.

وتناول المواقف العنصرية والعدوانية والتنكر للديمقراطية ومفاهيمها من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو، والتي تجلت في تصريحاته بحملته الانتخابية الأخيرة والتي تعهد فيها بمنع قيام دولة فلسطينية، وتنكره لحل الدولتين، عدا عن خطاب الكراهية والتحريض العنصري الذي مارسه بحق المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل وأيضا دعوة وزير خارجيته ليبرمان الى قتل العرب، في اسرائيل وتنكره لحقوقهم كمواطنين. وطالب البرلمانيين الاسرائيليين بضرورة الرد على لأفكار العنصرية التي وردت في تصريحات نتنياهو وليبرمان اذا كان لديهم نية صادقة تجاه السلام.

واثنى الاحمد على ما قاله رئيس مجلس النواب الاردني والشعب السوري بأن عدم ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يساهم في استغلال القضية الفلسطينية لدعم منظمات الارهاب التي لم ولن تخدم القضية الفلسطينية. وأعرب عن امله في ايجاد حل سياسي للازمة السورية فهو المخرج الوحيد لتجنيبها الدمار والتقسيم.

وخلال النقاش أكد أعضاء اللجنة، ممثلو دول فرنسا والسويد وتشيلي وايطاليا وهولندا والجزائر، رفضهم لتصريحات ومواقف رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير خارجيته، وشددوا على تمسك المجتمع الدولي بحل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية.

وفي الجلسة الثانية للجنة تم تناول دعوة اسرائيل لعقد مؤتمر حول المياه في إسرائيل وعبر عن موقف اللجنة التنفيذية حيال هذه الدعوة والتي ترى انها بحاجة إلى نقاش مستفيض.

وخلال النقاش اقترح عضو الوفد عزام الاحمد زيارة مخيم اليرموك للإطلاع على الاوضاع المأساوية للاجئين الفلسطينيين هناك. مؤكدا على ضرورة إيلاء المجتمع الدولي اهمية خاصة لموضوع اللاجئين المهجرين من المخيم، فهناك اكثر من ٢٠٠ الف لاجئ فلسطيني كانوا يعيشون في مخيم اليرموك تم تهجيرهم جراء الاحداث الاخيرة في سوريا.

وفي مداخلة لعضو الكنيست مائير شطريت قال انه يدعم فكرة زيارة سوريا لكنها ليست المشكلة الوحيدة في المنطقة ويجب ان لا نقتصر اهتمامنا على سوريا فقط. واقترح تنظيم طاولة مستديرة حول المياه.

وفي معرض رده على مقترح شطريت قال الاحمد ان اللجنة قررت ارسال وفد لزيارة المنطقة للإطلاع على اثار العدوان على غزة، وتم تأجيل الزيارة بسبب الموقف الاسرائيلي المتذرع بوجود انتخابات برلمانية، لكن هذا الامر يجب ان لا ينسينا ضرورة قيام بعثة تقصي الحقائق بعملها في الوقت القريب. اما بخصوص الطاولة المستديرة، فقد ذكر بأن هناك قرار سابق للجنة بعقد هذه الطاولة في البحر الميت بمشاركة الاردن وحضور خبراء دوليين في مجال المياه، وانه قد تم تأجيلها ايضا بسبب الموقف الإسرائيلي وان صيغة الطاولة يجب ان تبقى كما هي وفق قرار اللجنة وفي مكانها المتفق عليه.

اجتماع لجنة النساء البرلمانيات

عقدت لجنة النساء البرلمانيات اجتماعا حضره عن الجانب الفلسطيني النائب انتصار الوزير، التي استعرضت الانجازات المتحققة في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة في فلسطين، وأبرزها مصادقة فلسطين على اتفاقية مناهضة العنف ضد المرأة، واتباع سياسات تهدف الى مأسسة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، كتشكيل وزارة شؤون المرأة ومراجعة وتطوير التشريعات من منظور النوع الاجتماعي.

وأشارت الى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية سواء في المجلس التشريعي أو الحكومة، وأيضا في السلك القضائي وفي الهيئات المحلية والسلك الدبلوماسي، اضافة الى ارتفاع تمثيلها في الوظيفة العمومية التي تصل نسبتها الى ٤٠,٥٪.

كما استعرضت الوزير التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية وعلى رأسها الاحتلال الذي يعتبر اكبر عائق امام التنمية الفلسطينية في كافة المجالات .

كلمة رئيس الوفد الفلسطيني أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي

القى الاخ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس الوفد الفلسطيني إلى الجمعية ال ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي كلمة الوفد الفلسطيني أمام الجمعية العامة للإتحاد التي استعرض في بداياتها معاناة الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد على ٦٦ عام وتعرضه للقهر والظلم والاضطهاد والتمييز العنصري، في الوقت الذي يناضل فيه من اجل استعادة حريته وإقامة دولته المستقلة ليحيى حرا كريما على ارضه وعودة اللاجئين وفق القرار الأممي ١٩٤.

وأكد أن الشعب الفلسطيني استجاب لدعوات السلام منذ ٢٤ عاما وتعاطى مع المبادرات الدولية وقبل بدولة فلسطينية على ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية في سبيل الوصول إلى السلام، إلا أن الاحتلال الاسرائيلي واجه ذلك بالمزيد من القتل والاستيطان

وبناء الجدار الفاصل واعتقال الفلسطينيين الذين وصل عددهم في السجون الاسرائيلية إلى ٦٠٠٠ اسير من بينهم ١٧ نائبا في المجلس التشريعي. وابدى اسفه على تنامي العنصرية والتطرف في المجتمع الاسرائيلي الذي اصبح لا يريد السلام وأصبح لا ينتج إلا حكومات متطرفة تؤمن بالقتل والاستيطان والتهويد خاصة في مدينة القدس وسرقة الارض والاعتداء على المقدسات ومواصلة الحصار الظالم لقطاع غزة.

واستشهد على اقواله بالحملة العنصرية التي قادها نتنياهو مؤخرا وإعلانه الصريح بان برنامجه الحقيقي يقوم على منع قيام دولة فلسطينية وتكريس الاستيطان، الأمر الذي يدمر حل الدولتين. إضافة إلى تصريحات المتطرف افيغدور ليبرمان الذي دعا علانية لقتل العرب.

وطالب قبعة باسم الشعب الفلسطيني رئاسة الاتحاد التصدي لهذا النهج المدمر لفرص السلام وهو ما يقود إلى اشعال المزيد من النيران في المنطقة، ودعى إلى محاصرة هذا النهج العنصري المتمثل بتولي اليمين الاسرائيلي المتطرف للحكم.

وأشار قبعة إلى زيادة الاحتلال للعقوبات الجماعية بحق الشعب الفلسطيني من خلال مصادرة اموال الضرائب الفلسطينية في انتهاك صارخ للاتفاقيات الموقعة معه، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار كامل للاقتصاد الفلسطيني خلال شهرين، محذرا من انفجار فلسطيني شعبي شامل ضد الاحتلال.

وأشار كذلك إلى ممارسات المستوطنين الارهابية التي يتم توثيقها عبر وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية من خلال استهداف الارض والمزروعات الأمر الذي يحول دون تحقيق تنمية مستدامة على الارض.

وأشار إلى انه وفي ظل ما تقدم، فقد قرر المجلس الوطني الفلسطيني اعادة ترسيم ومراجعة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع اسرائيل، وإعادة النظر في دور السلطة الوطنية الفلسطينية ووظائفها وضمان أن لا يكون الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الموقعة من جانب واحد بل على اساس الالتزام المتبادل من الطرفين.

وقدم قبعة شكر الوفد الفلسطيني لكل الدول والمؤسسات والبرلمانات خاصة الاوروبية منها التي اعترفت بالدولة الفلسطينية مثمنا دور حركات التضامن الدولية التي تقف ضد الاحتلال، داعيا ممثلي البرلمانات في الاتحاد البرلماني الدولي إلى حث حكومات بلادهم لاتخاذ إجراءات ضد الاستيطان، وسن قوانين وتشريعات تحرم على أي مواطن يحمل جنسياتها الاستثمار في المستوطنات او الالتحاق بمؤسسات الاحتلال التي تقتل وتعتقل وتصادر الأراضي.

وقال قبعة انه آن الاوان لبرلماني العالم أن يقولوا كلمتهم بالحق والعدالة لإعطاء الشعب الفلسطيني املا وان يعملوا على الزام الكنيست الاسرائيلي بسياسة ومبادئ وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي، لأنه ما زال برمان الاحتلال الوحيد المتبقي على وجه الأرض، يشرع للعدوان وشن الحروب والقتل وإصدار القوانين العنصرية ضد شعبنا وأرضنا ويقر الموازنات لاستمرار الاحتلال والاستيطان.

وأكد أن الشرق الوسط يعيش في جحيم حقيقي بفعل ارهاب دولة الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وبفعل ما تمارسه الحركات الارهابية كداعش من جرائم خاصة في العراق وسوريا، مؤكدا على اعلانات القيادة الفلسطينية ادانتها بكل قوة لهذا الارهاب الاعمى ومطالبتها بتوحيد الجهود لمحاربة هذا الارهاب بشقيه. مؤكدا في الوقت ذاته أن استئصال الارهاب من منطقتنا يتطلب وعلى وجه السرعة تجفيف منابع الارهاب المتمثلة باستمرار الاحتلال الاسرائيلي وإرهابه.

وفي نهاية كلمته أكد قبعة على أن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى العيش بسلام في وطنه بحرية وكرامة وان السلام هو مصلحة للشعب الفلسطيني وللعالم ككل، وأننا لن نتراجع عن مواقفنا المطالبة بتحقيق الشرعية الدولية، وان من حقنا التوجه إلى كل مكان في العالم من اجل احقاق الحق وأننا باقون كشعب حر على ارضنا ومصرون على الاستمرار في نضالنا ضد الاحتلال حتى زواله.

شارك عضو الوفد عزام الاحمد في اجتماع المجموعة البرلمانية للاشتراكية الدولية وفي مداخلة له، قدم الاحمد شرحا موسعا عن اخر تطورات الوضع الفلسطيني وخاصة جمود عملية السلام بسبب السياسة الاسرائيلية المنهجة التي تتبعها حكومة نتنياهو وتنكرها لقرارات الشرعية الدولية ولحل الدولتين، هذا الموقف الذي برز مؤخرا خلال انتخابات الكنيست الاسرائيلي والذي تجلى في تصريحات نتنياهو العلنية ووزير خارجيته ليبرمان والتي اظهرت الوجه الحقيقي لموقف اليمين الاسرائيلي.

وعبر الاحمد عن تقدير المجلس الوطني الفلسطيني للبرلمانات الاوروبية التي اتخذت قرارات بالاعتراف بدولة فلسطين، ودعا البرلمانات كافة ان تحث حكوماتها على ضرورة الاعتراف بدولة فلسطين ودعم الجهود الفلسطينية لاستصدار قرار من مجلس الامن يحدد تاريخا محددا لنهاية الاحتلال الاسرائيلي.

وقد عبرت العديد من الوفود المشاركة في الاجتماع من امريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا عن دعمها لهذا التحرك.

اجتماع الاشتراكية الدولية

وفي هذا الصدد اكد ممثل الحزب الاشتراكي البلجيكي على استمرار جهود حزبه في البرلمان البلجيكي حتى يتم استصدار قرار واضح بالاعتراف بدولة فلسطين .

وعبر رئيس الجلسة عن دعم الاشتراكية الدولية لنضال الشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة.

اجتماع اللجنة الدائمة حول الديمقراطية وحقوق الانسان

في الجلسة المتعلقة بموضوع ميثاق حقوق الطفل، فقدم الاخ زهير صندوقه مداخلة شرح فيها وضع اطفال فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي الغاشم، وتناول ما تعرضوا له ويتعرضون على ايدي قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين ومعاناتهم الشديدة نتيجة انقطاع الكهرباء والمياه وسوء التغذية وشح الحليب للرضع منهم، اضافة الى نزوح العديد منهم نتيجة تدمير منازلهم وعيشهم في هلع وخوف، وهم يسمعون اصوات المتفجرات والصواريخ التي تطلق على احياء سكنهم ومنازلهم وفقدانهم لأفراد من اسرهم وأقاربهم وأصدقاءهم واضطرارهم للعيش في مساكن وخيام لا

تصلح للسكن في اوضاع مناخية قاسية، واختتم مداخلته بالقول ان كل هذا يستوجب على البرلمانيين والمجتمع الدولي تصحيح هذا الوضع الشائن ووضع حد لهذا الاحتلال البغيض الذي لا شبيه له في هذا العصر.

كما قدم الاخ زهير صندوقه مداخلة تناول فيها ما تعانيه النساء الفلسطينيات وأطفالهن في ظل الاحتلال نتيجة للاغلاقات والعقوبات الجماعية واستعمال الغاز المسيل للدموع وإعاقة النساء الحوامل من الوصول الى المستشفيات في الوقت المناسب وولادتهن على الحواجز، واعتقال الامهات والأطفال، واستنزاف المياه الفلسطينية واستعمال ٨٥٪ منها لصالح المستوطنات الاسرائيلية، ما يحرم الاسر الفلسطينية من حق استخدام المياه الكافية الصالحة للنظافة والشرب.

لقاء نائب رئيس البرلمان

التقى الوفد الفلسطيني يرافقه سفير فلسطين لدى فيتنام سعدي الطميزي بنائب رئيس البرلمان الفيتنامي وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفيتنامي اونغ شو ليو

وخلال اللقاء، اكد السيد اونغ شو ليو إن بلاده ستواصل وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه المشروعة. معربا عن رغبة فيتنام العمل والتعاون مع الفلسطينيين في كافة المجالات واستعداد فيتنام لاستقبال مستثمرين فلسطينيين، وطلب من المجلس الوطني العمل مع وزارة الخارجية الفلسطينية على دعم الطلب الفيتنامي للحصول على عضوية مجلس الامن وعضوية المجلس الاقتصادي في الامم المتحدة. واعرب عن افتخار فيتنام بعلاقة الصداقة مع الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي زارها ٦ مرات، وعن اعتزازها ايضا بالزيارة التاريخية للرئيس محمود عباس.

بدوره هنأ رئيس الوفد الفلسطيني تيسير قبعة، فيتنام على الانجازات التي حققتها في مجال التنمية في مختلف المجالات، وعلى نجاح الدورة الـ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في هانوي، مبديا تقديره وإعجابه بحسن الدقة والتنظيم الذي بذلته فيتنام خلال عقد الدورة، واستضافة المشاركين فيها بحفاوة وحسن استقبال. وقال ان هناك علاقات متينة تربط القيادة الفلسطينية بالقيادة التاريخية لفيتنام.

واتفق الجانبان خلال الاجتماع على استمرار التعاون بين البلدين، والتأكيد على ضرورة تطوير وتفعيل العلاقات واستمرار تنسيق المواقف في المحافل الدولية بما ينسجم مع العلاقة السياسية التاريخية بين البلدين وفق امكانياتهما.

كما تم الاتفاق على ضرورة تعزيز العلاقات البرلمانية وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية بين البلدين، حيث قدم اونغ شو ليو دعوة باسم رئيس البرلمان الفيتنامي إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، ووفد برلماني فلسطيني لزيارة فيتنام لبحث تفعيل التعاون البرلماني.

قرار المجلس الحاكم بشأن النواب الاسرى

في جلسته الختامية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ وبناء على توصية لجنة حقوق البرلمانيين، تبني المجلس الحاكم قرارا بالإجماع حول قضايا تخص النواب الفلسطينيين سواء المعتقلين في السجون الاسرائيلية أو الذين صدرت بحقهم احكام إبعاد عن مناطق سكناهم

حيث اعرب القرار عن قلق المجلس الحاكم جراء استمرار اعتقال ١٠ أعضاء من المجلس التشريعي قيد الاعتقال الاداري كما اعرب عن ادانته لهذه الممارسات الاسرائيلية التي لا تؤثر فقط على البرلمانيين المعتقلين وإنما تنتقص من حق الشعب الفلسطيني في حقه بان يكون ممثلا من قبل اناس يعبرون خياره.

كما اعرب عن اسفه لقيام السلطات الاسرائيلية بإعادة اعتقال النواب الذين يتم اطلاق سراحهم ووضعهم مرة أخرى قيد الاعتقال الاداري بشكل تعسفي. وطالب الكنيست بالضغط على حكومته لتوجيه دعوة للاتحاد البرلماني الدولي لحضور محاكمات أعضاء المجلس التشريعي. كما طالب الحكومة الاسرائيلية بتقديم توضيح حول قضية ابعاد النائب خالدة جرار إلى اريحا معربا في الوقت ذاته عن قلقه جراء استمرار ابعاد النائبين محمد طوطح ومحمد ابو طير عن مدينة القدس وسحب هوياتهم المقدسية، معتبرا أن هذا قرار الابعاد مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة.

وفي نفس الجلسة اصدر المجلس الحاكم قرارا اخر اعرب فيه عن قلقه البالغ جراء استمرار اعتقال رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، معتبرا ذلك اهانة للمجلس التشريعي الفلسطيني كون هذا الاعتقال لا يقوم على اساس تهمة جنائية وإنما على اساس الانتماء السياسي كونه انتخب عن قائمة الإصلاح والتغيير في انتخابات حرة ونزيهة اعترف بها العالم ، وطالب إسرائيل بمحاكمة تقوم على إجراءات عادلة وشفافة تضمن حقه الكامل بالدفاع عن نفسه وفق المعايير الدولية أو اطلاق سراحه، وطلب إلى الامين العام النظر في امكانية ارسال مراقب لمحاكمة الدويك، وطالب إسرائيل بتقديم معلومات حول ظروف اعتقال الدويك وتحديدا حقه في زيارة عائلته له وعن حقه في تلقي العلاج والرعاية الطبية وأعرب المجلس عن قلقه التقارير التي تتحدث عن الاوضاع المزرية للمعتقلين الفلسطينيين بشكل عام .

وفد الجمعية البرلمانية المتوسطية ينهي زيارة ناجحة إلى دمشق

بناءً على دعوة من رئيس مجلس الشعب السوري توجه يوم ٢٨ / ٣ إلى مدينة دمشق وفد من الجمعية البرلمانية المتوسطية ضم كلا من السيد سيرجيو بيازي الأمين العام للجمعية والسيد بلال قاسم نائب رئيس اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية عضو المجلس الوطني الفلسطيني، والسيد مراد يسري نائب الأمين العام للجمعية البرلمانية المتوسطية.

وقد عقد الوفد سلسلة من الاجتماعات البرلمانية والسياسية الهامّة في سوريا كان في مقدمتها اللقاء مع السيد محمد اللحام رئيس مجلس الشعب السوري حيث تم في هذا اللقاء بحث ضرورة تفعيل دور الدبلوماسيين البرلمانيين للوصول للحل السياسي في سوريا بما يرضي كافة مكونات الشعب السوري، وأهمية أن تلعب الجمعية البرلمانية المتوسطية دورا في هذا الحل من خلال موقعها في المتوسط وعلاقاتها مع الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية.

وركز اللقاء على ضرورة أن تلعب كافة الدول دورا فاعلا في مواجهة الإرهاب الذي تتعرض له سوريا من المنظمات الإرهابية المسلحة في المقدمة منها داعش والنصرة والقاعدة وكافة المنظمات الإرهابية الأخرى. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على ضرورة العمل لوقف كل أشكال الدعم وإقفال الحدود وتجفيف مصادر التمويل لهذه المنظمات الإرهابية خاصة وأن هنالك دولاً تجاهر بهذا الدعم وإن كان بشكل غير مباشر. كما تم استعراض القرارات الأخيرة لمجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى محاربة داعش والإرهاب المتمثل بإرسال المقاتلين الأجانب إلى سوريا عبر الحدود خصوصا الحدود التركية.

من جهته وجّه السيد سيرجيو بيازي الدعوة للسيد رئيس مجلس الشعب السوري لحضور لقاء

الجمعية البرلمانية التي ستعقد في الرباط منتصف شهر ايار الحالي وكذلك في نهاية الشهر الحالي لإطلاع البرلمانات المتوسطية على حقيقة الأوضاع في سوريا وما تتعرض له من إرهاب

على أيدي مسلحي داعش والنصرة وغيرهم من التنظيمات الإرهابية . كذلك تم التطرق إلى ما تعرض له مخيم اليرموك في بداية شهر نيسان من هجوم إرهابي مشترك لداعش والنصرة، وضرورة حماية الفلسطينيين والسوريين، وقد وضع الوفد بصورة ما يجري من أحداث.

بعدها التقى الوفد السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الحكم المحلي الذي أطلع الوفد على الأوضاع في سوريا.

كما التقى الوفد أيضا السيد وليد المعلم وزير الخارجية السوري نائب رئيس الوزراء واستمع إلى شرح مفصل وعميق من السيد وليد المعلم حول الأوضاع في سوريا والاتصالات الجارية للإعداد جنيف ٣ والدور المبطن لدول بعينها ، السعودية ، قطر وتركيا لتعطيل أي إمكانية للحلّ السياسي في سوريا الذي بدأ العمل عليه في موسكو والأمم المتحدة.

شرح السيد الوزير الأوضاع في مخيم اليرموك وما تعرض له من هجوم إرهابي على أيدي داعش والنصرة وباقي العصابات المسلحة، وأن هناك تنسيقا فلسطينيا سوريا حول الوضع هناك . كذلك سيصل وفد قيادي فلسطيني قريبا إلى دمشق للوقوف على حقيقة ما يحدث وكيفية مواجهة هذا الهجوم الإرهابي الداعشي على المخيم. وأثناء الحديث تطرق إلى تصريح د. مجدلاوي حول المشاركة الفلسطينية في غرفة عمليات عسكرية.

ولكن للأسف بعد يوم صدر موقف جديد ومغاير في رام الله.

- هنا تدخلت (بلال) وقلت بداية أشكرك على هذا الشرح وحول رعاية سوريا للفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ إلى اليوم، لكن أود أن أوضح أن الموقف الفلسطيني والمعبر عنه تاريخيا هو أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تتدخل في الشؤون الداخلية العربية وخاصة الصراع المسلح في سوريا منذ البداية ، أرسل السيد الرئيس والقيادة وفدا فلسطينيا وأنا عضو في هذا الوفد ، وقد كانت التعليمات واضحة بما يخص اليرموك . فمنذ البداية هناك موقف فلسطيني موحد على أرضية المبادرة الفلسطينية والذي اتفقت عليه الفصائل ال ١٤، على كل حال هنالك وفد قادم يوم الاثنين وهو سيوضح كل هذه الملابسات ، فأجاب نحن بانتظارهم.

- في بيروت جرى استقبال رسمي من قبل مجلس النواب اللبناني في الحدود السورية – اللبنانية ، وبعدها انطلقنا إلى مقر الاستاذ نبيه برّي في عين التينة وجرى لقاء لمدة ساعة ونصف.

في البداية رحب الاستاذ نبيه بري بالوفد، وبعدها عرض السيد بيازي حول مهمة الجمعية المتوسطية لإقامة سلام في المنطقة وحل سياسي للأزمة السياسية من خلال دعمها لجهود الأمم المتحدة في جنيف ٣، بدوره شرح الاستاذ نبيه بري الأوضاع في لبنان وقال على سبيل المثال كنا نعدّ لعقد اجتماع لاتحاد البرلمانيين العرب، ولكن بكل أسف قامت السعودية بإبلاغ الأمين العام للاتحاد بالاعتذار هي والمجموعة الخليجية ، وهذا جزء من حالة التفكك العربي التي يعيشها الوطن العربي الذاهب نحو التعتيم، فيما يخص الوضع في الشرق على الأوروبيين أولا والأمريكان والغرب ثانيا أن يعلموا أن السلام يبدأ من فلسطين والحرب تبدأ من فلسطين ، وليس لأن الاستاذ بلال قاسم جالس بيننا ، هناك قيادة فلسطينية جادة في تحقيق السلام ونحن على تواصل دائم مع الرئيس أبو مازن وهو رجل حكيم. وأمام المجتمع الدولي فرصة لتحقيق السلام بوجود هذه القيادة لكن بوجود نتنياهو وليبرمان وأمثالهم لا مجال لتحقيق أي نوع من السلام العادل.

أمام جمعيتكم مهمام كبيرة ، أنتم تلعبون دورا مهما في الدبلوماسية البرلمانية في حوض البحر المتوسط، ونتمنى لكم التوفيق.

وأثناء التوديع أبلغني سلاما خاصا للأخ سليم الزعنون أبو الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

كما التقى الوفد مع لجنتي الشؤون الخارجية والمصالحة في البرلمان السوري واستمع إلى شرح مفصل من الأعضاء حول ما تتعرض له سوريا.

وفي ضوء ذلك وعد الوفد بأن هذه الصورة سوف تنقل إلى كافة البرلمانات المتوسطية والدولية واللجان الدولية للوقوف بحزم أمام ما تتعرض له سوريا والشعب السوري من إرهاب وحشي منظم.

كذلك التقى الوفد بكل من ممثلي الأمم المتحدة وسفراء الدول الأوروبية المقيمين في دمشق، بالإضافة إلى سفير دولة فلسطين في دمشق السيد محمود الخالدي، والدكتور سمير الرفاعي أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق وعددا من الكوادر الفلسطينية العاملة في سوريا، واطّلع من خلالهم على حقيقة الأوضاع في سوريا خاصة ما يجري في مخيم اليرموك وما تعرض له في الفترة الأخيرة.

هذا ووعد الوفد قبل مغادرته دمشق صباح الخميس بلقاء مطوّل مع السيد محمد اللحام رئيس مجلس الشعب السوري وبأن الوفد سيقدّم تقريره لاجتماع مكتب الرئاسة في الرباط في ٢٠١٥/٥/٢٥، كما سيرسل تقريره إلى كل من الأمم المتحدة والمنظمات صاحبة الاختصاص، كذلك إلى البرلمانات المتوسطية والدولية لإطلاعها حول حقيقة ما يجري وضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا موحدا في هذا الإطار لمواجهة الإرهاب الداعشي والقاعدي وكل أشكال الإرهاب المسلّح.

أثناء الزيارة كان هناك تقدير خاص من قبل رئيس مجلس الشعب وأعضاء المجلس لدور المجلس الوطني الفلسطيني في دعمه للجهود من أجل السلام في سوريا .

وقد أبلغني رئيس المجلس السيد اللحام أن أنقل تحياته الخاصة وتقديره وشكره العميق للأخ سليم الزعنون أبو الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ولكافة أعضاء المجلس.

تقرير باجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية
أنقره-١٩ و ٢٠١٥/٣/٢٠

إعداد : زهير صندوقه
مندوب فلسطين لاجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية من أجل المتوسط

عقدت اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية اجتماعاً لها في الفترة من ١٩ إلى ٢٠١٥/٣/٢٠ في العاصمة التركية أنقره.

وقد شارك في الاجتماع وفود برلمانية مثلت كلاً من: فلسطين، باكستان، الكويت، قبرص، كمبوديا، بنغلادش، الأردن، إيران، اندونيسيا، تايلند، البحرين.

مثل المجلس الوطني في الاجتماع الأخ زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

وقد ناقش المجتمعون جدول أعمال تضمن البنود التالية :-

.الافتتاح الرسمي.
.انتخاب المكتب.
.الموافقة على جدول الأعمال.
.كلمة افتتاحية من قبل رئيس اللجنة.
.النظر في مشاريع القرارات.
.نقاش عام.
.الموافقة على مشاريع القرارات.
.الموافقة على تقرير الاجتماع.
.أية أمور أخرى.

الجلسة الافتتاحية :

كان أول المتحدثين السيد صادق ياكوت، نائب رئيس الجمعية الوطنية التركية العظمى، والذي رحب بالمشاركين وأكد على أهمية المواضيع المطروحة على جدول الأعمال وبالدور المؤمل الذي يمكن أن تلعبه الجمعية والآفاق الواسعة المشرعة أمامها لصالح دول آسيا وشعوبها، مشيراً إلى التنمية الكبيرة في جميع المجالات الاقتصادية والمالية التي تم تحقيقها في العديد من دول آسيا من مثل الصين والهند وغيرهما من الدول الآسيوية.

كما ألقى البروفسور يوكسل أوزدن، رئيس المجموعة التركية في الجمعية البرلمانية الآسيوية كلمة ألقى الضوء من خلالها على المواضيع الواردة على جدول الأعمال.

واختتمت جلسة الافتتاح بكلمة ألقاها نائب الأمين العام للجمعية السيد مسعودي إسلامي حول مشاريع القرارات المختلفة المقدمة.

في الجلسة التالية، تم انتخاب مكتب اللجنة والاستماع إلى تقرير الأمين العام للجمعية، والبدء في مناقشة مشاريع القرارات.

في اليوم التالي وعلى مدى جلستين تابع المشاركون مناقشة، وبشكل مستفيض، مشاريع القرارات الواردة على جدول الأعمال على النحو التالي:.

- قرارات الجمعية حول مبادئ الصداقة.
- التعاون مع حكومات آسيا.
- الإرهاب الممارس من قبل داعش والأعمال الإجرامية التي تمارسها إسرائيل.
- التطورات السياسية والأمنية في أوكرانيا.
- المبادرة المتعلقة بالبرلمان الآسيوي

مساهمات مندوب فلسطين:

ساهم ممثل فلسطين في جميع النقاشات والحوارات التي جرت على مدى يومين، وتمكن من تحسين البنود الواردة في مشاريع القرارات حول فلسطين وإدخال بنود أخرى، نورد أدناه أهم تلك البنود ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، سواء أكانت في مقدمة القرارات أو في الفقرات الفاعلة:

١- مشروع قرار تحت عنوان: " التنديد بأعمال الإرهاب والتطرف العنيف :

في الفقرة الأولى من المقدمة، إشارات إلى قرارات سابقة حول هذا الموضوع بشكل عام وحول القضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث تشير تلك الفقرة إلى قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية جول التنديد بالإرهاب والتطرف العنيف APA/Res/٢٠١٤/٠٣-٣Dec٢٠١٤: تأييد الدولة الفلسطينية وحماية حقوق الشعب الفلسطيني، APA/Res/٢٠١٣/٠٨-٣Dec٢٠١٣: مواجهة شاملة للإرهاب ولاستراتيجيات الاحتلال APA/Res/٢٠١٠/Nov٣٠،٠٧،٢٠١٠: تأييد حقوق الشعب الفلسطيني، انتهاكات القانون الإنساني الدولي في فلسطين وجرائم الحرب المرتكبة من قبل النظام الصهيوني في غزة، APA/Res/٢٠٠٩/٠٢-١٠Dec٢٠٠٩: الأزمة الإنسانية في فلسطين وعلى شكل الخصوص في غزة، APA/Res/٢٠٠٨/٠٨-Nov٢٩ ٢٠٠٨.

جاء في الفقرة السادسة من المقدمة: "تحذر من أن العمليات العسكرية المباشرة من قبل القوات الإسرائيلية والمستهدفة للمناطق السكنية والمدارس والمساجد والمستشفيات في المناطق الفلسطينية المحتلة تهدد السلام والأمن وتتسبب في انتهاكات بالغة لحقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية تصل إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تشكل قضايا يمكن تقديمها لمجلس الأمن الدولي

والمحكمة الجنائية الدولية.

وجاء في الفقرة الثانية من المقدمة: "مقرة بأن أفعال "الإرهاب والتخويف" المرتكبة من قبل داعش والقاعدة ومثيلاتهما ليس لها أي أساس في تعاليم الإسلام كدين مقدس مسالم، كما أنه لا يوجد أية أرضية في اليهودية تبرر الأعمال الفظيعة والمرعبة التي تمارسها إسرائيل.

وجاء في الفقرة العاشرة من المقدمة: "مقرة بأن الأعمال الوحشية المقترفة من قبل داعش في العراق وسوريا والجرائم المقترفة من قبل النظام الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أدت إلى نتائج إنسانية واقتصادية وثقافية كارثية وهي مستمرة في أضعاف الجهود الدولية المبذولة لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة".

وجاء في الفقرة إحدى عشرة من المقدمة: "إن إصرار إسرائيل على مواصلة سياستها غير القانونية وغير الشرعية في مصادرة العقارات والأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات وجدار الفصل، وأيضاً فرض عقوبات جماعية مجحفة ضد الأسر الفلسطينية بما فيها هدم منازلهم وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية، إلى سجن البرلمانيين والمواطنين الفلسطينيين، بدون وجه حق، هي أعمال عنصرية، إجرامية، وحشية ومتطرفة.

كما جاء في الفقرة الخامسة من القرارات الفاعلة تحدد الجمعية: "داعش، القاعدة، جبهة النصرة، طالبان، بوكو حرام وأيضاً النظام الصهيوني ككيانات إرهابية ومتطرفة تنتهك القانون الدولي، وتضعف وحدة الأراضي في دول العراق وسوريا وباكستان وأفغانستان ونيجيريا وفلسطين، وهي تحتل بشكل عير قانوني أجزاء من أراضي تلك الدول، وتستهدف المدنيين من مواطنيها، وتهاجم بشكل مباشر متعمد أماكن عامة كالمدارس والمستشفيات والمساجد، وعليه فهي ترتكب جرائم جرب وجرائم ضد الإنسانية،

جاء في الفقرة السادسة من الفقرات الفاعلة: "تدعو المجتمع الدولي للإيفاء بالتعهدات والوعود التي التزم بها لإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت من قبل القوات الإسرائيلية، وتطالب حكومة مصر بالضغط على القوة المحتلة لإزالة العقبات التي تعيق وصول الحاجيات الأساسية لإغاثة سكان غزة".

مشروع القرار تحت عنوان: "تطورات سياسية هامة في آسيا":

جاء في الفقرة الخامسة من مقدمة القرار ما يلي: "تحذر من أن العمليات العسكرية الإسرائيلية المباشرة والمتكررة والتي تستهدف المناطق السكنية والمدارس والمساجد والمستشفيات في المناطق الفلسطينية المحتلة تدمر السلام والأمن وتتسبب في انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ترتقي إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تعتبر مسوغة للتقدم بقضية إلى مجلس الأمن الدولي ومحكمة الجنايات الدولية.

جاء في الفقرة الثانية الفاعلة: تستنكر، في أقوى العبارات، استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات متحدية القانون الدولي، ومتجاهلة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومعيقة للجهود الدولية المبذولة باتجاه تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

جاء في الفقرة الثالثة الفاعلة : ترفض البيانات غير المسؤولة من قبل مسؤولين إسرائيليين والتي تتحدث عن نيتهم من التحلل التزاماتهم بموجب القانون الدولي والقرارات المتخذة بخصوص الدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة.

من الأمور ذات الأهمية الدور الذي قام به مندوب فلسطين في حسم الخلافات والنقاشات الحادة بين المشاركين عند نقاشهم للفقرة السادسة لمقدمة مشروع القرار حول "التنديد بأعمال الإرهاب والعنف" والتي جاءت على النحو التالي: "تعبر عن القلق البالغ تجاه خطر داعش ومقدرتها على مواصلة نشاطات إرهابية واسعة تهدد أمن ووحدة أراضي دول ذات سيادة" ولقد اتخذ النقاش مجرى حاداً عندما بدأ بعض المتحدثين يسمون دولاً بعينها تعمل على مساندة وتمويل تلك المجموعات، ليرد عليهم آخرون بتسمية دول وأحزاب أخرى.

وقد ألقى الأخ مندوب فلسطين مداخلة حذر فيها من الاستمرار في هذا التوجه الخاطئ في النقاش مذكراً بأن القوى الخفية والغامضة التي ساهمت في إنشاء هذه المجموعات ومدتها بالمال والسلاح تكون قد حققت هدفاً من أهدافها بزرع الفتنة والمشاحنات بين شعوب ودول المنطقة وإلهائها عن مواجهة العدو الصهيوني الغاصب ومخططاته الآثمة ضد فلسطين وشعبها وضد الأمتين العربية والإسلامية، منوها إلى أن مواقف مؤسسات وحكومات غربية إضافة إلى الضبابية التي تحيط بمواقف الإدارة الأمريكية تثير الشبهة وتدعو إلى الحذر.

وقد طلب المشاركون من مندوب فلسطين وضع فقرة جديدة بدل الفقرة المعدة. وقد جاءت الفقرة على النحو التالي:.

"تعبر عن القلق من التهديد الهائل الذي تشكله داعش في العراق وسوريا والتي تنفذ عمليات إرهابية واسعة الانتشار وتتحدى أمن ووحدة أراضي دول ذات سيادة، علماً أن تلك الجماعات الإرهابية موجهة ومدعومة بالأصل من جهات غربية تستخدم تلك المنظمات كأدوات غير شرعية لضرب الأمن والاستقرار الإقليمي .

كما جاء نص الفقرة السابعة من مشروع القرارات الفاعلة على النحو التالي: "تدعو المجتمع الدولي إلى الإيفاء بالتزاماته ووعوده لإعادة بناء البنية التحتية في غزة التي دمرتها القوات الإسرائيلية وإعادة تأهيل سكانها، وترجو من حكومة مصر، بشكل خاص، إزالة جميع العقبات التي تعيق إيصال الحاجيات الإنسانية لإغاثة سكان غزة.

وقد اعترض مندوب فلسطين على هذا النص، لأنه يبرئ إسرائيل، دولة الاحتلال والعدوان والحصار، وبعد النقاش وافق المشاركون على أن يتقدم مندوب فلسطين بنص بديل جاء على النحول التالي: "يدعو المجتمع الدولي للإيفاء بالتزاماته ويدعوه لإعادة بناء البنية التحتية في غزة التي دمرتها القوات الإسرائيلية وإعادة تأهيل سكانها، ويرجو أن تقوم الحكومة المصرية بالضغط على القوة المحتلة لإزالة العقبات التي تضعها أمام وصول الحاجيات الإنسانية لإغاثة سكان غزة.

نبض الحياة: أهمية النجاحات الدبلوماسية

.... عمر حلمي الغول

في ظل اختلال معالم التحالفات الاقليمية والدولية، التي نشأت في أعقاب تسييد العولمة الامريكية مع نهاية عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، التي فتحت ابواب القارات الخمس امام الدولة الاسرائيلية، حتى باتت تعتبر العلاقة معها بمثابة جواز المرور لاي دولة من الدول للولايات المتحدة الاميركية وللمؤسسات الدولية المقرضة (البنك وصندوق النقد الدولي) . وكون إسرائيل دولة متطورة في مجالات السلاح وتجارة الماس والتكنولوجيا وعلم الهاي تيك، فإن الكثير من دول العالم بحساب المصالح، لم تقو على إدارة الظهر لها، لا بل أنها طلبت ودها، وحرصت على تعزيز العلاقات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والامنية للاستفادة من خبراتها وتقنياتها العالية بما في ذلك دول عربية شقيقة. ولان العالم في زمن العولمة لم يعد أسير المبادىء والعدالة. لذا فإن القضية الفلسطينية شهدت انحسارا عالميا تعاظم بعد هجمات الحادي عشر من ايلول /سبتمبر ٢٠٠١ على البرجين في نيويورك، وترافقت مع ازدياد شراسة وهمجية دولة الاحتلال والعدوان الاسرائيلية، التي انفجرت وحشيتها في اعقاب طرح العرب مبادرتهم للسلام عام ٢٠٠٢، باجتياح حكومة شارون لمدن الضفة الفلسطينية ومحاصرة الرئيس الرمز ياسر عرفات ثم تسميمه، وضرب ركائز خيار السلام وحل الدولتين على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧.

امام هذا الواقع الجديد والمعقد، كان على الرئيس محمود عباس، بعد ان تولى زمام الامور خلفا للرئيس ابو عمار في قيادة الشعب العربي الفلسطيني مطلع ٢٠٠٥، متابعة قيادة مسيرة الكفاح الوطني بهدف إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية مستفيدا من كل بصيص امل عبر الجهود الشخصية والجمعية مع كل اركان القيادة الفلسطينية.

ورغم الاصطدام بالعديد من العقبات الاسرائيلية والداخلية، التي تمثلت بالانقلاب الاسود على الشرعية من قبل حركة حماس اواسط العام ٢٠٠٧، إلاّ ان الرئيس عباس، لم يستسلم وواصل حث الخطى عبر البوابة السياسية والديبلوماسية للنهوض بالقضية الوطنية، وانتشالها من براثن التردي والنكوص. لاسيما وان الكفاح الوطني الفلسطيني يحتاج الى تلازم وتكامل كل اشكال النضال وفق الشروط الذاتية والموضوعية. ولا يمكن لصانع القرار السياسي حصر مواجهته لدولة الاحتلال والعدوان الاسرائيلية في شكل بعينه او الاستخفاف باشكال النضال الرديفة، لان كل جهد في ميادين العطاء المختلفة يضيف لبنة جديدة لبلوغ الاهداف الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التربوية.

في خضم المعركة المحتدمة مع حكومات دولة التطهير العرقي الاسرائيلية اولت القيادة الفلسطينية أهمية كبيرة للنضال الديبلوماسي. لانه يفتح الافق واسعا أمام الشعب العربي الفلسطيني في تحقيق أكثر من غاية، منها: اولا التواصل مع الدول والاقطاب الاقليمية والدولية؛ ثانيا إيصال الرسالة الفلسطينية لقيادات وصناع القرار في دول العالم المختلفة؛ ثالثا الاستماع لوجهات نظر الدول، والوقوف على محاكاتها للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والعمل على النقل النوعي لتوجهاتها السياسية لصالح دعم كفاح الشعب الفلسطيني، وبالمقابل عزل السياسة والدولة الاسرائيلية؛ رابعا الاستفادة من التوافق مع الدول المختلفة في دعم مشاريع القرارات الفلسطينية في المنابر الاقليمية والدولية؛ خامسا فتح ابواب ومنابر الدول الواسعة امام القيادات الفلسطينية المناظرة؛ سادسا الحصول على الدعم المادي والمعنوي لابناء شعبنا في ظل الحصار والخنق المتواصل من الدولة الاسرائيلية الاستعمارية.... إلخ

لهذه الاهداف يحتل النضال الديبلوماسي اهمية خاصة، أملت على القيادة السياسية تاريخيا، ومازالت راهنا برئاسة الرئيس محمود عباس والفريق المساعد له إيلاءه الاهمية، التي يستحق. ومن تابع الجهود الديبلوماسية في السنوات الاخيرة، سيلحظ الانجازات الحقيقية لها، والتي تمثلت في: اولا إخراج القضية الفلسطينية من دائرة الاهمال والشطب، ووضعها على جدول اعمال المنابر والاقطاب الدولية. ثانيا حصول مشروع رفع مكانة فلسطين لدولة مراقب في الامم المتحدة نوفمبر ٢٠١٢ على دعم ١٣٨ دولة، و٤٤ دولة متحفظة، وهو ما يعني عدم رفض الدول الاخيرة لخيار الاعتراف بدولة فلسطين، بل إنها لجأت لذلك الموقف نتاج عوامل داخلية وخارجية. ثالثا إتساع دائرة الاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ في القارتين الاوروبية والاميركية اللاتينية، التي بدأت بالاعتراف الرسمي من قبل دولة السويد في اكتوبر ٢٠١٤ ثم تتالت الاعترافات عبر البرلمانات الاوروبية في بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وايرلندا وهولاندا وبلجيكا واللوكسمبرغ ، ورغم ان الاعترافات الاخيرة ذات طابع رمزي، غير انها تشكل رافعة للنضال الوطني الفلسطيني، وتعتبر خطوة مهمة للامام على طريق الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية. كما ان العديد من دول اميركا اللاتينية اعترفت بالكامل بدولة فلسطين، وبعضها كما الارجنتين قررت سحب الجنسية الارجنتينية من مواطنيها، الذين التحقوا بالجيش الاسرائيلي. رابعا دعم انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو في ٢٠١١ /١٠/٣١، القرار الذي عزز مكانة فلسطين في المنبر الثقافي الاهم، ووضع الارضية الصلبة للدفاع عن الاثار والارث الثقافي الحضاري في فلسطين. ورغم ان الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل اوقفت دعمها للمنظمة الاممية، إلاّ انها لم تتراجع عن موقفها الداعم لفلسطين، واتخذت مجموعة من القرارات الهامة لحماية المواقع الاثرية في فلسطين. خامسا التأييد المتواصل من قبل دول العالم في مواجهة الاخطار الاسرائيلية الاستعمارية، التي تهدد خيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. سادسا زيادة عزلة دولة الاستعمار الاسرائيلية في الاوساط الدولية. وارتفاع الصوت الاممي ضد البلطجة والخروج على قوانين واعراف ومواثيق الشرعية الدولية من قبل إسرائيل المارقة.

هذه وغيرها من الانجازات التراكمية والنوعية، تحققت بفضل الجهود الديبلوماسية. ولم يكن بالامكان إحداث الاختراق الايجابي في دول الاتحاد الاوروبي وغيرها من دول العالم لولا السياسات والجهود الديبلوماسية للقيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس ابو مازن، الذي لعب دورا مركزيا في هذا المضمار. ولادراك الجميع أن الرأسمال الاساسي، هو الجهود السياسية والديبلوماسية الايجابية المقترنة مع عدالة القضية الفلسطينية، المدعومة بالكفاح الشعبي.

ومع تراجع مكانة الولايات المتحدة الاميركية العالمية، وتراخي قبضتها نسبيا مع اتساع دائرة الشراكة الدولية لها في معالجة الملفات الاقليمية والامنية المختلفة، وانعكاس ذلك على مكانة ودور دولة الارهاب الاسرائيلي المنظم سلبا، رغم ما اشير في متن المقال عما لديها من عناصر الجذب والقوة، وفي ظل الجهود الديبلوماسية الحثيثة للقيادة الفلسطينية، فإن القضية والمشروع الوطني شهد، وسيشهد زخما ونهوضا سينعكس في المستقبل المنظور على الاهداف الوطنية ايجابا، ويقربها من البلوغ.

انفصال القطاع نهاية المشروع الوطني الفلسطيني

غازي السعدي
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية هشة وفي خطر، وتكاد الثقة تكون مفقودة بين كل من فتح وحماس، وأن ما يجري على الأرض من أحداث وتبادل الاتهامات، وعرقلة قيام حكومة المصالحة بتأدية عملها في غزة، وبيان المجلس الوطني الفلسطيني "٢١-٤-٢٠١٥"، الذي جاء فيه، بأن عدم السماح من قبل أجهزة حماس في غزة لحكومة الوفاق الوطني القيام بواجبها، وأداء مهامها، وممارسة عملها في القطاع، يعتبر تعطيلاً للجهود التي تبذل لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، بل وتعميق الانقسام، والذي يحاك لفصل القطاع عن باقي أجزاء الوطن، كما جاء في البيان، وكشفت مصادر فلسطينية مطلعة عن بوادر اتفاق بين حماس وإسرائيل، لتغيير الواقع المأساوي في غزة، ويدور الحديث عن اتفاق بعيد المدى، واعتراف إسرائيل بالقطاع كدولة فلسطينية، تحت حكم حماس، بحسب موقع "جوكر بوست الإسرائيلي ٢٢-٤-٢٠١٥" بعقد هدنة لمدة ١٠-١٥ عاماً، وأن كلاً من إسرائيل وحماس في مأزق، فحماس غاضبة من سياسة الحصار والإغلاق وعدم القيام بإعادة إعمار غزة، وإسرائيل على قناعة بأن شنها حرباً جديدة على القطاع لن يؤدي إلى تحقيق الأمن لإسرائيل، وحسب المصدر فإن حماس تشكل خطراً إستراتيجياً على إسرائيل، بشلها الحياة والأمن لمدنها ومستوطناتها بالجنوب بشكل خاص، إذا وقعت مواجهة جديدة بين الجانبين.

بين فترة وأخرى، يتجدد الحديث عن مشروع إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، وكان رئيس جهاز الأمن القومي الإسرائيلي السابق "غيورا آيلاند"، قد طرح عام ٢٠٠٠ مشروعاً متكاملاً لإقامة الدولة الفلسطينية في القطاع، مع توسيع مساحة الدولة من أراضي سيناء المصرية، إلا أن الرئيس الراحل "ياسر عرفات" رفض المشروع، لأن هدفه فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وفي عهد الرئيس "محمد مرسي"، طرأ تقدم على هذا المشروع، فموضوع إقامة الدولة في القطاع، بين الحقيقة والنفي، وحسب جريدة "هآرتس ١٦-٤-٢٠١٥"، فإن هناك خلافات بين القيادة السياسية، وقادة الذراع العسكري لحماس "القسام"، تدور في ضوء الهزة التي حلت بالعالم العربي من جهة، والمواجهات الطويلة مع إسرائيل من الجهة الأخرى، يضاف إلى ذلك التوتر بين حماس ومصر، فإن حماس تفتعل أزمة مع حكومة التوافق لتهيئة الرأي العام لخطوتها القادمة، وتحميل السلطة الفلسطينية المسؤولية، لاتخاذها خطوات بديلة لفك الحصار عنها، وقامت بإفشال مهمة الوفد الوزاري لحكومة التوافق في مطلع شهر نيسان الجاري، بعد أن منعت لقاء الوفد للموظفين، بل وحسب التسريبات فرضت حماس على الوفد الإقامة الجبرية بالفندق الذي نزلوا فيه، وحالت دون القيام بأعمالهم في القطاع.

الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، يتهم حماس بإجراء مفاوضات سرية منفصلة مع إسرائيل، حول إنشاء الدولة في القطاع، وحكم ذاتي في الضفة، محذراً أن هذا إن حدث، سينهي المشروع الوطني الفلسطيني، وحسب "أبو مازن"، أن حماس توافق على نظرية إسرائيلية تنص على دولة في غزة، مع جزء من أراضي سيناء المصرية، كاشفاً عن محادثات تجري بين إسرائيل، وقادة كبار في حماس، "مجلة الوطن العربي ٥-٤-٢٠١٥"، وفي مقابلة له مع تلفزيون "عرب نت" قال "عباس": هناك نظرية إسرائيلية، توافق عليها حماس، تنص على دولة في غزة، مع زيادة مساحتها بأراض من سيناء، إلا أن حماس نفت ذلك، ووصفت تصريحات "عباس" بأنها كاذبة، ولا أساس لها من الصحة، بينما وجه القيادي في حركة حماس "صلاح البردويل" في حديث مع وكالة "سما الإخبارية ١٢-٤-٢٠١٥"، انتقادات لاذعة للرئيس "عباس"، متهماً إياه بأنه يشكل أكبر عقبة على طريق التوافق والمصالحة.

من جهة أخرى، جاءت أقوال "إسماعيل هنية"، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، رفض فصائل المقاومة فصل غزة عن الضفة الغربية، ورفضه للمخططات الإسرائيلية التي تعمل من أجل الفصل، فالإستراتيجية الإسرائيلية تقوم على التخلص من القطاع، وجعل الضفة الغربية جزءاً من إسرائيل، ففي سنوات التسعينات من القرن الماضي، عرض "شمعون بيرس" على الرئيس الراحل "عرفات"، إقامة الدولة الفلسطينية بداية في قطاع غزة، وكان رد "عرفات" بالرفض، وفي انتفاضة عام (٢٠٠٠)، حين كان الرئيس "عرفات" محاصراً في المقاطعة، عرض عليه الانتقال إلى غزة، دون تخويله بالعودة لمزاولة عمله في رام الله، فرفض العرض، غير أن الانشقاق الفلسطيني عام ٢٠٠٦، شكل ورقة بيد إسرائيل، لتكريس الفصل ما بين غزة والضفة الغربية.

في المقابل فإن القيادي في حركة حماس "محمود الزهار" كان أكثر وضوحاً وصراحة في خطبته ليوم "الجمعة ١٠-٤-٢٠١٥"، في مسجد التوابين في القطاع، الذي تحدث عن إقامة سلطة فلسطينية، أو إدارة مدنية في القطاع، مبرراً ذلك بعدم تنفيذ اتفاقيات المصالحة، التي ستؤدي إلى نتائج وخيمة على حد قوله، وجاء في خطبة "الزهار": "إذا استطعنا إقامة سلطة وطنية، أو إدارة مدنية، في القطاع فهذا لا يعني أننا سنتنازل عن أي ذرة من تراب فلسطين"، وهاجم السلطة متهماً أبو مازن بخنق المقاومة، يذكر أن الزهار كان من المعارضين للمصالحة، حيث يحملها المسؤولية، لتبرير إقامة إدارة مدنية في القطاع، تؤدي وترسخ عملية الانفصال، وللتذكير فإن القيادي في حماس "موسى أبو مرزوق"، سبق أن صرح عن إمكانية خوض حماس، مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، من باب النضج السياسي، والبحث عن حلول سياسية تكون بديلة للخيارات الراهنة، وكان "أبو مرزوق" أدلى بهذه التصريحات، لفضائية القدس الفلسطينية في شهر أيلول من عام ٢٠١٤، وأن حركته لا تضع "فيتو" على المفاوضات السياسية مع إسرائيل، طالما اضطرت لذلك حسب "مرزوق"، وكانت هذه المرة الأولى، التي يلمح بها قيادي بارز عن إمكانية التفاوض مع إسرائيل، وعلق على تصريحات "أبو



مرزوق" أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة بغزة، د. "عدنان أبو عامر"، أن تصريحات "أبو مرزوق"، لم تكن شخصية، بل أن هذه الفكرة يتم طرحها ومناقشتها داخل أروقة حماس.

موقع "أمد للإعلام ١٢-٣-٢٠١٥" أفاد أن قطر تقوم بالتفاوض مع إسرائيل نيابة عن حماس، وأن السفير القطري لدى السلطة الفلسطينية، التقى بقادة الاحتلال، من وراء ظهر الشرعية الفلسطينية، وجاء في جريدة "التايمز الإسرائيلية ٢٧-٣-٢٠١٥"، أن المبعوث القطري لقطاع غزة، الذي وصل إلى القطاع عن طريق معبر إيرز، يتفاوض مع إسرائيل، على وقف طويل المدى لإطلاق النار بين حماس وإسرائيل، وعلى إعادة إعمار غزة، وأنه التقى بمسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، وحسب الجريدة، فإن الاقتراح القطري، هدنة طويلة المدة تتراوح بين ١٠-١٥ عاماً، مقابل رفع الحصار عن قطاع غزة، بالإضافة إلى عملية إعمار ما هدم في الحرب الأخيرة، وبناء ميناء بحري ومطار، وحسب موقع "واللا العبري" فإن وسطاء مختلفين يعملون مؤخراً حسب "يديعوت احرونوت ٢٥-٣-٢٠١٥" في محاولة للتوصل إلى تفاهمات بين إسرائيل وحماس، وحسب الموقع فإن الجنرال "يوئاف مردخاي" رئيس الإدارة المدنية، التقى مع المسؤول القطري لبحث موضوع الهدنة، وأن إسرائيل ألمحت بموافقتها على الهدنة، فيما قال المتحدث باسم حماس، "سامي أبو زهري"، أن الأمر ليس مبادرة رسمية من قبل حماس، بل أن الحركة فقط أجابت على اقتراحات بهذا الشأن، طرحته جهات دولية، منها مبعوث الأمم المتحدة إلى المنطقة "روبرت سري"، وكانت حركة حماس، قد أعلنت أنها تتجه للإعلان قريباً، عن بدائل لحل الأزمات في القطاع، في حال لم تقم حكومة التوافق الفلسطينية، بتحمل مسؤوليتها تجاه القطاع، حسب ما أكده عضو المكتب السياسي لحماس "زياد الظاظا"، الذي قال أن حماس انتهت من وضع كافة البدائل، لحل أزمات القطاع المختلفة، في ظل ما أسماه تنصل حكومة التوافق الوطني من مسؤولياتها، مشيراً إلى أن الإعلان عن هذه البدائل بات قريباً ويبدو أن فتح المعبر التجاري الإسرائيلي، وإدخال مئات الشاحنات، والتوجه بمد خط للغاز مباشرة من إسرائيل إلى "غزة"، يأتي من باب التمهيد وحسن النوايا.

على صعيد آخر، فإن قيادات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في غزة، حذرت من خطورة مخطط حماس، الذي سيؤدي إلى فصل القطاع عن باقي الأراضي الفلسطينية، ليصبح كياناً مستقلاً، ويقطع الطريق أمام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتعطي إسرائيل ذريعة جديدة، على أن الرئيس الفلسطيني، لا يمثل كل الفلسطينيين، لتتملص من الاستحقاقات التي عليها الالتزام بها، وتكرس المزيد من الانقسام الفلسطيني فيما تتهم حماس حكومة التوافق بالتراجع عن تفاهمات جرى الاتفاق عليها، ومن جهة أخرى تتهم السلطة حركة حماس، بوضع العراقيل أمام تنفيذ الاتفاقات، وتشغيل معبر رفح، كما لا نعرف أبعاد الاتفاق الإسرائيلي مع حماس، إذا تحقق موقف القاهرة منه ومن فتح حدودها مع القطاع، والمطلوب فلسطينياً وعربياً وأد الخلافات والتوصل إلى رؤية وموقف موحد، فالوطن للجميع.



المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية والحسم

بلال الشخشير
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

المصالحة الفلسطينية وانهاء حالة الانقلاب في قطاع غزة ضرورة وطنية فلسطينية ومتطلب سياسي وحاجة استراتيجية هامه في اطار النضال الوطني الفلسطيني من اجل انهاء الاحتلال الصهيوني الغاصب لفلسطين وخاصة بعد التصريحات الصادرة عن رئيس وزراء اسرائيل اثناء انتخابات الكنيست الاخيرة والتي اعلن فيها صراحة عن عدم اقامة دولة فلسطينية وتمسكه بمواصلة الاستيطان وفرض العقوبات على السلطة الفلسطينية وفي ظل تزايد تدهور الوضع الداخلي العربي وتغير الاولويات الدولية تجاه الشرق الاوسط واحتدام التجاذبات بين القوى المتنافسة على منطقة الشرق الاوسط (ايران،تركيا، امريكا واسرائيل) ايضا في ظل احتدام المعارك الفلسطينية الاسرائيلية الدبلوماسية على الساحة الدولية والتي احتدمت بعد الاعلان الرسمي في ٢٠١٥/٤/١ عن عضوية فلسطين في محكمة الجنايات الدولية واتساع دائرة حصار اسرائيل دوليا والتي تمثلت في الاونة الاخيرة بالرفض الاوروبي لسياسة اسرائيل وحجزها وسرقة اموال الضرائب الفلسطينية والتي تجبيها اسرائيل مقابل حصولها على نسبة ٣٪ وقيام ١٦ دولة من الاتحاد الاوروبي بمطالبة اسرائيل بان تضع العلامة التجارية على المواد المنتجة في المستوطنات لكونه يوجد مقاطعة لهذه المستوطنات لعدم شرعيتها ولكون تواجدها على الاراضي الفلسطينية مخالف للقانون الدولي وكذلك بتزايد واتساع المقاومة الشعبية في الضفة الغربية.

الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية يحرز تقدماً ملموساً على الساحة الدولية وفي كافة المحافل واستطاع ان يحافظ على التوازن في العلاقة مع الانظمة والشعوب العربية في ظل حالة الانهيار والتمزق والدمار. لذا فان الرد الفلسطيني يجب ان يتجه نحو انهاء الانقلاب في قطاع غزة وتوحيد جناحي الوطن في اطار الشرعية الفلسطينية.

جهود حثيثة بذلتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ ٢٠٠٧وعلى مدار سبع سنوات من عمر الانقلاب بهدف اعادة وحدة جناحي الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) الى جانب الاستمرار بتقديم كل اشكال الدعم لابناء شعبنا في غزة لدرجة ان السلطة وبتعليمات من السيد الرئيس محمود عباس تقدم ما يبلغ ٥٦٪ من موازنتها لغزة ويصرف على الضفة الغربية والقدس ٤٤٪ علماً بأن التعداد السكاني للضفة الغربية ٢,٥ مليون نسمة بينما عدد سكان القطاع ١,٥ مليون نسمة.

المصالحة وانهاء الانقسام المدخل الضروري لانهاء الاحتلال وانهاء الحصار واعادة الاعمار وتوفير الاحتياجات الحياتية لابناء محافظات غزة والذين يعانون ظروفاً حياتية غاية في الصعوبة لاسباب عدة ابرزها :

١- الاعتداءات العدوانية الاسرائيلية المتكررة وما خلفته من جرائم حرب كان اخرها عدوان عام ٢٠١٤ والذي ادى لاستشهاد ٢٢٠٠ فلسطيني ودمار كبيرللمنازل وللبنية التحتية . الاحتلال اراد ان يرسل رسالة للنظام الايراني على انه لن يسمح بتواجد ذراع عسكري لايران على حدود دولة اسرائيل ومن جانب اخر لاغراق واشغال الشعب الفلسطيني وقيادته بقضايا حياتية وصراعات داخلية تؤول لاستنزاف القوة والاداء .

٢-: السياسة الخاطئة لحركة حماس التي تحكم قطاع غزة وتدخلها في الوضع الداخلي العربي خاصة لمصر والوقوف الى جانب الاخوان المسلمين واعتبر ذلك من قبل دولة مصر الشقيقة تهديدا للامن القومي للشعب المصري ورفض حركة حماس لشروط المؤتمر الدولي لاعادة اعمار غزة التي اشترطت اعادة فتح المعابر مع غزة بان تتولى الحكومة الفلسطينية ادارة هذه المعابر وان الاموال والمواد التي ترسل لغزة تتم عبر مؤسسات الامم المتحدة وبرقابة دولية الا ان حماس لا زالت ترفض الاستجابة وهذا ما عطل اعادة الاعمار.وابقى المعابر مغلقة.

٣- عدم قدرة حركة حماس وخاصة المتواجدين في غزة من قراءة موضوعية للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية للوصول الى علاقات وتعاون ايجابي جاد ومسئول مع قيادات م.ت.ف وحكومة التوافق بل تبنت تكتيكا هشا في العلاقة مع السلطة الفلسطينية بهدف الخروج من ازماتها السياسية والمالية بعد انهيار معسكر دول الممانعة حيث اعلنت عن استقالة حكومتها في غزة وبقيت تدير الحكم وتحتفظ بمؤسستها الامنية والمدنية وتريد من حكومة التوافق ومن السلطة الفلسطينية القيام بتوفير جميع الاحتياجات المالية لموظفي حماس ولكتائب القسام والقيام بجمع الاموال لاعادة الاعمار والعمل على إعادة فتح المعابر وتحميل السلطة الوطنية الفلسطينية المسئولية الكاملة رغم ادراكهم الكامل ان ما هو مطلوب من الحكومة في ظل تدخلات حكومة حماس لن يجد قبولا من احد في ظل المرحلة الراهنة.

المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية دخلت مرحلة الانعاش، رغم الرهان على تقدمها، وخاصة بعد تشكيل حكومة الوفاق و اتفاق التهدئه الشاملة بين وفد فصائلي فلسطيني موحد واسرائيلي بوساطة مصرية وبعد توقيع تفاهمات الشاطىء وانعقاد مؤتمر الاعمار للدول المانحة في القاهرة والذي اقر ٤,٥ مليار دولار امريكي لاعادة اعمار غزة وتوحد الشعب الفلسطيني ووقوفه الى جانب غزة ودعمها ومساندة اهلها لما حل بهم بسبب العدوان. الا ان ممارسات لا مسئوله من قبل القائمين على حكم غزة وتيارات وفئات منتفعة من استمرار الانقلاب وذلك بوضع العقبات والعمل




صورة ارشيفية

المنهج لاحباط أي خطوة من قبل فتح او منظمة التحرير حيث قام الرئيس عباس بتشكيل وفد وطني من الفصائل للتوجه لغزة لدفع المصالحة للامام لكن حماس لم تتجاوب وقام رئيس حكومة التوافق رامي الحمدالله بالتوجه لغزة رغم التهديدات وتسريب المعلومات بوجود نية مبيته لاغتياله وهدف بزيارته حل مشكلة موظفي حماس وكسر الجمود وتهيئة الاجواء ووضع اسس لمعالجة كافة القضايا الا ان عدم التفكير الواقعي لقيادات حماس بقيامهم بوضع العقبات امام وزراء حكومة التوافق الوطني ودفعهم لقطع الزيارة والعودة للضفة الغربية وذلك بسبب الاهانات التي وجهت لهم(حصار داخل الفنادق ،منعهم التوجه للوزارات،منعهم اللقاء مع أي موظف او مواطن)كما ان العديد من قادة حماس والناطقين الاعلاميين يواصلون التحريض ليل نهار ضد الرئيس ابو مازن ويوجهون له افظع التهم (التخوين، والتواطؤ والتكفير ،وعدم الشرعية.)والاخطر من ذلك بعضهم بات يصرح بالانفصال والبعض يفصح عن اتصالات ودردشات مع اسرائيل وبوساطات اقليمية ودولية لتوقيع اتفاقية تهدئة لمدة طويلة بين حماس واسرائيل تصل الى ١٥ عاماً مقابل انهاء جزئي للحصار واقامة ميناء عائم وتم تاكيد ذلك عندما صرح محمود الزهار عضو المكتب السياسي في العلن "ليس عيبا ان نقيم كيانا مستقلا في غزة للتغلب على الحصار" كما ان حماس تعمل على الارض انها دولة منفصلة عن السلطة الفلسطينية وتقوم بعقد اجتماعات لكتلتها البرلمانية في غزة دون نصاب برلماني وتشرع كما يحلو لها وترهن السكان لخدمة اعضائها حيث خرجت على المواطنين بسن قانون ضريبي جديد اطلق عليه اسم (ضريبة التكافل الاجتماعي)

ان استمرار حركة حماس وعلى مدار سبع سنوات من عمر الانقلاب بافشالها اية فرصة تقود لتوحيد الصف الوطني والوطن و مواصلة افتعال حالات التوتير ووضع العصي بدواليب المصالحة، يؤكد مجددا انها مرتبطة باجندات حركة الاخوان المسلمين وبرنامجهم الاقليمي ويريدون غزة ورقة ضغط على السلطة الفلسطينية والمنطقة العربية والذي كان لهم اليد الطولى بسرقة ما سمي بالربيع العربي الذي آل لانهيار شبه كامل للمنطقة العربية وساهم بانتاج التطرف الديني وولادة (داعش واخواتها).

ان انهاء الانقسام ووحدة جناحي الوطن بات هاجسا وطموحا لكل فلسطيني لكن ملف الانقلاب الحمساوي اصبح من الملفات الصعبة والخارجة عن السيطرة لانه يخضع لحسابات حزبية إقليمية الشعب الفلسطيني وقادته السياسية والمجتمعية باتوا على قناعة ان حماس لا تريد انهاء الانقلاب وتعطل اية خطوة يمكن ان تؤول لتوحيد جناحي الوطن وان مجمل المعطيات تدل ان القرار الفلسطيني المستقل الذي رسخه الشهيد الراحل ياسر عرفات ومنظمة التحرير اصبح غير مسيطر عليه والذي دفع شعبنا ثمنا باهظا من التضحيات ولا زال يدافع بقوة عن القرار الفلسطيني المستقل حفاظا على الهوية الوطنية الفلسطينية ووحدة قواه التي تجسدت في الائتلاف الوطني الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

ان فشل التقدم بالمصالحة وبقاء حركة حماس مسيطرة على قطاع غزة بالقوة المسلحة يعكس آثاراً سلبية على القضية الفلسطينية وعلى كافة الاصعدة ويضعف الاداء الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الذي يعمل بكل امكانياته لتكريس انفصال غزة عبر التعامل معها اقليماً مستقلاً بمعزل عن المحافظات الفلسطينية الشمالية والقدس.والاحتلال يدرك ان منظمة التحرير لن تقبل بتسوية دون غزة ودون القدس لذا فهو يعمل على فصل غزة وتهويد القدس وتقسيم الضفة الى معازل استيطانية.

لا يمكن بقاء الحالة الفلسطينية على حالها وهذا يضع القيادة الفلسطينية امام تحديات مصيرية واتخاذ خطوات حاسمة وذلك يتطلب اتخاذ سلسلة خطوات داخلية والتنسيق مع الجوار العربي والعمل على الزام حماس بالتراجع عن انقلابها الذي بات يهدد المشروع الوطني الفلسطيني والمستفيد الوحيد من انفصال غزة هو الاحتلال الاسرائيلي.

بيانات وتصريحات اصدرها المجلس

اصدر المجلس الوطني الفلسطيني مجموعة من البيانات والتصريحات خلال الفترة من شباط- ايار ٢٠١٥:

عمان- ٢٩-٤-٢٠١٥

عقد نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اجتماعاً مطولاً مع سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقر المجلس بعمان. بحث الاجتماع أوضاع وحقوق مخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان، قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير، التوسع الاستعماري الإسرائيلي في القدس وأغوار الأردن وعموم الضفة الفلسطينية، الآليات التنفيذية الوطنية لإسقاط الانقسام وبناء الوحدة الوطنية، إعمار قطاع غزة ودور حكومة التوافق.

عمان-٢٣-٤-٢٠١٥

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان سفير الجمهورية الجزائرية في الأردن السيد محمد بو روبة ، وبحث معه العلاقات الثنائية بين فلسطين والجزائر وسبل تطويرها وتعزيزها بعد زيارة وفد المجلس الوطني الفلسطيني الى الجزائر في بداية الشهر الجاري.

عمان ٢١-٤-٢٠١٥

أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون انه يتابع عن كثب تطورات الأوضاع في مخيم اليرموك في دمشق، والتصريحات والمواقف بشأن سبل التعامل مع الأوضاع المتفجرة في المخيم .

عمان- ٢١-٤-٢٠١٥

أعرب المجلس الوطني الفلسطيني عن استهجانه وأسفه الشديدين لعدم سماح أجهزة حركة حماس لحكومة التوافق الوطني من القيام بواجبها وأداء مهامها وتمكينها من ممارسة عملها في قطاع غزة، معتبرا ذلك تعطيلا للجهود التي تبذل لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة .

عمان ١٨--٤-٢٠١٥

قرر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون اليوم تمديد فتح باب التبرعات لصالح مخيم اليرموك من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لمدة أسبوع أخر.

عمان ١٦-٤-٢٠١٥

صرح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عقب لقائه بالأخ الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية- رئيس دولة فلسطين بان اللقاء الذي استمر لمدة ساعة بحث عقد جلسة طارئة للمجلس المركزي الفلسطيني لمعالجة الوضع المتفجر والمأساوي في مخيم اليرموك في دمشق بعد حالة الارتباك التي حدثت في الساحة الفلسطينية، وعدم عقد اجتماع للجنة التنفيذية لمعالجة أزمة اليرموك.

عمان ١٦-٤-٢٠١٥

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بتحويل قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة الجنايات الدولية، ومحاسبة إسرائيل على ما ترتكبه من جرائم ضد الإنسانية بحق الأسرى الفلسطينيين، كما دعا المجلس لتشكيل لجنة وطنية قانونية بالتعاون مع المنظمات الحقوقية العالمية لإعداد ملف الأسرى الفلسطينيين وتقديمه للمحكمة الدولية.

عمان-١٥/٤/٢٠١٥

استحضر المجلس الوطني الفلسطيني الذكرى السابعة والعشرين لاستشهاد خليل الوزير«أبو جهاد» أحد أبرز القادة التاريخيين للشعب الفلسطيني، تقديراً لما قدمه للثورة والقضية الفلسطينية.

عمان - ١٤-٤-٢٠١٥

طالب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بالإفراج الفوري عن رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز دويك وكافة النواب المختطفين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي .

عمان- ١٢-٤-٢٠١٥

بناء على ما تم في الاجتماع الأخير لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن تم إقرار فتح باب التبرعات لإغاثة أهلنا المنكوبين في مخيم اليرموك في محيط أعضاء المجلس، بحيث ترسل الأموال التي يتم جمعها إلى أهلنا في مخيم اليرموك بالطرق القانونية المتبعة وبوساطة لجنة مصغرة من أعضاء هذه اللجنة مكونة من ثلاثة أعضاء.

عمان-١٠-٤-٢٠١٥

طالب المجلس الوطني الفلسطيني كافة الأطراف ذات الصلة بالخروج عن صمتها وحماية مخيم اليرموك من المجزرة، ووقف كل الأعمال الإرهابية من قبل تنظيم داعش المجرم ومن يسانده، مشددا على حيادية المخيمات الفلسطينية وان لا تكون عرضة للتدخلات العسكرية، والعمل لوضع حد لمعاناة أبناء المخيم وحمايتهم من تلك التنظيمات الإرهابية .

عمان٤-٤-٢٠١٥

طالب المجلس الوطني الفلسطيني إخراج مخيم اليرموك الفلسطيني من دائرة الصراع والتجاذبات في سوريا، مجددا تأكيده على الموقف الفلسطيني الثابت بعدم التدخل بالشؤون الداخلية العربية.

عمان٢/٤/٢٠١٥

دان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون واستنكر بشدة اعتقال خالدة جرار عضو المجلسين الوطني والتشريعي



الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

عمان ٢٠١٥/٤/١

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني انضمام دولة فلسطين رسميا اليوم إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية انجازاً كبيراً لشعبنا، وانتصاراً لأرواح مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى والمبعدين عن وطنهم نتيجة جرائم الإبادة وجرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي منذ قيامه بقوة الإرهاب على أرضنا.

عمان ٣٠-٣-٢٠١٥

استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في مقر إقامته بالعاصمة الأردنية عمان، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون.

وأطلع الزعنون، سيادة الرئيس على نتائج زيارة وفد المجلس الوطني، الذي ترأسه، ولقاءاته مع رئيس مجلس نواب الشعب التونسي محمد الناصر، واللقاءات الأخرى التي عقدها في تونس.

عمان-٢٢-٣-٢٠١٥

أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن المجلس المركزي الفلسطيني سيعقد دورته السابعة والعشرين في الرابع والخامس من آذار القادم في مقر الرئاسة الفلسطينية في مدينة رام الله.

عمان-٢٠-٣-٢٠١٥

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السابعة والأربعين لمعركة الكرامة، ثبات الموقف الفلسطيني في تمسكه بحقوقه الوطنية وفي مقدمتها دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال، مستذكراً ما حققته تضحيات الشهداء من الجيش الأردني البطل والفدائيين الفلسطينيين في معركة الكرامة دفاعاً عن كرامة الأمة وعزتها.

عمان- ١٩-٣-٢٠١٥

أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن تضامنه الشديد مع الشعب التونسي الشقيق ووقوفه إلى جانبه في مصابه الجلل بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف متحف باردو ، في العاصمة التونسية المحاذي لبناية مقر البرلمان، والذي وراح ضحيته عشرات القتلى والجرحى الأبرياء.

عمان ٢٧-٢-٢٠١٥

رحب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بقرار البرلمان الإيطالي الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية بغالبية ٣٠٠ صوت و٤٥ معارضاً.

عمان- ١٧-٤-٢٠١٥

جاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ ، باعتبار يوم السابع عشر من نيسان يومًا وطنيًا للوفاء للأسرى وتضحياتهم ، ودعما لحريتهم ، وحقوقهم حسب الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأسرى ، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة ، والتي لا زالت إسرائيل ترفض الاعتراف بان الأسرى من الشعب الفلسطيني : هم أسرى حرب ، وإنما تتعامل معهم كمختطفين ، ولا تطبق ما جاء بالقانون الدولي فيما يخص وضعهم في السجون و المعتقلات .

عمان ١٤-٢-٢٠١٥

الزعنون يدعو لعقد جلسة طارئة للمركزي لمعالجة أزمة اليرموك بعد عدم تجاوب تنفيذية المنظمة.

عمان ٢٠١٥/٢/٥

أكد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن تضامنهم مع الشعب الأردني الشقيق، واستنكارهم الشديد للجريمة النكراء التي أقدم عليها تنظيم داعش المجرم بإعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة والتي تعكس الوجه البشع والهمجي لهذا التنظيم الارهابي.





الانتخابات النيابية العامة للكنيست الإسرائيلية العشرين دلالات وتداعيات

.... عماد موسى

أجريت الانتخابات النيابية العامة الإسرائيلية مبكرا قبل موعدها بعامين، نتيجة فقدانها التأييد والثقة من الكثيرين في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك من لدن عدد كبير في البرلمان «الكنيست» . ومن اللافت للانتباه، إن نتنياهو لم يخسر في الانتخابات، على الرغم من شعوره بالخطر الحقيقي؛ لأنه كما يقول صبري جريس في دراسته: «انتخابات الكنيست العشرين كمرآة لازمة النظام الصهيوني، قد شن « هجوما غوغائيا مضادا على خصومه» لم يخل من التهويل والتخويف والتحريض العنصري الواضح ضد العرب؛وذلك من خلال التشديد على مواقفه المتزمتة اكثر فأكثر وهو على مايبدو انه اعاد قطاعات واسعة من الناخبين الى تأييده»

ونلاحظ أن سلوك نتنياهو في الانتخابات يؤشر باتجاه التعصب الاعمى، والتطرف ضد العرب؛ مما دفع بالناخب الفلسطيني العربي،الى الاندفاعة القومية للتصويت للقائمة العربية الموحدة، ولأ ول مرة منذ قيام اسرائيل، وهذا ايضا نتاج الظلم والتمييز العنصري، ونعتبر ان الوحدة هي صحوة وطنية وقومية عربية،وان ارتأت بعض القوى الفسطينية العربية داخل الخط الاخضر النأي بنفسها عن المشاركة في دعم القائمة العربية،وراحت بعض القوى تمارس بعضا من المناكفة ايضا، الا ان الاجماع يشكل تحولا جديدا عند جميع القوى الفلسطينية العربية داخل الخط الاخضر وخطوة نحو تعزيز الوحدة.

لقد اتبع نتياهيو استراتيجية دعائية مؤثرة مستندة إلى أمرين:

الاول: عدم الرد على الاتهامات، بل آثر تجنبها؛ لان ذلك يعني: انه مضطر الى الرد عليها، ويعرف انه من الصعب نفيها ودحضها،

وثانيا:تبني مبدأ التشكيك في دوفع من اتهموه، وقد برع في النجاح في ذلك من خلال اتهامهم «بالطابور الخامس» المتعاون ضده. هذا على الصعيد الداخلي، اما في الخارج فان فوز نتنياهو، لن يدع مجالا للمناورة أمام أوباما سوى التعامل معه، سيما بعدما أن تبين مدى التأثير الطاغي لنتنياهو على الأغلبية الجمهورية في الكونغرس، والتي بإمكانها تعطيل قدرة الإدارة على العمل .

ونرى ان سبب نجاح نتنياهو والليكود مع بقية الأحزاب اليمينية،هي:

١- الحملة العالمية ضد نتنياهو،التي ولدت ردة فعل عند الناخب فساعدت على انتخاب نتنياهو

٢- الحملة الاسرائيلية الداخلية فقد تجند اليسار والمتقاعدون العسكريون ورجال مخابرات متقاعدون ووسائل الاعلام ضد نتنياهو؛مما ألهب مشاعر العصبية الأيدلوجية الصهيونية فانتخب الجمهور الصهيوني نتنياهو

٣- توحد العرب الفلسطينيين في قائمة موحدة مشتركة، أيقظ - المارد العنصري الفاشي والنازي في صدور قوى اليمين مما دفعهم الى التحول المفزع الى متطرفين عنصريين ضد الأخر الفلسطيني؛ فانتخبوا نتنياهو.

٤- العدوان على غزة واغتيال مغنية وقادة إيرانيين في الجولان

٥- الخطر النووي الإيراني

إن هذه العوامل مجتمعة التي عمل نتنياهو على تطويرها أدت الى إيقاظ مقولة "الشعور بالخطر الوجودي" على إسرائيل،هذا الشعور الذي يوظفه نتنياهو لاستقطاب الرأي العام وعند اتخاذ قرار الحرب،فهو كفيل بمنح شعور التعصب الديني الأيدلوجي مكانا هاما في وجدان الناخب الإسرائيلي، والذي يصبح واقعا في إسار هذا الشعور.





وأما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني قد يتقبل نتنياهو على مضض أن يتم التوصل لاتفاق مؤقت بشأنه وفق شروط مشددة، على ألا يتم التوصل للاتفاق النهائي في عهد اوباما بل في عهد الرئيس الأميركي المقبل، الذي يأمل أن يكون جمهوريا مما يحسن من فرص التوصل لموقف مشترك بشأن التعاطي مع هذا الملف.

ومن ابرز التداعيات على القضية الفلسطينية، هي : أن يعمل بنيامين نتنياهو على عدم التوصل إلى حل الدولتين ان لم يكن يعمل على إنهائه في عهده،مما يعني خلق وقائع على الأرض يصعب لمن يأت بعده على زحزحتها، الا بحرب طويلة مع الفلسطينيين.

وفي حال تمكن نتنياهو من تشكيل حكومته سيشرع في اتخاذ إجراءات تنفيذية اهمها:

عدم السماح بقيام الدولة الفلسطينية، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين على الإطلاق، والتاكيد على ان القدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل، والاستمرار في الاستيطان لابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية،و بالذات في مدينة القدس لاستكمال يهودية الدولة» و سوف يتصرف نتنياهو في المرحلة القادمة، كملك لإسرائيل لأنه أول رئيس وزراء يحكم لهذه المدة الطويلة، فهو الآن يشكل حكومته الرابعة منها ثلاث حكومات متتاليات وهو شيء لم يحصل حتى ل "بن جوريون" .

ومن الواضح أن "يمضي نتنياهو في مواصلة تنفيذ إستراتيجية الصهاينة التي لم تتمكن اتفاقات السلام من وقفها، ولو مؤقتا، بدليل استمرار بناء المستعمرات.

وقد فرض نتنياهو سياسات عنصرية ضد الفلسطينيين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٤٨م عبر إصدار الكنيست "القوانين العنصرية، مثل قانون القومية، ويهودية الدولة"

لا شك ان الانتخابات النيابية العامة الإسرائيلية قد أدت الى تعزيز صعود التيار اليميني الديني المتطرف ذي السلوك العنصري المغالي في طروحاته،

ومن المتوقع انه في الولاية الرابعة لنتنياهو المتعصب الصهيوني ان تنأى إسرائيل تدريجيا عن علاقاتها بأمريكا بمعنى الانفكاك التدريجي عن التبعية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بحيث تكون إسرائيل هي الدولة الاقليمية الأقوى الوحيدة في الشرق الأوسط خصوصا بعد ان قام المحافظون الجدد بتدمير العمق العربي، وتفكيك الدولة العربية الوطنية،اما بالاحتلال المباشر او عبر توظيف جماهير«الشباب» شباب التواصل الاجتماعي بما عرف بالربيع العربي،لاستكمال ما لم يكمله الاحتلال المباشر. واما ثالث الاثافي فهو خلق الأدوات العربية و الدينية المذهبية لتفكيك الدولة الوطنية، مما يفسح المجال امام إسرائيل لمد نفوذها الى الخليج العربي وصولا الى النفط والغاز والمضايق، وان تطالب بالشراكة مع القوى الدولية المتنافسة على النفوذ والسيطرة في المنطقة العربية، بحيث تتمكن من إقامة علاقات مع حكومات وجماعات من اجل توظيفها في الصراع في المنطقة العربية.



يوم الأسير الفلسطيني

(٤٧٨) أسيراً صدر بحقهم أحكام بالسجن المؤبد، و (٢١) أسيرة - (٢٠٥) اسرى قصر، و (٤٨٠) معتقلا إداريا، و(١٥٠٠) أسير يعانون أمراضا مختلفة

كشف تقرير صدر عن هيئة شؤون الأسرى حول واقع وظروف المعتقلين الفلسطينيين القابعين في السجون، بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ ، لمناسبة يوم الأسير، عن فداحة المحنة التي يعيشها الاسرى داخل أقبية سجون الاحتلال، وانتهاك ادارة السجون لأبسط حقوقهم. وأفد التقرير بأنه منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ بلغت حالات الاعتقال، ٨٥٠ ألف حالة، ومن بين المعتقلين ١٥ ألف أسيرة وعشرات الآلاف من الأطفال.

وأشار التقرير الى أنه ومنذ عام ٢٠٠٠ ولغاية اليوم، سُجلت أكثر من (٨٥) ألف حالة اعتقال، بينهم أكثر من (١٠,٠٠٠) طفل تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة، ونحو (١٢٠٠) امرأة فلسطينية، وأكثر من (٦٥) نائباً ووزيرا سابقا، وأصدرت سلطات الاحتلال قرابة (٢٤) ألف قرار اعتقال إداري، ما بين اعتقال جديد وتجديد اعتقال سابق.

وتفيد الوقائع وشهادات المعتقلين بأن (١٠٠٪) من الذين مرّوا بتجربة الاحتجاز أو الاعتقال تعرضوا لأحد أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء المعنوي والإهانة أمام الجمهور أو أفراد العائلة، فيما الغالبية منهم تعرضوا لأكثر من شكل من أشكال التعذيب.

كما لوحظ تصاعد استهداف الأطفال خلال الأربع سنوات الماضية، اذ سجل خلالها اعتقال (٣٧٥٥) طفلا، منهم (١٢٦٦) طفلا خلال العام المنصرم ٢٠١٤، فيما لم تتوقف سلطات الاحتلال عن استهدافها المتصاعد للأطفال.

وحسب شهادات الأطفال فان ٩٥٪ منهم تعرضوا للتعذيب والتنكيل خلال اعتقالهم واستجوابهم.

الأسرى في أرقام:

- (٦٥٠٠) أسير فلسطيني، لا زالوا قابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

ومن بين هؤلاء:

- (٤٧٨) أسيراً صدر بحقهم أحكام بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو لمرات عديدة .
- (٢١) أسيرة، بينهن قاصرتان.
- (٢٠٥) اطفال قصر دون سن الثامنة عشرة.
- (٤٨٠) معتقلاً إدارياً.
- (١٣) نائباً، بالإضافة الى وزيرين سابقين.
- (١٥٠٠) أسير يعانون أمراضا مختلفة، بينهم قرابة (٨٠) اسيرا في حالة صحية خطيرة جدا.
- (٣٠) اسيرا معتقلين منذ ما قبل أوسلو ومضى على اعتقالهم أكثر من ٢٠ عاما في السجون الإسرائيلية.
- (١٦) أسيرا من القدامى مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن، ومن بينهم الأسيران كريم وماهر يونس مضى على اعتقالهما ٣٣ سنة متواصلة.
- (٨٥) أسيرا أعيد اعتقالهم من محرري صفقة 'شاليط'، ولا يزال منهم قرابة (٦٣) رهن الاعتقال، وأن غالبيتهم كانوا قد أمضى عشرين عاما وما يزيد قبل تحررهم في صفقة التبادل.



ويتوزع الأسرى الفلسطينيون، على قرابة (٢٢) سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، أبرزها نفحة، ريمون، عسقلان، بئر السبع، هداريم، جلبوع، شطة، الرملة، الدامون، هشارون ، ومعتقلات النقب وعوفر ومجدو.

الاسيرات:

تتعرض الأسيرات الفلسطينيات خلال عملية الاعتقال للضرب والاهانة والشتم والتحقير وخلال عمليات النقل لا يتم اعلامهن الى اي جهة سيتم نقلهن وخلال التحقيق تتعرض المعتقلات للإهانة والترهيب والتهديد وللمعاملة القاسية والضرب والتعنيف والمساس بكرامتهن.

تستمر المعاناة من خلال عقوبات العزل الانفرادي أو الحرمان من الزيارة والكانتينا والخروج للفورة عدا اجراءات التفتيش الاستفزازي والحرمان من العلاج اللازم أو التعليم الجامعي والتقدم لامتحانات التوجيهي. كما ويوجد في سجون الاحتلال (٧) اسيرات لهن أزواج وأشقاء في سجون أخرى، دون أن يسمح لهن بالالتقاء بهم أو التزاور أو حتى التواصل معهم.

الاسرى المرضى:

يعاني قرابة (١٥٠٠) أسير في السجون الإسرائيلية من أمراض مختلفة، جراء الظروف الحياتية والمعيشية ورداءة الطعام وتلوث البيئة المحيطة والمعاملة القاسية وسوء الرعاية الصحية والإهمال الطبي، من بينهم ١٦ أسيرا يقيمون بشكل شبه دائم في ما يسمى مشفى سجن الرملة بأوضاع صحية غاية في السوء ويعانون من أمراض خطيرة منهم مصاب بالشلل ومقعد ويحتاجون الى رعاية صحية خاصة ومنهم من يحتاج لعمليات جراحية عاجلة في الوقت الذي يمنع اطباء من الخارج بزيارة المرضى ومعاينتهم أو تقديم العلاج لهم، كما يوجد بالسجون الاسرائيلية اكثر من (٨٠) حالة مرضية مزمنة للغاية، عدا وجود اكثر من (٢٥) حالة مصابة بالسرطان وعشرات المعاقين (اعاقات جسدية ونفسية وحسية).

المعتقلون الإداريون:

الاعتقال الإداري هو العدو المجهول الذي يواجه الأسرى الفلسطينيين، وهو عقوبة بلا تهمة، يحتجز الأسير بموجبه دون محاكمة ودون إعطاء الأسير أو محاميه أي مجال للدفاع بسبب عدم وجود أدلة إدانة واستناد قرارات الاعتقال الإداري إلى ما يسمى 'الملف السري' الذي تقدمه أجهزة المخابرات الاحتلالية الإسرائيلية.

وتتراوح أحكام الاعتقال الإداري ما بين شهر حتى ٦ شهور يصدرها القادة العسكريون في المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل تعسفي مستندين إلى العديد من الأوامر العسكرية المتعلقة بالخصوص، وفي مرات كثيرة يتم تجديدها لمرات عدة تصل أحيانا لأكثر من عشر مرات وليمضي المعتقل الإداري أكثر من خمس سنوات دون تهمة أو محاكمة وبذريعة الملف السري. وشمل الاعتقال الإداري جميع فئات المجتمع الفلسطيني وعلى مختلف الأجناس امرأة ورجل، صغير وكبير، كما ان العديد من الأسرى الإداريين هم من الأطباء والمهندسين والأساتذة والصحفيين، وكذلك نواب المجلس التشريعي.

أوضاع مأساوية:

وحسب ما هو موثق لدى هيئة شؤون الأسرى والمحررين فإن (٢٠٦) اسرى قد استشهدوا بعد الاعتقال منذ العام ١٩٦٧، كان أخرهم الشهيد رائد الجعبري من الخليل. ومن هؤلاء الشهداء (٧١ معتقلاً) استشهدوا نتيجة التعذيب، و(٥٤ معتقلاً) نتيجة الإهمال الطبي و(٧٤ معتقلاً) نتيجة القتل العمد والتصفية المباشرة بعد الاعتقال، و(٧) أسرى استشهدوا نتيجة إطلاق النار المباشر عليهم من الجنود والحراس وهم داخل السجون. هذا بالإضافة الى عشرات آخرين استشهدوا بامراض ورثوها عن السجون أمثال هايل أبو زيد، مراد أبو ساكوت، فايز زيدات، اشرف أبو ذريع وزكريا عيسى وغيرهم.

القضاء الإسرائيلي:

يمارس الجهاز القضائي الإسرائيلي التمييز في الأحكام الصادرة بحق اسرى فلسطينيين والأحكام الصادرة بحق إسرائيليين، إضافة إلى عدم تقبل المحكمة العليا الإسرائيلية آلاف الشكاوي المرفوعة من قبل الأسرى والمحامين حول تعرضهم لمعاملة قاسية خلال اعتقالهم ورفضها النظر في هذه الشكاوى، ولم يتم محاكمة أو مساءلة أي مسؤول إسرائيلي في جهاز المخابرات أو مصلحة السجون حول مقتل معتقلين أو تعرضهم لمعاملة مهينة ولا إنسانية.

ويطبق القضاء الإسرائيلي قوانينه العسكرية الداخلية وعدم الالتزام بمرجعية القوانين الدولية، مما يؤثر على عدالة الإجراءات القانونية في هذه المحاكم، ولا تتضمن االتشريعات الإسرائيلية أية قوانين تدين ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

وخلال عام ٢٠١٤ تركز اهتمام حكومة إسرائيل في تشريع قوانين وإجراءات تعسفية ضد الأسرى في الكنيست الإسرائيلي مثل قانون إطعام المعتقلين بالقوة خلال إضرابهم عن الطعام، وقانون منع العفو عن الأسرى، وقانون المقاتل غير الشرعي، وقانون رفع العقوبة بحق الأطفال لتصل إلى ٢٠ عاماً والحرمان من التعليم الجامعي والثانوي وغيرها.

وقد سمح الجهاز القضائي الإسرائيلي باعتقال أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، وباستخدام التعذيب تحت حجة الخطر الأمني على إسرائيل، وفرض سياسة الغرامات والتعويضات المالية الباهظة على الأسرى.

القوانين الدولية:

لا تعترف إسرائيل بانطباق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة على الأسرى، وتتعامل مع الأسرى كإرهابيين وجنائيين وتطبق عليهم قوانينها الحربية الداخلية مما أدى إلى حرمان الأسرى من حقوقهم الأساسية ونزع مشروعية نضالهم ضد الاحتلال والذي أقرته قرارات الأمم المتحدة العديدة.

وخلافاً لنصوص اتفاقيات جنيف الرابعة تحتجز إسرائيل الأسرى في سجون داخل دولة إسرائيل، وتعيق زيارات أهالي الأسرى لأبنائهم في السجون.

واعتبرت هيئة الأسرى ان انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية خطوة هامة لحماية حقوق الأسرى كضحايا لجرائم ومخالفات جسيمة ارتكبت بحقهم على يد سلطات الاحتلال.

ويذكر أن المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، أقر في عام ١٩٧٤، خلال دورته العادية يوم السابع عشر من نيسان/ابريل، يوماً وطنياً للوفاء للأسرى وتضحياتهم، باعتباره يوم لشحذ الهمم وتوحيد الجهود، لنصرتهم ومساندتهم ودعم حقهم بالحرية، يوماً لتكريمهم و للوقوف بجانبهم وبجانب ذويهم، يوماً للوفاء لشهداء الحركة الوطنية الأسيرة.

ومنذ ذلك التاريخ كان ولا يزال 'يوم الأسير الفلسطيني' يوماً ساطعاً يحييه الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات ويشاركه في احيائه أحرار العالم في العديد من العواصم العربية والأوروبية، بوسائل وأشكال متعددة.

المركز القانوني للأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين

د. عبد الكريم شبير
الخبير في القانون الدولي

في البداية وفي يوم الاسير الفلسطيني أتوجه بالتحية لكل الاسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني على صمودهم ونضالهم وأخص منهم بالذكر المناضلات حرائر فلسطين القابعات خلف القضبان في سجون الإحتلال الصهيوني ونقول لهم جميعا أنتم اليوم اصبحتم عنوان القضية العربية والشموع التي تحترق من أجل فلسطين وأنكم تضيئوا لنا الطريق فلكم منا كل التحية والتقدير أيها الأبطال وأنكم تفجرون كل يوم بصبركم وثباتكم ثورة جماهيرية عارمة ضد المحتل فمزيداً من الصبر والثبات و المقاومة أيها الأبطال والمناضلات....

و سأتناول المركز القانوني للأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني وعليه فلابد لنا من التطرق إلى :

المركز القانوني للأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني .

وما الواجب عمله قانونياً وقضائيا .

وما أهم الحلول لإنهاء قضيتهم القانونية والإنسانية والوطنية.

أولاً: المركز القانوني للأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني

أي ما المسمى القانوني والحقيقي للأسرى والمعتقلين والرهائن في سجون الاحتلال الصهيوني ؟ وهل هم أسري حرب؟ أم معتقلون أمنيون أم رهائن ؟أم بماذا يمكن وصفهم؟

للإجابة عن هذا التساؤل لابد لنا من معرفة طبيعة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق على الأراضي الفلسطينية وخاصة على الاسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني وبمعنى أخر أي اتفاقية من اتفاقيات جنيف تنطبق عليهم ؟ هل هي اتفاقية جنيف الثالثة ؟ أم اتفاقية جنيف الرابعة ؟ .

إن تعميم استخدام مصطلح أسرى حرب على المعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني ليس هو الوصف القانوني السليم والصحيح لهم ، حيث أن الاحتلال الصهيوني وقع على اتفاقيات جنيف الأربعة ثم سحب توقيعه بحجة انه لا وجود للأراضي الفلسطينية ، ولا وجود للشعب الفلسطيني حسب إدعائه بل يعتبرهم بأنهم مجموعات من السكان أو الأشخاص أو " مجموعات من الأقليات على أراضي دولة إسرائيل المزعومة حسب قولهم!!!. وأن مصطلح أسرى حرب لا يكون إلا في حالة وجود دولة لها جيش وله أوسمة ورتب وهي في حالة حرب مع دولة أخري لديها جيش وله أوسمة ورتب عسكرية كما هو متعارف عليه في نظام الدول والجيوش، والأسير هو من وقع في الأسر وقت وقوع الحرب وفى ميدان المعركة وان هذا ما لم يحدث لمعظم المعتقلين الفلسطينيين ، بل إن قوات الاحتلال الصهيوني قامت بخطفهم واعتقالهم وأخذهم رهائن من مدنهم وقراهم وأماكن سكناهم وعملهم فهم بهذا رهائن مدنيون من أبناء الشعب الفلسطيني وليس أسرى حرب كما يعتقد الكثير ممن يتعاملون مع هذه القضية ..

أن مصطلح معتقلين أمنيين لا ينطبق على المعتقلين والرهائن الفلسطينيين المدنيين في سجون الاحتلال الصهيوني وان القانون الواجب التطبيق عليهم هو اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين .

ان الوصف القانوني الاول هو اسري حرب وهم الأسرى الذين تم اعتقالهم عام ١٩٦٧ وينطبق عليهم اتفاقية جنيف الثالثة، والمركز الثاني هو المعتقلون والرهائن وينطبق عليهم اتفاقية جنيف الرابعة.

ثانياً : ما الواجب عمله قانونيا للأسرى والمعتقلين والرهائن في سجون الاحتلال الصهيوني؟

• بمعنى آخر كيف يمكن استفادة الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني من القرار الاممي الصادر من الأمم المتحدة بتاريخ: ٢٠١٢/١١/٢م والذي جاء فيه الاعتراف بعضوية دولة فلسطين تحت الاحتلال، وقرار انضمام فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية، وحتى يمكن الاستفادة من هذين القرارين الأمميين لابد من اتخاذ الخطوات الآتية:-

علي القيادة الفلسطينية اليوم أن تطالب رسمياً وبجدية دولة الاحتلال الصهيوني بالإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين القابعين في سجونها ، وفي حالة عدم موافقتها على ذلك يمكنها اللجوء إلى القضاء الدولي وخاصة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

على القيادة الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان حصر جميع الانتهاكات والخروقات لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان التي تقترفها قوات الاحتلال الصهيوني وإدارة السجون ضد الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في داخل سجون الاحتلال الصهيوني واعتبارها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتقديمها إلى المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة ومقاضاة مجرمي الحرب من



قوات الاحتلال الصهيوني وإدارة السجون لديهم عن تلك الجرائم الخطيرة.

إن هذين القرارين الأمميين إذا تم تفعيلهما بالشكل القانوني السليم سوف يحد من الانتهاكات والخروقات بحق الرهائن والأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني وإذا استخدم بالشكل القانوني والعملي سيشكل رادعاً قانونياً وقضائياً قوياً للاحتلال الصهيوني بعدم إحداث انتهاكات جديدة ضد الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في داخل سجون الاحتلال الصهيوني.

على جميع الجهات ذات العلاقة والمختصة بشئون الأسرى والمعتقلين والرهائن عمل ملفات كاملة لهم حتى يمكن أخذ هذه الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية في أقرب وقت ممكن.

أن يقوم جميع الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين أو محاميهم أو ذويهم أو المؤسسات ذات الصلة بفتح صفحة لكل معتقل على الشبكة العنكبوتية (مواقع التواصل الاجتماعي) ، وكتابة جميع التفاصيل الخاصة به وجميع الانتهاكات التي وقعت وتقع عليه من قبل إدارة سجون الاحتلال الصهيوني من يوم اعتقاله وحتى تاريخه.

يجب أن تفكك قضية الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين إلى عدة ملفات حتى يمكن إنهاء تلك الملفات بسهولة ويسر وعليه فأننا نطالب جميع من له علاقة بحصر أسماء وملفات الاسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني حسب الفئات الآتية:-

الفئة الأولى : الاسرى والمعتقلون والرهائن كبار السن أصحاب المدد العالية والذين أمضوا منها عشرات السنين.

الفئة الثانية : المعتقلات النساء (حرائر فلسطين).

الفئة الثالثة :المعتقلون والرهائن من الأطفال الفلسطينيين مع توضيح سن كل طفل في السجن لدى دولة الاحتلال الصهيوني.

الفئة الرابعة :المعتقلون الإداريون والموقوفون بأمر من ضباط المخابرات الصهيونية بدون تهمة وبدون محاكمة عادلة مخالفين بذلك القانون الدولي وقانون حقوق الانسان.

الفئة الخامسة : الأسري والمعتقلون والرهائن المرضى الذين يحتاجون للعلاج والدواء وللعمليات الجراحية.

الفئة السادسة : الأسري والمعتقلون والرهائن الذين تم قتلهم في سجون وزنازين الاحتلال الصهيوني.

إن القوانين ونظام القضاء الصهيوني يشرعن اليوم التعذيب واستهداف الأسرى المعتقلين والرهائن الفلسطينيين ويشرعن الممارسات غير القانونيه مما أدي إلى وفاة ٢٠٧ شهداء من التعذيب ،أثناء التحقيق وارتكاب جرائم الإهمال الطبية وعدم تقديم العلاج الطبي المناسب لهم حيث تسبب في قتل الكثير منهم في السجون.

ان الاستعراض الدوري والشامل لتقرير حقوق الإنسان الذي يصدر سنوياً عن هيئة الأمم المتحدة يكون من الواجب على كل دوله عضو في الأمم المتحدة أن تقدم تقريرا دوريا يتم مناقشته سنويا لكل قضايا حقوق الإنسان في تلك الدول إلا أن دولة الاحتلال الصهيوني أوقفت وجمدت عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لأنها لم تقدم تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة والرد على الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

على جميع المهتمين بشئون المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني (سواء الوزارات التي تعمل في هذا المجال – أو الحركات والفصائل –أو النقابات والجمعيات أو المؤسسات الحقوقية والخبراء في القانون الدولي) بأن يقوموا بوضع خطه إستراتيجية باتفاق الجميع لإنهاء هذه القضية الساخنة لأنها أصبحت من اخطر القضايا التي تلحق ضرراً كبيراً بالأسرى والمعتقلين والرهائن وذويهم، وبجميع أبناء الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: استعراض الحلول للمشكلة لإنهاء ملف الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني :-

أ- على المستوى الدولي

تفعيل الأدوات المتوفرة في القانون الدولي وهي :-

اتفاقيات جنيف الأربع والملحقان لهما وقانون حقوق الانسان والقانون الجنائي الدولي.

العمل على حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

تفعيل دور المفوضية لحقوق الإنسان.

تفعيل دور مجلس حقوق الإنسان وهو أهم الآليات الموجودة في هيئة الأمم المتحدة.

تفعيل مجموعات العمل في شأن الاعتقال التعسفي.

مطالبة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنه تحقيق دوليه لكشف جريمة تعذيب وقتل المناضلين في سجون الاحتلال الصهيوني ، وتوثيق تلك الجرائم والعمل على تقديم هذين الملفين إلى المحكمة الجنائية الدولية بأقرب وقت ممكن حتى يتم ملاحقة قادة الاحتلال الصهيوني على كل جرائمهم.

تفعيل دور القضاء الدولي الذي له ولاية قضائية دولية.

ب- على المستوى الوطني

الواجبات الرسمية الملقاة على عاتق الحكومة الفلسطينية والتي من أهمها ما يلي:-

- تجميع وتقديم جميع القضايا وفتحها أمام المحكمة الجنائية الدولية وملاحقة ومعاقبة مجرمي الحرب الصهاينة .



- عقد مؤتمر وطني فلسطيني عربي دولي والعمل على تكوين لجنة تحضيرية للاعداد لهذا المؤتمر لتقديم الدعم المالي والقانوني والاداري والفني وخلافة.
- تفعيل دور الهيئة الوطنية العليا التي شكلت لملاحقة مجرمي الحرب.
- إنشاء لجنه قانونية لإعداد الملفات الخاصة بالانتهاكات الصهيونية بالطرق القانونية والقضائية.
- إعداد ملفات حول واقع الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين المعزولين في سجون الاحتلال الصهيوني.

تشكيل لجنه من الخبراء في القانون الدولي مدعومة من قبل القيادة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني العاملين في مجال حقوق الإنسان لتقديم الرأي والمشورة في مجال القانون الدولي.

ت- على مستوى الجماهير

- التحشيد الجماهيري والتصعيد الإعلامي وعمل مبادرات جماهيرية وطنية وإعلامية لقضية الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين.

يجب أن يكون الضغط الجماهيري على قوات الاحتلال الصهيوني ورقة ضغط كبيرة لكشف وفضح انتهاكات قوات الاحتلال الصهيوني والتصعيد الإعلامي على أن يسلط الضوء على جميع الانتهاكات لحقوق الأسرى و المعتقلين و الرهائن الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الصهيونية.

- تفعيل المقاومة بكل أشكالها (العسكرية و الشعبية والسياسية والاقتصادية والإعلامية وخلافه).
- الدعوى لعقد مؤتمر في فلسطين لمنظمات حقوق الإنسان والخبراء في القانون الدولي وكل المهتمين بشأن الأسرى و المعتقلين والرهائن الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني.
- دعوة الجميع لعمل هيئة وطنية واحدة للأشراف على جميع الجهات والمؤسسات العاملة على خدمة الأسرى والمعتقلين والرهائن الفلسطينيين وأن هذا الموضوع ليس محل خلاف أو اجتهاد لفصيل أو حركه أومؤسسه أو شخص وأن تكون قضية الجميع وهي قضية وطنية بامتياز.

ث- على المستوى العربي

- السعي مع الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة لعمل تشريعات قانونية لمحاكمة مجرمي الحرب أمام قضائهم المحلي.
- السعي إلى تكليف إتحاد المحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان ونقابة محامي فلسطين والخبراء في القانون الدولي لحمل هذا الملف إلى القضاء الدولي ومحاكم الدول الصديقة التي شرعت قوانين لملاحقة مجرمي الحرب عبر جامعة الدول العربية.
- تقديم جميع القضايا الخاصة بالأسرى والمعتقلين والرهائن إلى المحكمة الجنائية الدولية .





المجلس الوطني الفلسطيني في يوم الأسير: يطالب بتشكيل لجنة قانونية وطنية لتقديم ملف الأسرى للجنائية الدولية

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بتحويل قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة الجنايات الدولية، ومحاسبة إسرائيل على ما ترتكبه من جرائم ضد الإنسانية بحق الأسرى الفلسطينيين، كما دعا المجلس لتشكيل لجنة وطنية قانونية بالتعاون مع المنظمات الحقوقية العالمية لإعداد ملف الأسرى الفلسطينيين وتقديمه للمحكمة الدولية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٧ بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يأتي في السابع عشر من نيسان من كل عام، أن قضية الأسرى والمعتقلين الأبطال ستبقى على رأس سلم أولوياته تحملها وفود المجلس الوطني البرلمانية في كافة الاتحادات والجمعيات البرلمانية سواء على المستوى الدولي أو الأوروبي.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني من جديد تضحيات ونضالات الأسرى والأسيرات ودعا إلى الاستمرار في تقديم كل أشكال الدعم وحشد الرأي العام المحلي والدولي وصولا إلى تحريرهم من سجون الاحتلال، مؤكدا انه لن يكون هناك سلام مع إسرائيل دون إطلاق سراح كل الأسرى والمعتقلين لأنهم طليعة نضال شعبنا الفلسطيني وشعلة ثورته المستمرة.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني المؤسسات الدولية ذات الصلة وبالأخص مجلس حقوق الإنسان الدولي إلى التحقيق في ظروف اعتقال أسرانا ومعتقلين خاصة المرضى والأطفال والنساء منهم وتوفير الحماية لهم بموجب اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بالأسرى، كما طالب الاتحاد البرلماني الدولي وخاصة لجنته المعنية بحقوق الأسرى من النواب إلى بذل المزيد من جهودها وتحمل مسؤولياتها تجاه النواب الأسرى في سجون الاحتلال من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

ورحب المجلس الوطني الفلسطيني بكل الدعوات والجهود التي يذلها نواب في البرلمان الأوروبي وغيره من اللجان التضامنية الدولية مع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي البالغ عددهم ٦٥٠٠ أسير.





الذكرى الـ٢٧ لاستشهاد أبو جهاد

تصادف يوم غد الخميس، الذكرى السابعة والعشرون لاستشهاد خليل الوزير "أبو جهاد"، الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي بمنزله في تونس العاصمة بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٦، بقيادة أيهود باراك وزير الجيش الإسرائيلي الأسبق.

ولد خليل إبراهيم محمود الوزير "أبو جهاد" عام ١٩٣٥ في مدينة الرملة، وغادرها إلى غزة إثر حرب ١٩٤٨ مع أفراد عائلته، ودرس في جامعة الإسكندرية، ثم انتقل إلى السعودية فأقام فيها أقل من عام، وبعدها توجه إلى الكويت وظل فيها حتى عام ١٩٦٣، وهناك تعرف على ياسر عرفات وشارك معه في تأسيس حركة "فتح".

عام ١٩٦٣ غادر الكويت إلى الجزائر، بعد أن سمحت السلطات الجزائرية بافتتاح أول مكتب لحركة فتح وتولى هو مسؤولية ذلك المكتب، كما حصل خلال هذه المدة على إذن من السلطات بالسماح لكوادر الحركة بالاشتراك في دورات عسكرية، وإقامة معسكر تدريب للفلسطينيين الموجودين في الجزائر.

غادر أبو جهاد الجزائر عام ١٩٦٥ إلى دمشق حيث أقام مقر القيادة العسكرية وكلف بالعلاقات مع الخلايا الفدائية داخل فلسطين، كما شارك في حرب ١٩٦٧ وقام بتوجيه عمليات عسكرية ضد الجيش الإسرائيلي في منطقة الجليل الأعلى، وتولى المسؤولية عن القطاع الغربي في حركة فتح، وهو القطاع الذي كان يدير العمليات في الأراضي المحتلة.

وعكف أبو جهاد خلال توليه قيادة هذا القطاع في الفترة من ١٩٧٦ – ١٩٨٢ على تطوير القدرات القتالية لقوات الثورة كما كان له دور بارز في قيادة معركة الصمود في بيروت عام ١٩٨٢ والتي استمرت ٨٨ يوماً خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان.

تسلم أبو جهاد خلال حياته مواقع قيادية عدة، كان عضو المجلس الوطني الفلسطيني خلال معظم دوراته، وعضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونائب القائد العام لقوات الثورة، كما يعتبر مهندس الانتفاضة وواحداً من أشد القادة المتحمسين لها.

وبعد حصار بيروت عام ١٩٨٢ وخروج كادر وقوات الثورة من المدينة عاد أبو جهاد، مع رفيق دربه ياسر عرفات إلى مدينة طرابلس ليقود معركة الدفاع عن معاقل الثورة في مواجهة المنشقّين المدعومين من الجيش السوري، وبعد الخروج من طرابلس توجه أبو جهاد إلى تونس حيث مقر المنظمة ومقر إقامة أسرته، ومن هناك أصبح دائم التجوال بين العواصم العربية للوقوف عن كثب على أحوال القوات الفلسطينية المنتشرة في تلك البلدان، وكان من عادته عدم المكوث في تونس بين أهله سوى بضعة أيام، لكنه مكث ١٥ يوما في الزيارة الأخيرة له في ربيع ١٩٨٨.

وفي١٦ نيسان/ أبريل١٩٨٨ تسلل أفراد من الموساد الإسرائيلي عبر البحر إلى العاصمة التونسية، وتمكنوا من الوصول إلى بيته بالتواطؤ مع عملاء وقاموا باغتيال أبو جهاد بطريقة وحشية على مرأى من أفراد عائلته.

دفن "أبو جهاد" في العشرين من نيسان ١٩٨٨ في دمشق، في مسيرة حاشدة غصّت بها شوارع المدينة، بينما لم يمنع حظر التجول الذي فرضه الاحتلال جماهير الأرض الفلسطينية المحتلة من تنظيم المسيرات الرمزية وفاء للشهيد الذي اغتيل وهو يتابع ملف الانتفاضة حتى الرمق الأخير.

المجلس الوطني الفلسطيني يستحضر ذكرى استشهاد - أبو جهاد

استحضر المجلس الوطني الفلسطيني الذكرى السابعة والعشرين لاستشهاد خليل الوزير "أبو جهاد" أحد أبرز القادة التاريخيين للشعب الفلسطيني، تقديراً لما قدمه للثورة والقضية الفلسطينية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه أن الشهيد "أبو جهاد"، والذي استشهد قائداً ومناضلا يحمل كبرياء الشعب الفلسطيني، كان إلى جانب الشهداء رفاق دربه الشهداء أبو عمار وأبو إياد في طليعة المنادين بضرورة انطلاقة الثورة الفلسطينية.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أننا في هذا الوقت أحوج ما نكون إلى الالتزام بمبادئ المدرسة الثورية التي أسسها الشهيد أبو جهاد في وجدان الثوار والقائمة على الوفاء والنقاء والعنفوان الثوري والإخلاص وبذل النفس في سبيل القضية.



٣٥ عاماً على رحيل أحمد الشقيري

.... مصطفى حمد الطه

نعيش في هذه الأيام ذكرى مرور ٣٥ عاماً على وفاة المؤسس الأول لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، المغفور له أحمد الشقيري.

نشأ الشقيري في بيت نضال وأدب، وأصبح في تاريخنا المعاصر «إمام» القضية الفلسطينية. ولم يكن مراقبا للأحداث، بل كان دائما في قلبها، وشارك في صنع هذه الأحداث بعدما انغمس في العمل السياسي في فلسطين، فقد دخل خضم السياسة العربية قبل «النكبة»، وهو يملك حس القانوني الحصيف بعدما هيأت له حكمته وعلاقاته الخارجية دوراً محركاً في تلك السياسة. وظلت تحركه فكرة الوحدة العربية التي آمن بها ايمانا لا يفوقه إلا ايمانه بالله، وكان يرى فيها مطمح الشعب العربي كله.

ولد أحمد الشقيري في قلعة تبنين في لبنان سنة ١٩٠٨، وتنقل في العديد من المدارس في فلسطين، من عكا إلى القدس إلى الجامعة الأميركية في لبنان ودرس في مدرسة «صهيون» الإنكليزية القائمة على جبل صهيون لمدة ثلاث سنوات.

ولم يسبق للشقيري ان كان أمينا عاما لأي تنظيم فدائي، كما لم يكن مؤسسا لحزب من الأحزاب. ومع ذلك فواقع الامر أنه كان مناضلا من طراز خاص وكان نسيج وحده.

سجن الشقيري مبكراً، ودفع ضريبة النضال حين كان أحد المعتقلين إبان الاضراب الشهير سنة ١٩٣٦. ثم عاد واعتقل مرة ثانية في خريف سنة ١٩٣٧ حيث تعمدت سلطات الانتداب البريطاني سجنه مع السجناء العاديين.

ومن ذاك اليوم، لم يتوقف يوما عن متابعة العذاب الفلسطيني والهموم العربية، فقد كان مناضلاً فلسطينيا إلى أبعد مدى ومناضلا عربيا الى اقصى الحدود.

نظر إلى العمل الديبلوماسي كنوع من النضال لا كمجرد منصب يتطلب منه طاعة رؤسائه طاعة عمياء. وقد كان عروبياً بفكره وكيانه وهمومه، فرحب بالعمل في جامعة الدول العربية ومع الكثير من الدول العربية، مؤمنا بأن الدفاع عن كل القضايا العربية هو واجب وطني وقومي وإنساني وأخلاقي.

لقد حفلت تلك المرحلة بمشاريع تحويل مياه نهر الأردن وإنشاء قيادة عربية موحدة والسعي لإنشاء كيان فلسطيني ما. وهي ثلاثة موضوعات محورية استدعت عقد مؤتمرين للقمة سنة ١٩٦٤، حيث كان للقضية الفلسطينية الحصة الأساسية في قرارات هذين المؤتمرين.

المؤتمر الأول انعقد في القاهرة في ١٩٦٤/١/١٣، وقبل ان يدخل الشقيري الى قاعة المؤتمر، كان على علم بأنه لن يستطيع الجلوس بمحاذاة الملوك والرؤساء العرب، لأن فلسطين لم تكن عضوا كاملا في الجامعة العربية في ذلك الحين، لأنها ليست دولة مستقلة. وقد فوجئ به الجميع وهو يدفع كرسيه الى الصفوف الامامية حتى حاذى الملوك والرؤساء، وكأنه يجهر بأنه لن يقبل لفلسطين بأقل من هذا المكان وهذه المكانة.

يقول الشقيري: «وخرجت من المؤتمر وليس في جيبي إلا هذا القرار»، وهو قرار لا يمنحني الحق بإنشاء «منظمة للتحرير». بدأت أول ما بدأت بأن اخذت اضع الكيان الفلسطيني على الورق، تماما كما يفعل المهندس: يضع خريطة البناء بأسسه وتفاصيله ومقاييسه. وكتبت وعدلت وحذفت وقدمت وأخرت إلى ان وضعت «الميثاق الوطني» و «النظام الأساسي» لـ «منظمة التحرير الفلسطينية». وقد وضعت في كل ما كتبت كل خبراتي في القضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي. وأبرزت صورة الكيان الفلسطيني في مجلس وطني يمثل التجمعات الفلسطينية، تنبثق منه لجنة تنفيذية تقود النضال الفلسطيني، وكتائب فلسطينية تجسد النشاط العسكري الفلسطيني، وصندوق قومي لتمويل الحركة الفلسطينية ومكاتب في العواصم العربية، وجهاز اعلامي للدعوة للقضية الفلسطينية... ذلك هو الهيكل العام للكيان الفلسطيني كما رسمته في الميثاق والنظام الأساسي».

إن ما يمكن ان يوجه إلى الشقيري من نقد، له او لنمط قيادته للحركة الوطنية الفلسطينية، لا يمكنه ان يطمس الحقيقة الأجلى في التاريخ الفلسطيني الحديث، وهي ان الراحل الكبير كان وراء أعظم ما انجزه الشعب الفلسطيني في تاريخه المعاصر: إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية»، التي شكلت الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني بجمعها لشتاته وبتقديمها للدعم المعنوي والاسناد اللازم لاستمرار نضاله.

ولكن للأسف، فإن هذا الوطن المعنوي يتعرض في أيامنا هذه للتدمير في مختلف مؤسساته ومعالمه، تحت تبريرات سياسية واهية وغير مقنعة.

إن الساحة الفلسطينية اليوم تعاني مشكلات التفرد بالقيادة وغياب الأطر والمؤسسات الجامعة، ومن غياب العلاقات الديموقراطية وسيادة الروح الابوية والسلطوية صاحبة الخطاب المثبط وغير الواقعي، والمشكلة الأساسية لدى الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، انها لم تستطع القيام بتغيير ثوري في بنى الشعب الفلسطيني وعلاقاته ومفاهيمه.

ولعل من أهم منجزات الشقيري بالعمل السياسي هو إنشاؤه لمركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت سنة ١٩٦٥. وقد تولى أول إدارة له الراحل فايز الصايغ وخلفه بعده شقيقه الراحل أنيس الصايغ. والتاريخ يشهد لنظافة يد الشقيري واعتماده على الخبرات والكفاءات الفلسطينية المستقلة. كما يشهد له بأنه كان صاحب فكرة الكيانية الفلسطينية من دون ان يقلل ذلك من انتمائه للعروبة. أما أبرز المؤسسات التي تجسدت فيها هذه الكيانية فهي المجلس الوطني الفلسطيني، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والصندوق القومي، ومركز الأبحاث الفلسطيني، والإذاعة والمكاتب والممثليات في الخارج، وجيش التحرير الفلسطيني.

ومما يذكر عنه في الجلسة الأخيرة لمؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٩، وعندما كان الرؤساء والملوك العرب يتهيأون لاختتام المؤتمر وإصدار القرارات، ان الشقيري ذكرهم بأن جدول اعمال المؤتمر لم يجر بحثه كاملاً، حيث لم يبحث فيه على وجه الخصوص بند «إزالة آثار العدوان على المستوى العسكري». وقد تذرع إسماعيل الازهري الذي ترأس المؤتمر آنذاك بأن القادة العرب لديهم مسؤوليات في بلادهم، ولا بد لهم من العودة لإنجاز هذه المسؤوليات. فوقف الشقيري ساخراً من المؤتمر وعجزه عن مناقشة أهم بند على جدول أعماله. ثم جمع أوراقه وقال: «أنا لست ملكاً لأحرص على البقاء في الملك. ولست رئيساً لأحرص على البقاء رئيساً للجمهورية. أنا واحد من شعب فقد كل شيء ولم يعد لنا ما نخسره لأننا خسرنا كل شيء. ولكن يبقى لنا عقلنا وكرامتنا وآمالنا. وإن الاتجاه العام في هذا المؤتمر لا يشجعني على المشاركة. ولا أستطيع أن أساهم في هذه القرارات... لذلك أعلن انسحابي من المؤتمر».

وكان هذا الموقف أحد أسباب غضب القادة العرب منه. فأخرج في السنة ذاتها من رئاسة «منظمة التحرير الفلسطينية»، بعدما اثبت انه لا يخشى في الحق لومة لائم.

67 عاماً من النكبة

the Nakba at

العودة حق وإرادة شعب

Return is our Right and our Will

م.ت.ف - دائرة شؤون اللاجئين / اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة

PLO - Department of Refugee Affairs / National Committee for the Commemoration of the Nakba



